

التّنمية وأسس الحضارة الغربيّة

التّقدّم الاقتصادي أم التّكامل الثّقافي؟

السيد مرتضى آويني

السيد مرتضى آويني

ولد الشهيد مرتضى آويني عام 1947م. في شهر ري قرب طهران.
تلقى تعليمه الأوليّ في مدارس زنجان وكرمان وطهران، وتابع دراسته الجامعية في العمارة، وحاز شهادة الماجستير في الهندسة المعماريّة.
شغل مناصب إداريّة عدّة في حياته؛ ولكنّ حسّه الفنّي بقي غالبًا عليه، حيث قضى ردحًا من عمره في العمل الفنيّ فأنتج ما يقرب من مئة فيلم في موضوعات عدّة.
ولم تأخذه السينما والكاميرا؛ بل كان للقلم منه نصيب فشارك في النقاشات الفكريّة وكانت له إسهامات فيها.

من نتاجه العلميّ الفكريّ:

- توسعه ومبانى تمدن غرب، ساقي، 1376 هـ.ش. (هذا الكتاب)
- روايت محرّم، موسسه مطالعات وپژوهش هاى بازرگانى، 1374 هـ.ش.
- اينه جادو، ساقي، 1377 هـ.ش.
- آغازى بر يك پايان، ساقي، 1378 هـ.ش.
- امام و حيات باطنى انسان، روايت فتح ، 1378 هـ.ش.
- فردايى ديگر، برگ، 1378 هـ.ش.
- حلزون‌هاى خانه به دوش، ساقى، 1379 هـ.ش.
- رستاخيز جان، نشر ساقى، 1379 هـ.ش.

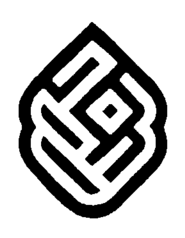
التّنمية وأسس الحضارة الغربيّة

التّقدّم الاقتصادي أم التّكامل الثّقافي؟

السيد مرتضى آويني

التّنمية وأسس الحضارة الغربيّة

التّقدّم الاقتصادي أم التّكامل الثّقافي؟



المؤلف: السيد مرتضى آويني

العنوان: التّنمية وأسس الحضارة الغربيّة: التّقدّم الاقتصادي أم التّكامل الثّقافي؟

العنوان الأصلي: توسعه ومبانى تمدُّن غرب: پيشرفت اقتصادى يا تكامل فرهنگى

الناشر الأصلي: نشر واحه

ترجمة: مسعود فكري

المراجعة والتقويم: فريق مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

الإخراج: كتاب للصفّ والتّحرير والإخراج الفنّي

تصميم الغلاف: Only Create

طباعة: 03 336218 DB UK

الطبعة الأولى: بيروت، 2016

ISBN: 978-614-427-062-2

Development and the Foundations of Western Civilization

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن قناعات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي واتجاهاته»



مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

Center of Civilization
for the Development of Islamic Thought

بناية ماميا، ط5 ـ خلف الفانتازي وُرلد ـ بولفار الأسد ـ بئر حسن ـ بيروت

هاتف: 826233 (9611) ـ فاكس: 820378 (9611) ـ ص. ب 25/55

info@hadaraweb.com

www.hadaraweb.com

فهرس المحتويات

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة النَّاشِرَيْن

تمثّل الحضارة الغربيّة بكل ما لها وما عليها تحدّيًا لسائر الحضارات، ولا يمكن لأيّ مشروعٍ فكريٍّ واقعيٍّ أن يتجاهل النموذج الغربيّ سواء أحبّه أو كرهه، وأراد السيرَ على خطى الغربيّين والنسج على منوالهم أو أراد مخالفتهم ومعارضتهم. ومن هنا يحاول هذا الكتاب نقد الأسس الفكريّة التي تقوم عليها الحضارة الغربية المعاصرة، وبيان مواطن الاختلاف بين النموذج الإسلامي والنموذج الغربيّ. ومواطن الاختلاف بين النموذجين كثيرة، بحسب الكاتب مرتضى آويني، ولكنّه يركّز نقاشه على مستوى الأسس والمبادئ. ويختار مجموعة من الموضوعات منها: الحضارة، التنمية، النظرة إلى الإنسان، ومحوريّة الاقتصاد.

فيرى الكاتب أنّ الفكر الغربيّ المعاصر نزع منذ بداياته إلى نوعٍ من المركزيّة، نجم عنها عدّ الغرب هو القاعدة والمركز وسائر أقطار الأرض هي الأطراف. ويظهر هذا بشكلٍ عفويّ في التعبير مثلًا عن اكتشاف الغربيّين أمريكا، وكأنّ أمريكا كوكبٌ غير مأهول قصده الإنسان الغربيّ بسفينة فضائية واستعمره. فما معنى اكتشاف أرض مسكونة بأهلها؟ ألا يعني هذا تجاهل وجودهم عليها وحقّهم فيها؟

والاقتصاد بحسب آويني هو المحور الذي يدور عليه كلّ شيء في الفكر الغربيّ المعاصر، وكلّ الخطط الاجتماعيّة والثقافية والتربويّة تصبّ في خدمة الاقتصاد دون سواه. فالعلم على الرغم من تقديسه إلى حدّ التأليه في الفكر الغربيّ المعاصر، يُحترم بما هو أداة تدرّ الربح والمنفعة على المجتمعات الغربيّة. ومصطلح التنمية الذي جُعِل هدفًا للأنظمة والخطط الحكومية في المجتمعات الغربية يقصد منه التنمية الاقتصادية قبل أيّ شيء آخر. وأخيرًا يرى آويني أن نظرة الغرب إلى الإنسان نفسه محكومة لهذا النمط الفكريّ الذي يعلي من قيمة الرقم على حساب قيمة المعنى. ولأجل هذا نجده قدّس الرياضيات وصلّى لمعايير الكمّ؛ بل كمّم الكيف نفسه وعبر عنه بصيغ رياضيّة رقمية. ويؤكّد الكاتب أنّه لا يقف موقفًا سلبيًّا من العلم ولا ومن الاقتصاد ولا من التنمية، ولكن الاختلاف الأساس مع الفكر الغربيّ المعاصر إنما هو في المثل العليا والأولويّات التي يتبنّاها. فلا يعادي الإسلام الرفاه، ولا يحارب الاقتصاد ولا العلم؛ بل يحترم هذه المفاهيم كلّها ويدعو الإنسان إلى استثمار الطبيعة والأكل من رزق الله فيها، على أن لا تكون هي المنزل الأول والمحطة الأخيرة.

ولسنا نريد التعبير في هذا التقديم عن تأييدنا للكاتب أو الانتصار له، ولا التدقيق في نظريّاته وطروحاته ومحاكمتها، وأهمّ ما يعنينا في اختيارنا لنشر هذا الكتاب بالتعاون مع مؤسّسة «ترجمان» للترجمة والنشر، هو أنّه يدخل في صلب اهتمامات مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي. ونأمل أن ينال هذا الكتاب نصيبه من اهتمام القرّاء العرب. ونلفت إلى أنّه الكتاب الأوّل الذي يُنشر للمؤلّف باللغة العربية.

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

مؤسسة «ترجمان» للترجمة والنشر

المقدّمة

لماذا يجب علينا السعي لتحقيق التنمية؟[1] سؤال لقي الكثير من الأجوبة المطبوعة، أحيانًا، بطابع التساهل. ومن هذه الأجوبة:

1ـ مكافحة الفقر والحرمان.

2ـ توفير المزيد من الرفاهية والاستفادة من النعم الإلهيّة.

3ـ عمارة الأرض[2] وإحياؤها، وهذا الأمر يُستدلّ له بأنّ إعمار الأرض هو أحد أهداف خلق الإنسان.

4ـ تحقيق التقدّم الثقافي والتصدّي لتمدّد الحضارة الغربية.

5ـ مواكبة ركب الحضارة الغربية واللحاق بها.

6ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي وردع الإمبريالية وأعداء النضهة الإسلاميّة.

7ـ إحراز التقدّم على الصعيدين العلمي والصناعي بهدف إنتاج الأسلحة المتطوّرة وتحقيق الاستقلال السياسي.

---

(1) المقصود من التنمية هنا هو الحضارة التي حقّقتها البشرية في عصرنا الحالي.

(2) هذه فكرة يؤمن بها الكثير من المثقفين، من مسلمي إيران وسائر بلدان العالم، ويزعمون فيها أنّ قصد القرآن الكريم من استخلاف البشر على الأرض هو التنمية.

ويبقى السؤال عن ماهيّة العلاقة بين الإسلام وبين هذه الأجوبة. فهل نحن استخلصنا هذه الأجوبة من القرآن الكريم والسنّة الشريفة ومرتكزات العقل البشري مباشرة؟ أم من خلال تصوّرات أو منطلقات لا أساس مقبولًا لها في فكرنا الدينيّ؟ أم استقيناها من مقولات علميّة ومقالات نُشِرت هنا وهناك في الصحافة العلميّة الغربية مثل مجلة «العلوم الأمريكيّة»، وصحيفة «نيوزويك»، و«ناشيونال جيوغرافيك» وغيرها ومن المطبوعات الغربية؟ أم أخذناها من محاضرات أُلقِيت في جامعات وأماكن أخرى في الشرق والغرب، فاكتفينا بها دون أن نخضِعها لمعايير الشريعة الإسلاميّة، حتى نعلم هل تنسجم مع تعاليم الإسلام أم لا تنسجم؟ قد يشكّك بعضٌ في وجوب الرجوع إلى التعاليم الإسلاميّة في كلّ مجالٍ مستجدٍّ، متسائلًا عن جدوى البحث في القرآن الكريم والسنّة الشريفة في كلّ قضيّة تُطرح علينا؟ مع أن الجامعات والمراكز العلميّة العالميّة تعمل بهذه النظريّات الجديدة وتقبل هذه القضايا كمسلّمات.

ويتابع هؤلاء توضيح موقفهم بأنّ هذه النظريّات والأفكار حديثة العهد على العقل الفقهي الإسلاميّ، ولا يمكننا انتظار الفقهاء حتّى يعلنوا لنا موقفهم من هذه القضايا، ونقف حتّى ذلك الحين مكتوفي الأيدي.

في المقابل، يتناول بعضٌ آخر، القضيّة بتصوّرات مسبقة قائلًا: أيّها السادة! أنتم تؤذون الإسلام بتردّدكم في قبول آخر مستجدّات العلوم. وذلك سوف يؤدّي إلى سخرية شعوب العالم من الإسلام والمسلمين. فمن قال لكم: إن الإسلام يعارض العلم والحضارة؟ فهو يعارض الإلحاد وعدم الإيمان بالله، ولا يعارض ما توصّل إليه هؤلاء الملحدون أو غيرهم من الغربيّين على الصعيدين العلمي والصناعي.

ولا يستبعد هؤلاء كون مثل هذا التردّد مؤامرة أمريكيّة؛ تهدف إلى

تورّط المسلمين في معارك فكريّة لا طائل من ورائها. تؤدّي في نهاية المطاف إلى تخلّف المسلمين عن ركب الحضارة المعاصرة...

لكن، بعيدًا عن هذه المعارك الكلاميّة، نقول: ألم يكن حريًّا بنا كمسلمين أن نعمل ونتقدّم في شتّى مجالات الحياة وفقًا للقِيم الإسلاميّة وبطريقة منسجمةٍ مع أحكام الإسلام وتعاليمه؟ وما هو الفارق الذي يميّز الثورة الإسلاميّة في إيران عن سائر الثورات؟ وهل يكفي لتحقّق مفهوم الثورة أن يكون أصحاب القرار من علماء الدين ومن المؤمنين بالإسلام وتعاليمه ثمّ بعد ذلك لا فرق بين العمل بالإسلام أو عدم العمل به؟ بالتأكيد لا. فإنّ المعيار في إسلاميّة أيّ حركة اجتماعية هو عملها وليس شعاراتها أو هويّة االمسؤولين عنها. ثمّ هل إنّ كلّ مظاهر الحضارة البشرية التي طغى عليها الطابع الغربي فعرفت باسمه تنسجم والقيم الإسلاميّة؟ لو كان الأمر كذلك لما كان ثمّة مجال للشكّ في جواز بل وجوب اتّباع الغربي والغربيّين في كلّ خطوة يخطونها. بالله عليكم بعد هذا العرض، ألا ينبغي الرجوع إلى النصوص الدينية والمعارف الإسلاميّة، وعلى وجه الخصوص القرآن الكريم، لتحديد الموقف من هذه القضايا المتسجدّة؟

ولا يعني هذا الكلام أن نرجع إلى القرآن الكريم لنبحث فيه عن عددٍ من الآيات مهما كانت لنستخرج منها ما يدلّ على تأييد القرآن للعلم والفنّ والتقنيّة، والآيات التي تشجّع الإنسان على إعمار الأرض والاستفادة من المواهب الطبيعيّة، ونستفيد منها الدلالة على صحّة ما نؤمن به في هذه المجالات. فإنّ هذه الطريقة ربّما تكون أسوأ من تجاهل القرآن وآياته وأشدّ ظلمًا له. وذلك أنّ كلمة «العلم» التي استُخدِمت لسنوات في المعنى الاصطلاحيّ الجديد؛ أي العلوم التجريبيّة، تختلف في معناها ودلالتها عن المعنى المقصود منها في القرآن والسنّة الشريفة. وعلى ضوء هذا الاختلاف كيف يمكن الاستناد إلى القرآن أو السنّة لدعوى أنّهما يؤيّدان العلوم

التجريبيّة بالمعنى الغربيّ المعاصر للمصطلح؟! وقد فعل بعض المسلمين مثل هذا الأمر مع قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾[1]، واستندوا إليها لتبرير السياحة العلميّة والثقافيّة خارج البلاد...!

كلّا؛ بل المقصود من الكلام المتقدّم هو الرجوع إلى القرآن لمعرفة الإسلام واكتشافه، ثمّ معرفة ما ينسجم منه مع العلم المعاصر وما يختلف، وما ينسجم من الحضارة المعاصرة معه وما لا ينسجم...

(1) سورة الأنعام: الآية 11.

في معنى التنمية

قد يكون مصطلح «التنمية» حديث العهد في قاموسنا اللغوي والفكري، إلّا أنّ معناه مختزنٌ في جـذوره. وقد دخل هذا المصطلح قاموسنا، كغيره من المصطلحات، نتيجة احتكاكنا بالغرب ونقْل المغتربين له إلى وسطنا وبيئتنا، فتراهم يصفون دول الغرب بالتقدُّم والرقي؛ أو بعبارة أخرى: البلاد الراقية التي تعني الدول المتطوّرة والمتقدّمة.

إنّ معرفة مفهوم «الترقّي» تساعدنا على معرفة مفهوم «التنمية»؛ لأنّ الترقّي يُعدّ الحجرَ الأساس للتنمية الحضارية في بُعديها المادي والحضاري.

ويعتقد كثيرون أن معنى التنمية أو الترقّي يرادف معنى الكمال أو الرشد في القرآن الكريم، وهم بنوا على ذلك بعضَ أفكارهم وآرائهم.

فقد وردت كلمة «الرشد» ومشتقّاتها تسع عشرة مرّة في القرآن الكريم. والآية الأكثر ارتباطًا بهذه الكلمة هي آية: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ ﴾[1]، التي تعدّ الرشدَ مقابلًا للغيّ وضدًّا له. وأما كلمة

(1) سورة البقرة: الآية 256.

«سبيل الرشاد» الواردة في قوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَهۡدِيكُمۡ إِلَّا سَبِيلَ ٱلرَّشَادِ ﴾[1]، فمعناها الطريق الذي يهدي الإنسان إلى الغاية من خَلقِه والهدف من وجوده في هذا الكون.

وبناءً على هذا، فإنّ كلمة «الرشد» في القرآن الكريم ليست مرادفة لكلمتي «التنمية» و«الرقيّ» بمفهومهما الغربيّ، وإن كانت كلمة «الرشد» تستبطن في معناها التعالي والكمال.

إنّ كلمة التنمية من مادّة (ن م و) أو (ن م ي)، وتعني النموّ والتعالي. وهي المعادل العربيّ لكلمة «Development»؛ وبالتالي، لا ضرورة للبحث عنها في القرآن الكريم، سواءٌ ذكِرت فيه أم لا، حيث يقع بحثنا عن معناها خارج القرآن، ثمّ نعود لنعرض ما توصلنا إليه من معنًى على القرآن الكريم لنعلمَ هل يؤيّده القرآن أم لا، وهل يتماشى مع هذا الاتجاه في التنمية أم لا؟

وهذا البحث يقتضي التنويه بأن القرآن الكريم تنزيل من ربّ العالمين، وأنه تبيانٌ لكلّ شيء. فهو يحوي، ولو على نحو الإجمال، جميع المعارف البشريّة. ولهذا يمكن أن ننهل من معارفه في مختلف المجالات. لكن استخلاص المعارف من القرآن الكريم مرهونٌ بمقدّمات وشروطٍ عدّة؛ وفي حال فقدان أحدها لا يمكن لأحد سبر أغواره واستخراج لآلئه.

إنّ الهدف من التنمية في عصرنا الراهن هو التنمية الاقتصادية التي تحدَّد في إطار خاص. أمّا الحديث عن التنمية الثقافية، فإنه يصبّ في النهاية في خدمة التنمية الاقتصادية. وكذلك الحال بالنسبة إلى التعليم، الذي لا يُقصد به التعليم العام الموصل إلى الإدراك؛ بل الأسلوب وآليّة التنمية وفق إطارها الاقتصادي ليس إلّا.

---

(1) سورة غافر: الآية 29.

سنتحدث، في الفصول القادمة، عن ماهيّة التنمية الاقتصادية والمقاييس التي تُصنّف على أساسها الدول إلى دول نامية (أي في طور النموّ) ودول متطوّرة. لكن بداية سوف نتناول مفهوم التنمية الذي يعني المزيد من الرفاهيّة في الحياة الماديّة والاستمتاع بالموارد الطبيعية.

عرض الغرب لتفسير ضرورة التنمية صورتين لا ثالث لهما، وفرض على الإنسان المقارنة بينهما: **الصورة الأولى** هي على شكل مجتمع بدائي، يعيش الناس فيه في قرًى تعاني من الحرمان وانعدام المستلزمات الضرورية للحياة، ومن ويلات الحروب والكوارث الطبيعية، كالفيضانات والمجاعات، ويأكل فيها الناس التراب وتصيبهم الأمراض والأوبئة، ويغزوهم الفقر والجهل؛ فتسيطر عليهم حالة الخوف والحذر من المستقبل المجهول الذي يحمل في ثناياه تهديدات لا يُعرف مصدرها ولا أسبابها؛ ما جعلهم يفزعون إلى الخرافات والأساطير. أما **الصورة الثانية**، فهي صورة مجتمع بشري متحضّر، صناعي أو شبه صناعي، يتنعّم بمستلزمات الحياة كافّة بأعلى مستوياتها، ويستفيد من الموارد الطبيعية ويوظّفها لخدمته وراحته، نتيجة سيطرته عليها؛ وينخفض معدّل الوفيات في هذا المجتمع إلى أدنى مستوياته، ولا مكان آمنًا فيه للأمراض والأوبئة، وهو يعيش في عالم يعرف قوانينه وأسباب حوادثه كلّها[1].

وفي مقام المقارنة بين هاتين الصورتين سنجد أن الصورة الثانية هي ما يختارها الإنسان لحياته، وتتوق إليها نفسه، وهي تلائم طبعه وحرصه وجشعه. لكن، بغضّ النظر عن ما يروّج له الغرب، نتساءل: أيّ الصورتين أو الخيارين أنسب وأجمل، بعد التغاضي عن صحّة المقارنة بينهما من

(1) ولم يؤمن بوجود الله تعالى والمعاد وغيرها من المفاهيم السامية، ويعتبر أيّ نوع من الإيمان بالغيب ضربًا من الخرافة.

عدمها؟ فالصورة الأولى تعرض لنا مجتمعًا قرويًّا بدائيًّا يعيش على فطرته، إلّا أنّه بعيدٌ كلّ البعد عن القيم الإسلاميّة، بينما الصورة الثانية هي صورة خياليّة وزاهية لمجتمع صناعي ومثالي، ولكن من أبرز سماته: انعدام التوازن النفسي، وتفشّي الانحلال الأخلاقي، وانهيار العواطف والأحاسيس الإنسانية، ووجود التلوّثات الإشعاعية الفتّاكة، واشتعال نيران الحروب فيه، وطغيان الكفر والشرك.

إذًا، بعد هذا كلّه، لا يمكن القول إن مفهوم «التنمية» يرادف مفهوم الكمال في القرآن الكريم ويتّفق معه، لأنّ الكمال في نظر القرآن يتعلق بالبعدين الروحي والمعنوي ولا يلازم التنمية المادّية لدى البشر. فالثروة والاستقلال المادّيان يكمنان في القناعة، وإقامة العدل، وتحقيق التوازن، وعدم الانكباب على الدنيا وملذّاتها، وتقديم التضحيات، وسلامة النفس وصحّتها وكبح جماحها وعدم جنوحها نحو الشهوات. ولا نقصد هنا أن الإسلام يفصل بين الروح والجسد، ويفرض تعارضًا بينهما، بل على العكس من ذلك، إذ ينظر الإسلام إليهما من خلال رؤية تكامليّة خالية من أيّ نوع من أنواع الصراع بينهما. لكن يُخيّل للوهلة الأولى أنّ القوى النفسية الأربع: الشهويّة، والغضبيّة، والوهميّة والعاقلة، تعمل بعيدًا عن القوى النفسية الأخرى، وتسعى جهدها لإحكام سيطرتها على سلوك الإنسان وشخصيته. إلّا أنّ التقدير الصحيح هو غير ذلك؛ فإقامة التوازن بين هذه القوى والابتعاد عن الإفراط والتفريط في إرضائها هو الذي يؤدّي بالإنسان إلى الكمال. لذا يدعو الإسلام، على سبيل المثال، إلى الصيام والقناعة من جانب، لكنه ينهى، بشكلٍ مؤكّد، عن تزهيد الدنيا والانطوائية من جانب آخر. وهذا التوازن هو الذي يسير بالإنسان نحو كماله المتمثّل في التقرّب إلى الله سبحانه وتعالى. وقد ورد هذا المعنى في كثير من الآيات،

كـ: ﴿ ...إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾[1]، ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾[2]، ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ﴾[3]، ﴿إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾[4]... إلخ.

وهذه الحركة التكوينيّة تسير في الكون برمّته وتسوق معها الأشياء نحو مقرّها الأبدي.

وبناءً على ذلك كلّه، فإنّ معنى الكمال في الإسلام مرتبط بحركة شاملة وموصلة إلى الكمالين الثقافي والمعنوي، بينما يتحقّق الكمال في الغرب في تطوّر الإنسان من البعد الحيواني إلى البعد المتكامل من هذه الصورة. ولسنا بصدد الإجابة عن مسألة كون الإسلام يقبل بهذا التطوّر المزعوم، والذي يرجع أصل الإنسان إلى القردة، ويؤمن بنظرية النشوء والارتقاء، وإنّما نحن بصدد معرفة مدى انسجام معنى التنمية في ثقافتنا الإسلامية مع معنى الكمال والسموّ الإنساني بمعناه الغربي. والجواب هو النفي؛ إذ لا يرى الإسلام أن التنميتين المادية والاقتصادية تحقّقان بالضرورة للإنسان كماله وكرامته، وهي لا تسمو بروحه، ولا تجعله قنوعًا وزاهدًا، ولا تجنّبه الاستهلاك المفرط وغير الهادف (الانغماس في الشهوات). وهذا الكلام لا يعني أنّ التنمية الاقتصادية تعارض الكمال الإنساني، وإنّما يعني أن التنمية الاقتصادية لا تحقّق للإنسان الكمال المنشود الذي يريده الإسلام له.

ولا يصح بالتالي الركون إلى نظرية النشوء والارتقاء لتبرير ضرورة «التنمية». فالحكومة الإسلامية التي تطمح إلى النموّ والكمال الإنساني

---

(1) سورة النجم: الآية 42.

(2) سورة آل عمران: الآية 28؛ سورة النور: الآية 42؛ سورة فاطر: الآية 18.

(3) سورة العلق: الآية 8.

(4) سورة البقرة: الآيتان 46 و156.

وتخطّط له، عليها أن تولي الاهتمام اللازم للجانب الروحي والمعنوي لدى الإنسان وتعمل على إزالة كلّ ما يعيق حركته نحو الكمال والكرامة الإنسانية. ومن أكبر هذه المعوقات الفقر والفاقة؛ لهذا تُعتبر قضية مكافحة الفقر أمرًا ثانويًّا لو كانت في خدمة تحقيق العدالة الاجتماعية وليست في خدمة التنمية.

وإذا تساءل بعضٌ: ما الفرق بين أن تكون مكافحة الفقر أمرًا أوليًّا وأساسيًّا وبين أن تكون أمرًا ثانويًّا وليست مطلوبة لنفسها؟ نقول: يكمن الفرق في أنّ الأمور الرئيسة أو الجوهرية هي التي تتشكّل منها حركتنا وتوجهاتنا وتشكّل الحجر الأساس لحياتنا ولأهدافنا، بينما الأمور الثانوية تصبّ في خدمة الأمور الرئيسية وتكون تابعة لها. وبناءً على ذلك، فإنّ المسؤولية الأساس للدّولة الإسلامية هي تزكية نفوس المواطنين وتعليم المجتمع الفضائل والكمالات. لكن بما أنّ قضايا الفقر والفاقة وانعدام العدالة تشكّل حاجزًا يحول دون تحقّق هذا الهدف، فلا بدّ من أن تعمل الحكومة الإسلامية على حلّ هذه القضايا وخلق بيئة مؤاتية وحاضنة للنموّ الفكري والعقلي والمعنوي؛ ولهذا لا ينبغي لها توظيف الثقافة والعلم فقط في إطار إزالة الحرمان ومكافحة الفقر، وإنّما في سياق هدفٍ أسمى وأرقى يتمثل في تحقيق الكمال والكرامة الإنسانيين.

وبعبارةٍ أخرى: لو اتخِذت سياسة مكافحة الفقر الماديّ كأساس ومحور في الحياة ضمن خطّة بعيدة المدى، لرأينا كيف يصبح التعليم والثقافة قضيتين تابعتين أو ثانويتين بالنسبة إلى مكافحة الفقر. ولو اتخِذت سياسة تزكية النفس وتعليمها أساسًا ومحورًا للحياة، لرأينا كيف تشكّل مكافحة الفقر حاجزًا في طريق التزكية والتعليم[1].

---

(1) من دواعي الأسف الشديد، أنّنا نرى اليوم أنّ المفهوم الغربي للثقافة قد طغى على سائر المفاهيم الأخرى لها؛ ففي الحضارة الغربية يُنظر إلى الثقافة من المنظور المادي؛ وقد اجتاح =

من جانب آخر، فإن هدف الحكومة الإسلامية من مكافحة الفقر هو إرساء العدالة الاجتماعية وليس تحقيق التنمية. وهل إرساء العدالة الاجتماعية يعني التنمية؟ أوَليست التنمية تعني مكافحة الفقر وإزالته؟

سوف نحاول في ما يأتي تسليط الضوء على معنى التنمية في الأدبيّات المعاصرة، ومن ثمّ نقارن بين هذا المعنى وبين المعنى المقصود من التنمية في المنظومة القيمية الإسلامية، حتى تتضح لنا العلاقة بين هذه المفاهيم الثلاثة: الفقر، والعدالة الاجتماعية، والتنمية.

= هذا المفهوم سائر المفاهيم والحقول الفكرية وطبعها بطابعه. ولهذا فقدت الثقافة قيمتها وأصبحت جزءًا مندكًا في المفهوم المادي. على سبيل المثال: لو دار الحديث حول ثقافة التنمية، فالمقصود به تلك الثقافة التي تنحصر في التعليم المدِرّ للأرباح والمنعِش للاقتصاد. بينما في المنظور الإسلامي لا يمكن أن تخضع الثقافة للمعنى المادي وأن توظّف لتحقيق الازدهار الاقتصادي.

التنمية، يوتوبيا القرن العشرين(*)

جرت العادة في الأوساط السياسية الدولية على اعتبار التنمية معيارًا في تقسيم الدول إلى دول متقدمة ودول نامية. وهنا يُطرح تساؤل: ما هي التنمية حتى تكون أساسًا لهذا التقسيم؟

الإنسان هو كائن مثالي يطمح إلى الكمال ويتوق إلى تحقيق طموحاته ويصدِر أحكامَه وآراءه وفقًا لمنظومة قيمية خاصة تتماشى مع طموحاته ورؤيته إلى الحياة. والطموح هو البوصلة التي توجّه حياة الإنسان في اتجاه قيمي خاص، تلوح في أفقه الحياة المثالية الكريمة.

تتعدّد الآراء ووجهات النظر حول أسباب اختيار الإنسان لهذه الطموحات والآمال. لكن يمكن القول إنّ معرفة الإنسان للكون ولنفسه تؤدّي إلى رؤية شاملة إلى الحياة، تنبثق منها طموحاته وقيمه. وهذه الرؤية الشاملة تشكّل الحجر الأساس لأعمال الإنسان ولسلوكه ولحياته؛ والإنسان يقيِّم ظواهر الحياة انطلاقًا من هذه الرؤية الكونية والقيم المنبثقة عنها.

(*) يوتوبيا: (Utopia): أدب المدينة الفاضلة الذي يرجع إلى أفلاطون. ومعناها حسب اللفظ اليوناني «لا مكان».

وهنا سؤال: لماذا لا تُقسم شعوب العالم إلى شعوب مسلمة وغير مسلمة؟ أو محايدة ومنحازة؟ أو مستعمِرة ومستعمَرة؟ حرّة وتابعة... وغير ذلك؟ لو قسّمنا دول العالم إلى دول مسلمة وغير مسلمة، فهذا يؤشّر إلى نظام قيمي خاص، ناتج من منظومة عقدية يؤمن بها الإنسان. ويتجلّى لنا من خلال هذا التقسيم أنه منبثق من فكرة مجد الإسلام وعظمة المسلمين قبل الرجوع إلى أيّ أبحاث علمية تحدّد سمات تلك العظمة. وهنا تبرز أهمية المؤشرات والأوصاف البديهية، التي بدورها تدلّ الإنسان على نظام قيمي ينظر الإنسان من خلاله إلى ظواهر الحياة ويصدر أحكامًا في شأنها وأهميتها. لذلك، وقبل اعتماد أيّ تقسيم أو إطلاق أيّ صفة أو انتهاج أي طريقة فكرية خاصة، لا بدّ لنا من أن ننعم النظر في تلك التقسيمات والأوصاف كي يتضح لنا ما إذا كانت تتماشى مع منظومتنا العقدية أم لا. ونعود هنا إلى سؤالنا الأول: لماذا تُقسم الدول إلى دول متقدّمة ونامية؟ وما هي القيم العقدية التي تختفي وراء هذه التقسيمات؟ ولماذا لم يتمّ اختيار قيم أخرى؟ هذه التقسيمات إن دلّت على شيء فإنّما تدلّ على عقليّة الإنسان المعاصر، التي ترى في «التنمية» الفردوس المفقود أو سفينة نوح التي يطمح إليها كلّ إنسان، علّه يحقّق حياته المثالية في هذا العالم. والمقياس الوحيد الذي يُعتمد لتشخيص هذه التنمية ـ كما سيتضح لنا ـ هو الدخل السنوي والعقلية الاستهلاكية الفجّة؛ وهذا المقياس يقسم البشر إلى قسمين: فقراء وأغنياء. ومعيار الفقر والغنى هو تعبير آخر، حجم الاستهلاك والقدرة عليه. وطبعًا الفقر ـ كما سنشرحه في السطور القادمة ـ أمرٌ مذمومٌ في الشريعة الإسلامية[1]، وبالتأكيد، لا مكان له في المجتمع المثالي المسلِم، لكن هذا لا يعني أنّنا مضطرّون لقبول التنمية بمعناها الغربي، ولأنه في حال قبولها ستترتب عليها قيمها التي تتمثل في جمع الأموال والثروات

(1) المقصود من الفقر هنا هو الفقر المادّي وليس المعنوي، إذ يقول الرسول الأكرم (ص): «الفقر فخري».

وتكديسها، والتي بدورها تقوّض أركان روح الكرامة والعزّة، وتجلب الويل والثبور والفساد لأفراد المجتمع المسلم.

يرتبط الاستيعاب الكامل والفهم الكافي لهذه القضية بمدى معرفة حقيقة الإنسان وكنهه وتلقّيه لسنن التاريخ من جهة؛ وبفهم حقيقة الفقر. وعليه، وقبل أن ندخل في الفصول القادمة من الكتاب، ينبغي أن نحصل على أجوبة شافية للأسئلة الآتية: ما هو دور المثل والقيم في صناعة الإنسان والمجتمع والتاريخ؟ وما معنى الفقر في الإسلام؟ ولماذا يؤثّر ترجيح خيار التنمية الاقتصادية كقيمة إنسانية على الفطرة البشرية ويشوّه قدسيتها وطهارتها؟

لطالما كانت القيم هي الهدف الأساس في السلوكيات الفردية والاجتماعية لدى البشر. والهدف هو عبارة عن نقطة في الأفق الفكري لدى الإنسان، يقصدها ويتخذ سياسات ومناهج تساعده على الوصول إليها. ويتمّ تحديد الأهداف لدى الإنسان وفقًا لمطالبه وحاجاته، سواء كانت هذه المطالب والحاجات موجودة وسهلة المنال، أم كانت أهدافًا وهمية لا وجود لها. فالهدف إذًا هو ذلك الشيء الذي يبحث عنه الإنسان لتلبية جميع حاجاته ومطالبه أيًا كانت؛ وهذه هي فطرة الإنسان الذي جُبِلَ عليها ويسير في ظلّها شاء أم أبى. يقول الله (تعالى) في القرآن الكريم: ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ... ﴾[1]، وهذا يعني أنّ التأسّي بالأسوة الحسنة والسير على خُطاها مسألتان ضروريتان للإنسان؛ وإن أعرض عنهما سيسير على خطى أئمّة الكفر ويتأسّى بهم. وهنا يتضح لنا معنى مصطلح «الإمام». فالإمام يعني الرائد، ويعني الأسوة الحسنة والمثلى للبشر، وفيه تتجلّى الصفات الحميدة كلّها. أما الدعاية الشيطانية في الشرق والغرب، فهي تستغلّ هذه الصفات الحميدة وتخلق أسوة وهمية لشرائح البشر كافة،

(1) سورة الأحزاب: الآية 21.

كي تجبرهم على الانسياق الأعمى للأسوة التي تكون في خدمة أصحاب هذه الدعاية.

إن الاستهلاك هو أحد أهم أركـان الاقتصاد الغربي؛ لأنّ العرض والإنتاج يصيران ضرورة عندما يزداد الطلب والاستهلاك في المجتمع. والطلب والاستهلاك المتزايدان لهما صلة مباشرة بالدعاية؛ والحاجات الحقيقية محدودة لدى البشر. وحين تخرج عن نطاقها الطبيعي، يموت الميل في الإنسان إلى الاستهلاك. والأسلوب الأنسب لترغيب المستهلك هو تنويع البضائع من ناحية، وتشجيع العقلية الكاذبة في الإنسان باستخدام الموضة من جهة ثانية؛ وثمة أسلوب ثالث وهو تنمية السوق المحلي والبحث عن أسواق جديدة؛ وهذا ما يسمّى بالاستعمار الجديد.

كذلك، اختلاق شخصيات بطولية هو أحـد أهـم أركـان الدعاية الغربية، وهو من طرُق الدول المتغطرسة وأباطرة الاقتصاد العالمي لتعديل المكوّنات الاجتماعية وتنظيمها، والتي سلكها الغرب لإرضـاء أهوائه النفسية. فتاريخ الدعاية السينمائية والإعلام الغربي خرج عن الموضوعية باعتماد تقمّص شخصيات مثيرة للسخرية، كـ«لورل وهاردي» وغيرهما، ولجوئه إلى استدعاء الأساطير الإغريقية، حيث دخل في مرحلة اختلاق الشخصيات البطولية في سبيل تأسيس منظومة قيمية تكون في خدمة النظام الرأسمالي وسيطرته على ردود الأفعال النفسية والاجتماعية التي قد تعارض سياساته وتخرج من فلكها... ودراسة تلك الشخصيات البطولية الترويجية سوف تبلور لنا ملامح نظام المجتمع الغربي الذي يهدف إلى ترغيب المستهلك وقبوله القيم الرأسمالية الحديثة. لـذا، فإن اختلاق شخصيات مثل «كازانوفا»[1] وغيره، من الشخصيّات التي صارت رمزًا

---

(1) Casanova: جيوفاني جاكوپو كازانوفا (1725ـ1798): هو مغامر إيطاليٌّ شهيرٌ صار رمزًا للتحلّل والاستهتار.

للإغراق في اللذّات والاستهتار بالقيم، لم يكنٍ من قبيل الصدفة. ومثلًا، مفردة «كرنلي»، وهو نمط من تسريحة شعر، أُخِذت من اسم كرنل فاليد الممثّل الأمريكي المخضرم.

إنّ مدى تأثير أبطال تلك الدعاية على أفكارنا وعقلياتنا يثير الاستغراب. ومع أننا خرجنا من فلك هذه المنظومة الدعائية، إلّا أن حضور الأصنام الدعائية وسط الشباب الأثرياء في بلدنا ينتشر كانتشار النار في الهشيم. ولا ينبغي أن نعتبر تزامن انتشار الأفلام البوليسية واختلاق شخصيات كجيمس بوند (007) مع حرب الفيتنام مجرّد صدفة. فالحكومة الأمريكية اضطرّت إلى توجيه الجمهور والرأي العام العالمي بشكل عام، والمجتمع الأمريكي بشكل خاص، لتبرئة ساحتها من الجنايات التي ارتكبتها في حقّ الشعب الفيتنامي، من خلال اختلاقها شخصيات دعائية. وبات الصنم الأمريكي الجديد «رامبو» الذي هو يؤدّي دور جنديٍّ عائدٍ من حرب فيتنام.

ولعلّ الأمثلة القريبة منّا تمثّل تجسيدًا لهذه السياسة الغربية الدنيئة. ففي مجتمعنا الطاغوتي والدكتاتوري خلق الشاه الإيراني بيئة مؤاتية للسياسات الغربية، وذلك عن طريق توظيف الإعلام ودور السينما، واختلاق شخصيات سينمائية كـ «قيصر» و«ستار» و«غوغوش» و«فردين» وغيرهم، ليوجّه الرأي العام نحو تلك السياسات. لكن لماذا لا نزال على هذه الحال؟ لماذا نرى في مجتمعنا الثوري الذي خرج من فلك الدعاية الغربية التي لم يعد لها موطئ قدم في بلادنا، أنّ حمّى تقليد الشخصيات السينمائية ـ كرامبو ـ ما تزال تفتك بعقول شبابنا، بحيث نرى هذه الحمّى تنتشر حتى في أوساط شبابنا الفقراء والمعوزين؟ والآن، دعونا نلقي نظرة إلى الجانب الإيجابي من هذه المسألة مع اندلاع الحرب المفروضة، وبعد سقوط مدينة المحمّرة «خرمشهر»، حين أعلن الإمام الخميني الراحل

(قده) أن أسوته هي ذلك الطفل الذي ضحى بنفسه تحت دبابات العدو ودمّرها وشرب كأس الشهادة[1]. وبعدما صرّح الإمام بهذا الكلام تألّقت شخصية الشهيد محمد حسين فهميده، وتحوّل إلى قدوةٍ أسوة لكثيرٍ من شبابنا المؤمنين. وإلى الآن، وبعد مضيّ عقود على الحرب المفروضة، وعلى الرغم من مصاعب الحياة الاجتماعيّة، ما زالت شخصية ذلك الشهيد راسخة في قلوب الكثيرين. والبحث عن المثل الأعلى أو القدوة بحسب المصطلح القرآنيّ، هو ميل فطريٌّ وذاتيٌّ لدى الإنسان. ويرجع جوهر هذا الميل إلى ميل الإنسان نحو الكمال وحبّه إيّاه، فيطمح من خلال أسوته أن تتجلى في نفسه صفات تلك الأسوة بشكل كامل؛ لهذا، لا يُعدّ التقليد صفة سلبية بالمطلق؛ بل له كثير من الخصائص الإيجابية، فهو انجذابٌ فطريٌّ عند بني البشر. وهو من جهة وسيلة من وسائل التضامن الاجتماعيّ والاتّحاد في القدوة تحت سقف الأحكام الشرعيّة، وإن كانت له آثار سلبيّة من جهة أخرى، بحيث يصدق فيه قول الشاعر الإيرانيّ جلال الدين الروميّ: أدّى التقليد إلى هلاك البشر[2].

إنّ الدور الاجتماعيّ والتاريخيّ للمُثُل كبيرٌ جدًّا؛ لأنّ المجتمع يتكوّن من مجموعة أفراد. وإن كانت ماهيّة المجتمع والتاريخ ماهيّة كليّة تعمل كآليّة فاعلة تطرأ عليها تغييرات على مرّ الزمن، إلّا أن حقيقتها تظلّ مرهونة بوجود الأفراد. والمجتمع والتاريخ كأفراد البشر، يحدّدان ملامح طريقهما وفقًا لقيم ومُثل معيّنة. والسبب في اتخاذ الحضارة الإغريقية التي قامت على أساسها الحضارة الغربية، المدينةَ الفاضلة الأفلاطونية مثالًا لها وشعارًا أو قدوةً، هو أنّ حركة التاريخ والمجتمع تتوقّف على اختيار قيمة أو مجموعة من القيم واتّخاذها هدفًا وغاية للحركة والانتقال من حال

---

(1) روح الله الخميني، **صحيفة النور**، مركز الوثائق الثقافية للثورة الإسلامية، ج22.

(2) جلال الدين البلخي، **مثنوى معنوى**، الدفتر الثاني، قصّة بيع الصوفيين متاع ابن السبيل.

إلى حال. ومن هنا تحوّل مصطلح المدينة الفاضلة إلى مصطلح مشهور معروف بين المهتمّين بالفلسفة وغيرهم، وبات على كلّ شفة ولسان. وصار كلُّ إنسانٍ يتخيّل هذه المدينة الفاضلة وفق ثقافته وقيمه الأخلاقيّة. وفي المنظومة الفكرية الشيعية ينطبق معنى المدينة الفاضلة على معنى دولة المهدي المنتظر (ع)؛ والمساحة الفاصلة بين دولة سيّدنا المهدي المنتظر وبين المدينة الأفلاطونية[1] كالمسافة بين الثرى والثريا. اليوتوبيا الأفلاطونية هدفُها إقامة دولة الإنسان على الأرض، بينما دولة سيّدنا المهدي المنتظر هي دولة العدل والمساواة وغايتها تطبيق شريعة الله على أرضه؛ والأولى تؤدّي أو أدّت إلى الحضارة الغربية وتسلّط الشيطان على الإنسان المهموم بالملذّات، فيما الثانية تبشّر بالثورة الإنسانية وتأسيس الدولة الإسلامية العالمية.

فكما إنّ الفرد من الناس يتخبّط ويقع في الحيرة إن لم يتّخذ لنفسه قدوةً وإمامًا، كذلك المجتمع وحركة التاريخ يقعان في حيص وبيص إن لم يكن لهما هدفٌ أعلى وغاية قصوى يسيران باتّجاهها. وهذا الهدف هو يُسمّى بالنسبة إلى المجتمعات وحركة التاريخ بالمدينة الفاضلة. وليس ذلك بمستهجنٍ ولا مستغربٍ فإنّ الفرد يجعل من الأسوة والقدوة معيارًا لتقويم أعماله، والمجتمع كذلك يستمدّ مشروعيّة بقائه واستمراره من سعيه نحو الوصول إلى المدينة الفاضلة. ولقد مرّت عشرات القرون على تدوين أفلاطون كتابه عن «المدينة الفاضلة»، وطوال هذه القرون، وبخاصّة في القرن العشرين، أُلِّفت كتب كثيرة عن المدينة الفاضلة ودُوِّنت نسخٌ أخرى عن هذه المدينة، إلّا أنّها كانت تنطلق من مدينة أفلاطون وتنسج على منوالها. وكانت جميعًا تبحث عن اللامكان واللازمان الذي لا وجود فيه لله تعالى، ولا أثر فيه للموت والمعاد، حيث ينصرف الإنسان للتمتّع باللذّات

(1) الأفضل أن يُقال يوتوبيا أفلاطون.

دون أن ينغّص عليه متعته خوف أو قلق من أيّ شيء. وهذا المثل الأعلى للمدينة الفاضلة ظلّ هدفًا للكثيرين عبر القرون، والنسخة الأخيرة منه هي نسخة التنمية.

وهنا نعود إلى السؤال الأول: ما هي الأسباب التي أدّت إلى اعتماد تقسيم الدول إلى نامية ومتقدّمة؟ وهل إنّ التنمية هي المعيار الأنسب لتقسيم المجتمعات والدول؟ وما هي المشخّصات المطلوبة في المجتمع البشريّ النامي بحسب التعريف الغربيّ للتنمية؟

نستطيع، بشكل موجز، القول إنّ المعيار في تقويم الأمور والأشياء في المجتمعات المتقدّمة هو مقدار ما يؤمّنه من لذّة! ولكي يتسنّى لكلّ مواطن أن «يرعى» في هذا المرعى الكبير، كان لا بدّ من وضع قوانين عامة وديمقراطية حتى يتمتع المواطن بحريّة «الرعي» ولا يعتدي على حقّ غيره في «السوم». وهذه التنمية الناجمة عن سيطرة رأس المال، وعن تقديم الاقتصاد على غيره من مظاهر الحياة الإنسانيّة، ما هي إلا أثرٌ من آثار التفسير الماديّ للوجود.

لكن، هل سأل أحدٌ من القادة أو المفكّرين الذين يسبّحون بحمد التنمية الاقتصاديّة، نفسه ولو مرّة، بعض هذه الأسئلة أو أحدها:

- هل ثمة حاجة لوضع أسس وقواعد للاستهلاك والترفيه، كي ينعم المجتمع بالسلام والسكينة الروحيّة والمعنويّة؟

- هل ينبغي للإنسان أن يجعل نموذجه في الاستهلاك على أساس حاجاته الحقيقيّة، أم الأفضل له أن يترك العنان لنفسه في مجال الاستهلاك والتمتّع بما تشتهي؟

- أيّهما هو البعد الأصيل في الإنسان: الروح أم الجسد؟

ـ هل يجب على التنمية أن تلحظ الحاجات الروحيّة عند الإنسان؟ أم لا ينبغي أن تشغل نفسها ولا أن تضعها في حساباتها سوى الحاجات المادّية؟

ـ هل إيصال المجتمع إلى التوازن الروحيّ والمعنويّ، والجسدي الماديّ هو هدفٌ من أهداف التنمية؟ أم أنّ التنمية لا همّ لها سوى البعد الماديّ والجسديّ في الإنسان؟

صارت التنمية الاقتصادية غاية قصوى ومثلًا أعلى في عصرٍ أعرض فيه الإنسان عن ذكر الله وغفل عن البعد الروحي والمعنوي. فالتنمية الاقتصادية صارت مقياسًا تُقاس بواسطته الشعوب والدول، وتُصنف على أساسه إلى دول نامية ودول متقدّمة. وإنّي أرى أنّ التنمية ليست مجرّد موقفٍ اقتصاديّ بل هي رؤية وتفسير ماديّ للوجود، يجعل من الاقصاد أداةً للتفسير والتقويم. وأمّا بحسب المنظومة العقدية الإسلاميّة، فإنّ التنمية الحقيقيّة هي التي تنظر إلى البعدين الروحيّ والماديّ، وهي التنمية المنضبطة التي تقف عند حدّ الإسراف والترف والتكاثر. ولا تقبل منظومتنا العقديّة التنمية التي تحصر نفسها في البعد الاقتصاديّ دون غيره من الأبعاد. وإذا طُرِح السؤال عن التنمية بالصيغة الآتية: «هل يمكن العثور على طريقة للتنمية الاقتصادية لا يعارضها الإسلام؟»، فإنّ الجواب هو بالتأكيد نعم. وتتوقّف صحّة الجواب ووضوحه على إثبات ضرورة التنمية الاقتصاديّة للمجتمعات.

وهو أمرٌ ما زال بيننا وبينه محطّاتٌ لا بدّ من العبور منها، والحديث عنها، وهو ما سوف نفعله في ما يأتي من هذا الكتاب بإذن الله تعالى.

الفردوس الأرضي

لماذا صارت التنمية يوتوبيا الإنسان المعاصر؟ ولعلّ الأنسب القول لماذا صارت التنمية الاقتصاديّة أحد وجوه يوتوبيا الإنسان الغربي؟ وذلك لأنّ لهذه الغاية القصوى والمثل الأعلى وجوهًا أخرى تتجلّى فيها. على سبيل المثال: الرغبة العامّة لدى البشر بالديمقراطية تنبثق من رحم هذه اليوتوبيا، مع فارق أنّ الديمقراطيّة هي الذراع السياسي لهذه الفكرة. فالتنمية والديمقراطية هما وجهان لعملة واحدة؛ لكن لماذا جعل الإنسان الغربيّ تحقيق هذه الفكرة هدفًا أعلى له؟ سؤالٌ أجاب عنه القرآن الكريم والسنّة الشريفة بشكلٍ واضح. لكن قبل أن نخوض في هذا الحديث يجب أن نكرر تأكيدنا على ضرورة هذه الفكرة.

لو لم تكن الغاية والهدف هما المحرّكان الأساسيّان في حياة الإنسان لانعدمت أهمية التطرّق إلى مثل هذه القضايا. ثمّة حقيقة في الكون، هي أنه عندما يحدّد الإنسان هدفًا له، فإنّ هذا الهدف يؤثّر على مجالات حياته كافّة، فيقبل ما يتوافق مع هدفه، ويرفض كلّ ما يمكن أن يكون حجر عثرة في طريق بلوغه هذا الهدف. وبناءً عليه، يكون الهدف معيارًا يقيس من خلاله الإنسان ما هو صحيح أو صوابٌ بالنسبة إليه وما هو خاطئ.

إن فكرة الفردوس الأعلى التي حملها الإنسان معه من عالم الغيب

إلى هذا العالم، هي تعبيرٌ فطريٌّ عن توقه الدائم، إلى استعادة ذلك الفردوس أو ما يشبهه في هذا العالم؛ لكن للأسف، الإنسان يُصاب بالنسيان، وما دام الإنسان غير مؤمن بالله، ولا متحلّيًا بالعمل الصالح، فإنّه لن ينال الفردوس الحقيقيّ ولن يصل إليه. والإنسان يبحث عن الجنّة بدافعٍ فطريٍّ؛ تلك الجنّة التي كان الإنسان فيها وهبط منها، وما زال يحمل في فطرته الشوق والتوق الدائم إليها. يفسّر العلّامة الطباطبائي (قده)، صاحب «الميزان في تفسير القرآن»، الآيات التي تتطرّق إلى خلق الإنسان وهبوطه من الجنّة بقوله:

«والقصّة كما يظهر من سياقها... تمثّل حال الإنسان بحسب طبعه الأرضيّ الماديّ، فقد خلقه الله سبحانه في أحسن تقويم وغمره في نعمه التي لا تُحصى وأسكنه جنّة الاعتدال ومنعه عن تعدّيه بالخروج إلى جانب الإسراف باتّباع الهوى والتعلّق بسراب الدنيا ونسيان جانب الربّ تعالى بترك عهده إليه وعصيانه واتّباع وسوسة الشيطان»[1].

وبهذا المعنى، فإنّ حياة آدم (ع) في تلك الجنّة البرزخيّة، لحالة التوازن والاعتدال التي كان عليها الإنسان أو ينبغي أن يكون عليها. ومواصفات هذه الحالة يمكن استخراجها من آيات سورة طه، في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴾[2].

وتبيّن هذه الآيات، بوضوح سبب الميل الفطريّ عند الإنسان إلى قيم الجمال والخلود؛ بل حتى الرفاه. وبعبارة أخرى: تبيّن لنا هذه الآيات أنّ عند الإنسان دافعًا فطريًّا يدفعه نحو التوازن والاعتدال، والعودة إلى ما كان

(1) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج20.

(2) سورة طه: الآيتان 117-119.

عليه قبل فقدان تلك الحالة الفردوسيّة، ولا معنى للكمال الإنسانيّ سوى العودة إلى الحالة الأصليّة التي كان عليها.

ومن جهة أخرى، فإنّ هذا الميل الفطريّ هو نفسه عاملٌ مساعدٌ على الضلال والهلاك. ويُستفاد من الآيات المباركة آنفة الذكر أنّ الشيطان استغلّ حبَّ آدم (ع) للبقاء والخلود؛ ليوسوس له ويمنّيه بالبقاء والخلود تمهيدًا لإغوائه وإضلاله: ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَٰنُ قَالَ يَٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ﴾[1]. كما يُستفاد من بقيّة قصّة خروج آدم من الجنّة، أن الخصائص الفطريّة للإنسان توجّه الإنسان نحو الحقّ؛ ولكنّها أيضًا تحمل مخاطرة حرف المسيرة عن الاتّجاه الصحيح، ودفعه نحو الإخلاد إلى الأرض والبحث عن الخلود فيها: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ۝١ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ۝٢ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ﴾[2].

وعلى الرغم من الاستعداد الكامن للانحراف، فإنّ الإنسان يتحمّل مسؤوليّة انحرافه، ولا يعفيه هذا من آثار ميله وجنوحه.

هل اليوتوبيا التي يحلم الإنسان بالوصول إليها للخلاص من الحيرة والضياع، من خلال توقيف الزمن والصيرورة، وبواسطة الحياة الخالية من أيّ إحساس بالفقر والألم، هل هي في هذا الزمان؟ أم هي الحلم الذي يسمّيه هوميروس الشاعر اليونانيّ بالإيليزيوم؛ حيث يصل إليه الأبطال والصالحون بعد الموت ويعيشون فيه بسلام؟[3].

بحث أحد العلماء المعاصرين عن الجذور الفلسفية لنظريّة المدينة الفاضلة/ اليوتوبيا، وبعد طرح أسئلة عدّة في هذا المجال، يقول: «المدينة

---

(1) سورة طه: الآية: 120.

(2) سورة الهُمزة: الآيات 1ـ3.

(3) رضا داوري أردكاني، فارابى مؤسس فلسفه اسلامى، ص26.

الفاضلة هي الحلم باستعادة، النظام الثابت الماضي، واسترجاع حالة الرفاه والاطمئنان التي كان ينعم بها الإنسان قبل هبوطه إلى هذه الأرض»[1].

ويتابع قائلًا: «حاول الغرب خلال تاريخ استمرّ ما يقرب من ألفين وخمسمئة عام، أن يخفّف كلّ الآلام والاضطرابات، بتمنية النفس ببناء الجنّة في هذه الأرض بين المحيطات وفي الجزر النائية، بل حتّى بحث عنها في الفضاء، وحاول أن يبني هذه الجنّة على أساس العقل وأحكامه»[2].

والعقل المقصود هو العقل الجزئيّ الذي يسمّيه الغربيّون «reason»، وهو يختلف عن الفهم الإسلامي لمصطلح العقل.

والعلم، بحسب المعنى الاصطلاحيّ المعاصر، صار خشبة الخلاص التي تُعلّق عليها كلّ الآمال، فهو الذي ينْجي الإنسان من الموت، والمرض، والخوف من الهلاك. وقد طفا هذا الوهم على السطح في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، بحيث لو أنّك سألت فنّانًا مثلًا في الثلاثينيات من عمره: هل تخشى على نفسك من الشيخوخة؟ سيردّ عليك: كلّا، سوف لن تدركني الشيخوخة؛ لأنّ العلم الحديث سينقذني من شرّها ولن أراها في حياتي؛ فهذا الإنسان يرى في الشيخوخة شرًّا مستطيرًا سيُقضى عليه في المستقبل المنظور. إلّا أنّ هذا الوهم لم يُعمّر طويلًا؛ ولكن أمل تحقّقه ما زال في ذاكرة الإنسان، وهو يتجلّى بوجوه عدّة، أحدها هو التنمية.

في هذا السياق، يقول المفكّر الأمريكي بريجينسكي:

«تكشف الأبحاث التي أجرِيت حتى الآن، عن أنّ الإنسان المعاصر سوف يشهد طفرة كبيرة وسوف يخطو خطوات جبّارة في مجال العلم خلال العقود القليلة المقبلة؛ وهذه الخطوات القليلة الآتية تعادل ما حقّقه

---

(1) رضا داوري أردكاني، **فارابى مؤسس فلسفه اسلامى**، ص32.

(2) المصدر نفسه.

الإنسان، منذ فجر التاريخ حتّى الماضي القريب من عصرنا. والفرق في الطفرة القادمة يكمن في أنّ عجلة التطور تدور بسرعة هائلة تفوق سرعة الزمان. وبهذا نرى التأثير المذهل للعلم بشكل ملموس في حياتنا. وسيتسنّى للإنسان، بشكلٍ تدريجي، أن يختار جنس أولاده بفضل اكتشاف العقاقير التي ستؤمّن له هذا الاختيار.والقوّة العقلية المذهلة للإنسان سوف تمنحه القدرة على التحكّم في كلّ شيء، كما إنّ الحاسوب سيفتح له مجالات واسعة؛ حتى إن القوّة الجسديّة ستزداد يومًا بعد يوم. ويعتقد بعض علماء المستقبليّات، أنّ معدّل عمر الإنسان في القرن القادم سيصل إلى 120 عامًا؛ وسوف تطرأ تغييرات كبيرة في مجال العمل، وسيكون أمام الإنسان المزيد من الفراغ، وسيصبح العمل اليدوي جزءًا من التاريخ. وعند ذلك سيترك العمل المجال واسعًا للرفاهية والفراغ»[1].

هذا ولكن لحسن الحظّ، لم يكن جميع المفكّرين الغربيّين متفائلين إلى هذا الحدّ، ومن هنا ثمّة من شكّك في هذه التوقّعات، ومن هؤلاء آلفرد سروي، الذي يقول:

«التنمية بأبعادها الواسعة، فرضت ذاتها الصناعية على مساحة واسعة من حياتنا. والسؤال هو: هل يستطيع الإنسان أن يتأقلم مع هذا الفضاء الصناعي»؟[2].

وثمّة من هو أكثر عقلانيّةً، مثل رينيه دومن، الذي يقول جازمًا:

«تدلّ العلامات كلّها على الانهيار الشامل لحضارة القرن الحادي والعشرين. والطريق الوحيد لإنقاذها هو تغيير أساليب حياتنا»[3].

---

(1) حسين مهري، **صداى پاى دگرگون**، ص17_18.

(2) المصدر نفسه، ص50.

(3) المصدر نفسه، ص57.

ويقول بعض أرباب الصناعة في فرنسا: «لقد بلغنا من الرفاهية حدودًا كبيرة؛ فقد كان العامل الفرنسي في عام 1847م يعمل منذ طفولته وحتى ساعة وفاته اثنتي عشرة ساعة يوميًّا، وستّة أيام في الأسبوع، واثنين وخمسين أسبوعًا في العام، وأكثر من مئتين وعشرين ألف ساعة في العمر. بينما نرى أنّ معدّلات العمل انخفضت عام 1976 فصار سنّ البدء بالعمل هو السادسة عشر إلى الخامسة والستين، بمعدّل ثماني ساعات يوميًّا، وخمسة أيام أسبوعيًّا، وثماني وأربعين أسبوعًا في العام. وبهذا، فإنّه يعمل أربعة وستين ألف ساعة في حياته كلّها، أي أقلّ بـ55 ٪ ممّا كان يعمل في القرن الماضي»[1].

لكن هذه الإحصاءات الأوليّة، ليست واقعيّةً أبدًا؛ وذلك لأنّ عددًا كبيرًا من الفقراء في أوروبا ما زالوا يعملون ما يقرب من اثنتي عشرة ساعة؛ ثمّ إنّ مدة العمل شيء وكيفيّته شيءٌ آخر. وما هو ملاحظٌ في المجتمعات الصناعيّة أنّ الضغوط والمعاناة النفسيّة حلّت محلّ الضغوط الجسدية. فقد خفّفت الآلات من الإرهاق الذي يصيب جسد العامل وعضلاته؛ ولكنّها زادت من الضغوط النفسيّة عليه.

ويعتقد بعضٌ أنّ التنمية لا يمكن أن تتحقّق في جميع أنحاء الكرة الأرضية، وبالتالي على الفقراء الذين قد يصل عددهم إلى نصف البشريّة أن يتحمّلوا أعباء النصف الآخر، وأن يكونوا ضحاياه. وهكذا نرى أنّ الدول الغنيّة التي يسكنها 29 ٪ من سكان الكرة الأرضيّة تستهلك أكثر من 80 ٪ من الموارد الطبيعيّة من النفط وغيره. ومن هنا، لا يمكن أن تحقق الدول الفقيرة طفرة اقتصاديّة، وذلك أنّها إذا استطاعت تحقيق ذلك بعد مدّة من الزمان فسوف تكون الموارد الطبيعيّة قد ذهبت أدراج الرياح[2].

---

(1) المصدر نفسه، ص96_97.

(2) حسين مهري، **صداى پاى دگرگونى**، ص57.

ولا أحد من هؤلاء الغربيّين شعر بعمق المأساة ولن يفعلوا؛ والسبب هو أنّ الغربيّين استبدلوا الجنّة الأرضيّة بالجنّة الحقيقيّة. وها هم يبحثون عن يوتوبيا ليس فيها مرض ولا فناء ولا شيخوخة، بحيث يعيشون فيها آمنين من الفناء، ليتسنّى لهم إشباع شهواتهم ورغباتهم.

وأما نحن فهل سألنا أنفسنا: لماذا يقيس الغربي التنمية والتطوّر الاقتصادي بساعات الفراغ والرفاهية؟ من أبرز سمات المجتمع المثالي النامي انخفاض معدّل ساعات العمل إلى أدنى مستوى ممكن لتوفير المزيد من الفرص للفرد للتمتّع والاسترخاء. وهذه أبرز سمات الجنّة التي يريد الإنسان تأسيسها على الأرض. وعندما تُقاس التنمية بانخفاض ساعات العمل، فهذا يعني أنّ الجنّة الأرضيّة ليست مكانًا للعمل. ولو أنعمنا النظر في الكتب الاقتصادية الغربية التي أُلِّفَت حول التنمية، فسيتّضح أنّ من بديهيّات العقل التنمويّ الغربيّ ربط التنمية بالمزيد من ساعات الفراغ.

وترحيب الغرب بالأتمتة مستندٌ إلى توهّم أنّ الأتمتة تزيد من ساعات الفراغ؛ فلو صدق التقدير القائل بأنّ الفراغ قيمة مسلّمةٌ، فإنّ الأتمتة لن تنجح في توفير المزيد من الفراغ؛ لأنّ هذا الفراغ سوف يكون من نصيب أرباب العمل وليس من نصيب الكادحين.

وحتّى لو بلغت التقنية أوجها، وبغضّ النظر عن آثارها السلبيّة وجعلها الإنسان مرتهنًا لها، فإنّ الحاجة إلى العمل لن تنتفي. وقد التفت ألدوس هكسلي في كتابه «عالم جديد شجاعٌ»[1] إلى هذا الأمر وصرّح بأنّ العالم الجديد يحتاج إلى عددٍ من البشر يعملون كالعبيد في «الأعمال السوداء» من أجل تأمين مزيد من الفراغ لعددٍ آخر. فالعالم المتهوّر أو الشجاع من وجهة نظره هو عالمٌ يقبل العبوديّة؛ ولكن حتّى عبيده سعداء، وذلك أنّ

---

(1) تجدر الإشارة إلى ترجمة هذا الكتاب بالعربية بعنوان: العالم الطريف.

العلوم المخبريّة سوف تصل إلى درجة من التطوّر تسمح لها بتربية الأجنّة خارج أرحام الأمّهات، ومن الطبيعيّ أن تكون التركيبة النفسية لهؤلاء الأطفال متناسبة مع الدور الذي يؤدّونه وبالتالي يعيش الجميع راضين عن أوضاعهم[1]. ثمّ بحسب هكسلي لا داعي للقلق من المرض ولا للخوف من المرض فحتّى لو عجز الطبّ عن العلاج، فالحلّ متوفّرٌ وهو تناول عقاقير تعيد إلى الإنسان سعادته حتى لو كان مريضًا[2]. وهو يقسّم البشر في ذلك المجتمع الخياليّ إلى قسمين هما: ألفا وأوميغا. والقسم الثاني هو في خدمة القسم الأول.

هذه الصورة التي يعرضها لنا آلدوس هاكسلي بذكاء عن مجتمع المستقبل، هي صورة المجتمع الأمريكي، الذي حلّ مشاكله بفضل العلوم المخبريّة: العمل، العدالة الاجتماعية، الأمراض والاضطرابات النفسية، والعواطف البشرية الرقيقة، والفقر... إلخ. هذه المشاكل كلّها قد عولجت في المختبرات. وفئة «الأوميغا» هم العبيد مفتولو العضلات الذين لا يعرفون معنى العصيان والتمرُّد. ولو حدث عصيان، فإنّ الشرطة ستحضر إلى المكان؛ وبدلًا من استعمال الغاز المسيل للدموع، أو مياه الخراطيم أو الرصاص، سترشّهم بمسحوق «السوما» الذي يحتوي على خواصّ الهيرويين وحشيش الكيف والـ «أس. دي» وغيرها من الموادّ، لتخفّف من غضبهم وغيظهم. وعند ذلك تراهم يردّدون النشيد الذي حفظوه في المختبرات[3].

ولا ينبغي الظنّ بأنّ هذه الصورة التي يرسمها لنا آلدوس هاكسلي هي مجرّد صورة خياليّة ولا ربط لها بواقع الغرب أو نموذجه الفكريّ. علينا

---

(1) انظر: حسين ملك، **تولد غول ها امپرياليسم وسوسيال**، ص54.

(2) المصدر نفسه.

(3) انظر: توماس هكسلي، **دنياى شگفت انگيز نو**، الفصل الخامس عشر.

أن نرصد جذور هذه التصوّرات في الرؤية الغربية إلى الإنسان والعالم. فالولايات المتحدة استخدمت، وبشكل علنيّ، الهيروويين والكوكايين لتساعد جنودها على البقاء في ساحات الحرب مع فيتنام. ولو أنعمنا النظر، لرأينا الواقع يتجلّى لنا في المدينة الفاضلة لآلدوس هاكسلي بشكل أقراص «السوما». فعندما يتحوّل العمل إلى شرٍّ وينعدم الدافع الذاتيّ، لا مناص من اتّخاذ تدابير من النوع المشار إليه.

يصف شوماخر هذه الحالة في كتابه «الأصغر أجمل» بشكل رائع، حيث يبيّن أنّ علماء الاقتصاد المعاصرين يرون في العمل شرًّا لا بدّ منه. فالعمل بحسب رجل الاقتصاد هو أحد شروط البقاء، لكن يجب تقليله إلى أقصى حدٍّ ممكنٍ. ومن وجهة نظر العاملين، هو أمرٌ مزعج، لأنّه يعني التضحية بالفراغ والراحة. أما الراتب فهو تعويض في مقابل هذه التضحية[1].

والآن، لو قارنّا بين هذه النظرة الغربية إلى العمل وبين النظرة الإسلاميّة لوجدنا البون شاسعًا ولظهر لنا عمق المأساة التي تضرب بعالمنا المعاصر؛ وذلك لأنّ العمل في الإسلام عبادة.

من أهم القضايا التي كانت تثير الإعجاب في المجتمعات الإسلاميّة هي كون العمل جزءًا لا يتجزّأ من حياة الناس، والأمثلة كثيرةٌ منها حياة العاملين في الخزف في يزد. وقد اتضح لنا بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران أنّ رؤية الإسلام إلى العمل مختلفة جدًّا عن رؤية الغرب إليه. فالإسلام يعدّ العمل خدمةً للخلق وعبادةً للخالق؛ وهو طريق يكشف فيه الإنسان طاقاته ومواهبه ليطلِقها؛ عند ذلك تندمج حياة المؤمن مع عمله اندماجًا لا يسمح بالفصل بينهما. إن أحد أبرز وجوه الاختلاف بين

---

(1) أرنست شوماخر، كوچک زیباست، ص42.

المؤسّسات الثوريّة والمؤسسات الموروثة من النظام السابق ذات الطابع الغربيّ، هو أنّ العمل في المؤسّسات الثوريّة يأخذ طابعًا عباديًّا. لكن ربما يعترض بعضٌ قائلًا: وهل من الممكن استمرار هذه المؤسسات والأنظمة على أساس دوافع ذاتيّة وفرديّة؟ علمًا أنّ هذه الدوافع لا تضمن لنا تنفيذ الأعمال. فنحن يجب أن نكون موضوعيّين وبعيدين عن المثاليّة؛ فالمجتمع بحاجة إلى نظم وقوانين.

أما جوابنا لهؤلاء فهو أنّ وجود الأنظمة والقوانين ليس فقط لا يتنافى مع الدافع الإلهيّ؛ بل هو واجب أيضًا: «أوصيكما... بتقوى الله ونظم أمركم»[1]. فمن غير الدافع الإلهيّ والنظم هو الذي سمح للعاملين في مؤسسة جهاد البناء بإنجاز مشروع «محرّم» خلال خمسة وأربعين يومًا، بينما كان قد طلب منّا المقاولون الأجانب عامًا كاملًا وبكلفةٍ تفوق ما أنفِق عليه بمئات المرّات؟!! وعلى أيّ حال، فإنّ نظام الجمهوريّة الإسلاميّة، عليه أن يجمع في بناء المؤسسات الثوريّة بين النظام وبين الحفاظ على الدوافع الذاتيّة الإيمانيّة.

الإنسان في النظام الصناعيّ (نظام العمل في المصانع) عبدٌ. وإذا بدا هذا الموقف غريبًا، فإنّنا نسأل من هو العبد؟ العبد هو المضطرّ إلى العمل دون رغبةٍ وميلٍ، طوال عمره من أجل الحفاظ على حياته. فشاخص الإنسانيّة أمران، هما: الكمال الروحيّ والإرادة الحرّة؛ ولا يتحقّقان إلّا بالعبودية لله وعندما ينطلق الإنسان في عمله من دوافع ربّانيّة، يتحوّل العمل إلى قيمة سامية من الناحيتين النفسيّة والإنسانيّة. وهذه الدوافع تجعل العمل تابعًا للإرادة والاختيار الإنسانيّين. وأمّا تحت ضغط الضرورة فحسب، وطلبًا للراتب ليس إلّا، فهو شكلٌ من أشكال العبوديّة للمال، وهذا

---

(1) محمد بن الحسين (الشريف الرضي)، **نهج البلاغة**، ج3، ص77.

يتنافى مع الحرّية. فعبد الله هو وحده المتحرّر من جميع التعلّقات الدنيويّة، ولا شيء يحدّ حريّته سوى الحقّ.

ولسنا نقصد في هذا المحلّ الدخول في الأبحاث التأسيسيّة. فقد كنّا نتحدّث عن فردوس التنمية. وفي هذا الفردوس ـ كما يتضح من المفاهيم الاقتصادية الغربية ـ العمل هو شرٌّ مستطيرٌ لا بدَّ من التخلُّص منه ما أمكن ذلك. ومعدّو سيناريو التنمية يعرفون معنى هذا الكلام ومرماه؛ ولكن بما أنّ هذا الكتاب موجّه إلى غير المتخصّصين، فسوف نقرّب الصورة من خلال لوحات عدّة حول سيناريوهات مقترحة، من كتاب «العالم عام 2000» لـ«هيرمان كان»، الذي سمّاه نفسه توراة نهاية ثلاثين عامًا من القرن العشرين. ويعرّف الكاتب نفسه على غلاف كتابه بقوله: أنا مدير مؤسسة هودسن في الولايات المتحدة وأحد كبار علماء المستقبليّات. ومن أشهر كتبه: «الحرب النوويّة الحراريّة» (thermonuclear war) و«في التصعيد» (On escalation). وقد كان هذان الكتابان معتمدين في وزارة الدفاع الأمريكيّة. وقد تركا أثرًا بالغًا في القوّة المركزيّة للولايات المتّحدة[1].

لننقل **الصورة الأولى** التي رسمها هيرمان كان لعام 2000م، عن مجتمع ما بعد الصناعة الذي يصبّ جلّ اهتمامه على الراحة: ساعات العمل: سبع ساعات؛ أيّام العمل: أربعة أيّام في الأسبوع؛ الأعياد الرسمية: عشرة أيام؛ عطلة آخر الأسبوع: الأيام الثلاثة الأخيرة؛ أيام العطلة: ثلاثة عشرأسبوعًا في العام. فتكون بذلك أيام العمل مئة وسبعة وأربعين يومًا في العام[2].

الصورة الثانية: في هذا المجتمع الذي يسعى وراء الراحة: يقضي

---

(1) حسين ملك، **تولد غول ها**، ص88.

(2) المصدر نفسه، ص45.

المواطن 40 ٪ من أيّامه في ممارسة عملٍ احترافيّ، و40 ٪ منها في ممارسة عمل غير احترافيّ، و20 ٪ يبقيى فيها دونَ عملٍ.

وهذا هو حال العاملين وأمّا وضع سائر الناس فهو كما تصوّره لنا اللوحة الثالثة الآتية.

الصورة الثالثة: يتوزّع الأربعون في المئة من المجتمع والذين يشكّلون الفئة العاملة على النحو الآتي: 50 ٪ منهم يعملون بشكلٍ طبيعي وفق الظروف المتقدّمة، 20 ٪ يؤدّون أعمالًا سوداء (في ظروف أفضل من ظروفٍ العمل الحاليّة في أمريكا)، 10 ٪ منهم يقضون نصف وقتهم في التسكّع، 5 ٪ يبحثون عن العمل بشكلٍ غير جدّي، 5 ٪ يبحثون عن العمل بشكلٍ جدّي، 5 ٪ مغامرون: ثوّار أو تنابل، وأخيرًا 5 ٪ لا يعملون باختيارهم أي لاَ يريدون أن يعملوا[1].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الصور المذكورة أعلاه تحكي عن حالة المجتمعات المسمّاة متقدّمة، وهي: الولايات المتحدة، واليابان، وكندا والدول الإسكندنافية، وسويسرا، وفرنسا، وألمانيا. أما سائر شعوب دول العالم، وخاصةً أفريقيا والعالم العربي وأمريكا اللاتينيّة، فإنّها سوف تواجه فقرًا قاتلًا. ولعلّ هيرمان كان يرى أنّ المجاهدين الذين لا ينامون أكثر من خمس أو ستّ ساعات ويقضون سائر اليوم في العمل مجانين.

ويعتقد هيرمان كان أن تأسيس مجتمع يقضي 25 ٪ من مواطنيه ما نسبته 40 ٪ من وقتهم في العمل، بحاجة إلى ترويج لثقافةٍ خاصّةٍ يسمّيها ثقافة سن سات (sensate). وسنتطرّق في ما يأتي من هذا الكتاب إلى معنى التنمية من زوايا مختلفة، وإلى العلاقة التي تربط بين الثقافة والاقتصاد، وإلى التأثير الذي يتركه الاقتصاد على الثقافة. لكن، قبل ذلك

---

(1) المصدر نفسه، ص45ـ46.

حريٌّ بنا أن نتناول حالة مجتمع ثقافة الاستهلاك الفظّ. يقول هيرمان كان، وبواقعيّة كاملة، إنّ المجتمع الغربي يتّجه إلى ترسيخ ثقافة سن سات، وهذا ما يتطلبه المجتمع ما بعد الصناعي الذي بلغ قمّة التنمية. ومن ثمّ يصف ثقافة سان سات بقوله:

إنّها ثقافة أرضيّة، خياليّة، آنيّة، ملهية، طريفة، مدنيّة، شيطانيّة، حديثة، تابعة للموضة، انطباعيّة، مادّية، تجاريّة، احترافيّة[1].

ثم يتنبّأ كان بما يلي هذه المرحلة، ويصفها بأنّها: جهنميّة، متمرّدة، مهترئة، مثيرة، فاسدة، شعبويّة، قبيحة، منفّرة، عدميّة، إباحيّة، وساديّة[2].

ولا يُخفي مبدع ثقافة الـ«سن سات» فرحته؛ لأن المجتمع البشري بدأ بالعزوف عن الثقافة التقليديّة، والجنوح نحو تلك الثقافة الجديدة.

---

(1) المصدر نفسه، ص41ـ42.

(2) المصدر نفسه.

كتاب «القرد العاري»

لماذا ينظر المجتمع الغربي إلى العمل وكأنّه شرٌّ لا بدَّ منه؟ وفي المقابل، تحوّل الفراغ والدعة إلى قيمة إيجابيّة؟ الهدف الذي اتخذته التنمية على الطريقة الغربيّة هو نمطٌ من الحياة يتلخّص في الفراغ والراحة والترفيه. وهذه الحياة تُعتمد معيارًا للتنمية؛ إذ كلّما كان الشعب أكثر راحة، كلّما كان أكثر تطوّرًا. وفي المقابل، يُعدّ العمل مضادًّا للقيم.

التهرُّب من العمل هو نتيجة الكسل، وهذا الميل من الميول الحيوانيّة الموجودة في الإنسان. وعندما تغلب الروح الحيوانيّة على الإنسان، تظهر فيه هذه الصفة كما لو أنّها من الصفات الذاتيّة للإنسان.

ورد في كتاب «أصول الكافي» عن المفضّل بن عمر قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن علم الإمام بما في أقطار الأرض وهو في بيته مرخًى عليه ستره، فقال: يا مفضّل إنّ الله تبارك وتعالى جعل في النبي (ص) خمسة أرواح، روح الحياة فبه دبّ ودرج، وروح القوّة فبه نهض وجاهد، وروح الشهوة فبه أكل وشرب وأتى النساء من الحلال، وروح الإيمان فبه أمر وعدل، وروح القدس فبه حمل النبوّة[1].

---

(1) محمد بن يعقوب الكليني، **أصول الكافي**، ج1، ص272، ح3.

وفي بصائر الدرجات: «...أما ما ذكرت من أصحاب الميمنة فهم المؤمنون حقًّا بأعيانهم ، فجعل فيهم أربعة أرواح روح الإيمان، وروح القوة وروح الشهوة وروح البدن. ولا يزال العبد يستكمل بهذه الأرواح الأربعة حتّى تأتي حالات... وتقوده روح البدن حتّى توقعه في الخطيئة فإذا مسّها انتقص من الإيمان، ونقصانه من الإيمان ليس بعائدٍ فيه أبدًا أو يتوب، فإن تاب وعرف الولاية تاب الله عليه...»[1].

وهاتان الروايتان إن دلّتا على شيء فإنّما تدلّان على أنّ من لا يؤمن بالله يبقى في مرتبة الشهوة، وأنّ أعماله كلّها سوف تنطلق من ذلك البعد الحيوانيّ. فالكسل والدعة من خصائص روح الشهوة النفسيّة ومفتاح كلّ شرّ. وعندما تطغى روح الشهوة على الإنسان تقتل فيه الدوافع والحوافز للعمل. ويجب التنويه هنا بأنّ المقصود من كلام الإمام الصادق (ع) على الأرواح المتعدّدة هي الدرجات الروحية التي تتغلّب على روح الإنسان. والـروح في كلّ درجة من درجاتها الخمس تتّصف بخصائص مختلفة، تظهر إلى الوجود، وتكون سببًا لدفع الإنسان فتجرّه إلى ما ينسجم معها. والإنسان الذي لم تتجاوز روحه درجة الشهوة إلى درجة الإيمان، ستنزع روحه إلى التخلّص من العمل وتنحو في مسار طلب اللّذات الآنيّة المؤقّتة.

إنّ صفة العزم التي غلبت على الأنبياء الخمسة أولي العزم تدلّ على أنّ العزم هو أسمى صفة يتحلّى بها الإنسان؛ وكلّما ازداد إيمان الفرد، ازداد عزمه. ولقد ورد في الحديث: «إيّاك والكسل والضجر فإنّهما مفتاح كلّ شرّ»[2]. لهذا كانت وما تزال روح الكسل والضجر ترافق روح الشهوات في كيان الإنسان. وإن لم يجتزِ الإنسان هذه المرحلة النفسية ليبلغ مرحلة الإيمان، فإنّ أعماله سترتدي دومًا طابع اللذّات والشهوات الدنيئة.

---

(1) محمد بن الحسن الصفار، **بصائر الدرجات**، ص470.

(2) حسن بن علي (ابن شعبة الحراني)، **تحف العقول عن آل الرسول (ص)**، ص295.

إذًا، الانغماس في اللذّات هو الوجه الآخر لعملة الفرار من العمل. وفي المجتمع الغربي المعاصر، تُعتبر اللذّة الآنيّة حقًّا لعامّة الناس، ينطلق منه النظام القانوني الغربيّ بحيث يتسنّى للجميع إشباع رغباتهم. وسبب الصمت المطبق وربّما الرضا العامّ على الانهماك في اللذّات والانشغال بإشباعها، يكمن في فلسفة الغرب ونظامه الفكريّ. تحتلُّ الشهوة المرتبة الأولى في سلّم رغبات النفس الإنسانيّة. ولهذا تجدها، في بعض الحالات، تطغى على جميع أبعاد الوجود البشري، حتّى يصدق على عددٍ كبيرٍ من الناس قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ﴾[1]. وربّما لأجل هذا، نرى أنّ الفكر الغربيّ فيه أصواتٌ كثيرةٌ تصنّف الإنسان في خانة الحيوان. بينما تؤكّد المعارف الدينية أنّ الارتقاء إلى مرحلة الإنسانيّة مرهونٌ بمغادرة مرحلة الشهوات والانتقال إلى مرحلة الإيمان. أمّا الفلسفة الغربيّة فإنّها تقبل أنّ الأصل الإنسان حيوانٌ أوّلًا وبالذات، ثمّ يطرح بعض هؤلاء الفلاسفة أسئلة عن سبب تميّزه عن سائر الحيوانات وهل هو النطق أم صناعة استخدام الأدوات؟ وعندما نقبل أصالة البعد الحيوانيّ في الإنسان، لا بدّ لنا من قبول تبعات هذا الموقف ولوازمه. وأوّل هذه اللوازم أنّ طلب اللذّة هو خصيصة أصيلة في الإنسان، ومن هنا نجد عددًا من فلاسفة الغرب ومفكّريه يبرّرون كثيرًا من أفعال الإنسان باللذّة ومحاولة إشباعها.

ديزموند موريس هو النموذج الأمثل للتعبير عن هذا الانحطاط الفكريّ في الغرب؛ إذ درس في كتابه المعنون بـ«القرد العاري» مكانة الإنسان وتدرُّجه من الحيوان، وفسّر سلوكياته كافّة، وأفعاله، وردود أفعاله، ودينه وثقافته، وفق هذا البعد الحيوانيّ المفترض. وكان موريس، عند تأليفه هذا الكتاب، يتولّى منصب مدير قسم الثدييّات في حديقة الحيوانات في لندن. فقد قضى الكاتب أعوامًا من عمره يحاول فهم تصرّفات الحيوان،

(1) سورة الأعراف: الآية 179.

ليتوصل إلى أنّ كلّ حيوان يحمل صفة من صفات الإنسان؛ أو بالأحرى هو وجد جميع الصفات الإنسانية في الحيوان:

«يوجد مئة وثلاثة وتسعون نوعًا من القردة، مئة واثنان وتسعون منها يغطّي جسدها الشعر، بينما الإنسان هو القرد الوحيد الذي لا يغطّي الشعر جسده»[1].

ويعرض في مقدّمة كتابه، قصّة هبوط آدم وحوّاء من الفردوس على النحو الآتي: «اضطرّت القردة إلى ترك الغابات وإلى الانضمام إلى سائر الحيوانات البرّية. وفي هذه المرحلة من الكمال والحياة الحيوانيّة، تُعدّ الغابة المكانَ الأنسبَ لها. وقد كانت القردة تتمتع بحياة هادئة ومريحة، حيث تُعتبر الغابة فردوسها الأعلى، بينما بقي أجدادها من فصيلة الغوريلّا والسعدان وغيرهما في الغابات إلى الآن. والقرد الوحيد الذي ترك الغابة هو الإنسان، وانضمّ إلى سائر الحيوانات البريّة ووالفها. وإن كان هذا الخروج من الغابة أمرًا شاقًّا بالنسبة إليه، إلّا أنّه مهَّد له الأرضية المناسبة للتطوُّر، وجعله يتمتع بمواهب الحياة كلّها»[2].

ولسنا الآن بصدد نقد هذا الكتاب، وإنّما نريد رصد أسباب غلبة روح الشهوة عند بعض الناس على الروح الإنسانية؛ بما يؤدّي إلى توقّف الإنسان في مرحلة الحيوانيّة. وعندما يقف الإنسان في مسيرة تكامله في مرحلة الحيوانيّة، من الطبيعيّ أن يرى الأشياء كلّها من نافذة حيوانيّته هذه، وأن يبني كل المواقف على طلب اللذّة وإشباع الشهوات.

وبالتالي لا نستغرب أن يفسّر موريس أو غيره، من أنصار هذه الرؤى

---

(1) دزموند موريس، **ميمون برهنه**، ص8.

(2) المصدر نفسه، ص14ـ15.

ميل الإنسان إلى عبادة الله، على أنّه من رواسب تبعيّة القرود للقرد الأكبر الذكر، والعياذ بالله. وهنا يجب أنْ نتذكر أنّ الفكر الغربيّ يتحدّث بلسان العلوم التجريبيّة، ولسان الثقافة الغربيّة هو لسان التقانة والعلوم التجريبيّة، وعندما يُقال «القرد هو أصل الإنسان» لا يبقى مثل هذا الأمر في دائرة علم الأحياء؛ بل يتمدّد وينتشر في سائر الساحات الثقافيّة والميادين الفكريّة والاجتماعيّة، والحضارة كما هو معلوم مبنيّة على الثقافة. والإنسان في المذاهب الإنسانوية هو سلالة متطوّرة من القرود، وهو يحمل خصائص الذئب، ويخضع بناء على نظريّة النشوء والارتقاء لقانون التنازع وقاعدة البقاء للأقوى. وسوف يأتي لاحقًا أنّ الخلفيّة الثقافيّة لكثير من التوتّرات والصراعات التي تعصف بالعالم، تستند إلى هذه النظريّة وأمثالها.

ويبرّر ديزموند موريس سبب اختياره عبارة: «حديقة الحيوانات البشرية» عنوانًا لأحد كتبه، بقوله: إنّني بعد مقارنتي بين الإنسان/ الحيوان وسائر الحيوانات، وبعد إثباتي عدم وجود فارق جوهريّ بين الطرفين، رأيت من الأنسب أن أسمّي الاجتماعات البشريّة والمدن والبلدان بـ«حديقة الحيوانات البشرية»[1]. ولعلّنا نستطيع التماس العذر للسيد موريس في نظرته هذه إلى الإنسان؛ وذلك أنّه بغض النظر عن مقبوليّة هذه الفكرة في الغرب عمومًا، فإنّ إنسانيّة الإنسان مُسِخت في الغرب، لحساب البعد الحيوانيّ فيه.

والإنسان، في هذه الحديقة المتحضّرة، هو حيوان كسول، آثر الانزواء في قفصه، حيث لا يروق له إلّا الأكل والنوم والجنس، واللذّة الآنيّة هي الهدف الأسمى عنده. وهذا التفلّت في طلب اللذّة، إلى حدٍّ يثير الدهشة ينسجم مع منظومة القيم الغربيّة، وخاصّة لدى أوروبا والولايات المتحدة.

---

(1) دزموند موريس، باغ وحش انسانى، ص1ـ4.

ولا يعرف زيف هذا التصوّر عن الإنسان إلّا من لم يؤثّر فيه سحر السامريّ حتّى الآن.

ما هي اللذّة ولماذا يقع الإنسان في شراكها؟! لقد أُجيب عن هذا السؤال بإجابات عدّة في كتب الأخلاق. لكن ما يمكن قوله في هذا المجال هو أنّ الروح الإنسانية عالقةٌ بين مطرقة الحقّ وسندان الباطل، ولهذه الروح تعلّقٌ مّا بالجسد الحيوانيّ، والعلاقة بينها وبينه علاقة طوليّة. وثنائية الروح والجسد التي نؤمن بها، هي ثنائية انتزاعيّة وليست ثنائيّة حقيقيّة. وذلك أنّ بقاء الإنسان على الأرض واستمرار حياته مرتبط بالأكل والشرب والإنجاب، وما سوى ذلك من الغرائز التي أودعها الله في الإنسان، واللذّة التي يشعر بها الإنسان عند ممارسة بعض الأفعال تصبّ في هذا الإطار نفسه. ومن هنا يبيّن أنّ اللذّة التي نشعر بها عند الأكل والشرب وغيرهما، تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه وهو البقاء. وكما إنّ فطرة الإنسان تدفعه نحو طلب الكمال، فكذلك اللذّة تسهم في سوقه نحو هذا الهدف، ولسنا نقصر نظرنا هنا على اللذّات الجسديّة، ولا شيء أسمى من لذّة الوصول إلى مقام التوحيد، مثلًا.

وكلّ لذّة وضعها الله في النفس الإنسانيّة وضع إلى جانبها كمالًا نفسيًّا وإيمانيًّا حتى لا تكون اللذّة غايةً في ذاتها. ولو فُقِدت هذه الصفة الروحيّة ستفقد قيمتها السامية، وتتحوّل اللذّة إلى أغلال تهبط بالإنسان إلى أسفل السافلين. لقد أودع الله اللذّة في الأكل والشرب، وغيرهما، ليضمن ميل الإنسان نحوهما ليساعده ذلك في متابعة حياته. فاللذّة هي الضمان لإقبال الإنسان على ما يحقّق بقاءه، والخطر يكمن في تحوّل اللذّة إلى غايةٍ وهدفٍ مقصود بدل أن يكون وسيلة لتحقيق الهدف. فعند هذا التحوّل يبدأ الانحراف عن المسيرة الفطريّة وينحرف المسار عن حفظ الحياة إلى المخاطرة بها. ولسنا مضطرّين إلى العودة إلى الماضي للاستشهاد بقوم

لوط وانحرافهم عن الميل الطبيعيّ، فهذا هو المجتمع الإنسانيّ المعاصر شاهد صدقٍ على خطر الانحراف في ممارسة اللذّات وإشباعها.

فقد استشرى مرض نقص المناعة المكتسب (السيدا)، بين الناس نتيجة الانغماس غير المحدود للإنسان في الشهوات، وخروج الإنسان المعاصر عن الحدود الطبيعيّة في العلاقات الجنسيّة وغيرها.

ويبدو أنّ الموطن الأصليّ لهذا الداء العضال هو الولايات المتحدة، ثمّ منها بدأ بالانتشار حول العالم، وأكثر ما ينتشر هذا المرض بين المثليّين من الرجال والمدمنين على بعض أنواع المخدّرات. فقد نشرت مجلة «جاما» في يوليو 1985م بحثًا يثبت أنّ معدل انتشار هذا المرض يرتفع بشكل مطّرد، حيث سُجِّل عام 1978 أربع حالات، وعام 1979 تسع حالات، وعام 1980 أربع وأربعون حالة، وعام 1981 مئتان وتسع وثلاثون حالة؛ وعام 1982 1961 حالة، وعام 1983 2501 حالة. وبين عامي 1983-1984 ارتفع العدد كثيرًا ولم يعد العدد أمرًا ذا بالٍ. وقد أصدر معهد خبراء الطبّ في الولايات المتحدة بيانًا، طالب فيه باتّخاذ إجراءات صارمة للحدّ من تفشّي هذا المرض؛ لأنّه في حال تلكّؤ الدول عن مواجهته، سوف يفترس البشريّة كلّها. وجاء في كتاب «طبّ العيون»، الذي تصدره الولايات المتحدة سنويًّا، أنّ 75 ٪ من بين 1200 مصاب في ولاية أتلانتا مثليّون، وأنّ 60 ٪ منهم مهاجرون من هاييتي، و7 ٪ مصابون بأمراض الأوعية الدموية؛ والبقيّة من المدمنين. وقد كبّد هذا المرض، في فترة قصيرة، الولايات المتحدة أموالًا طائلة. وفي أتلانتا توفّي 2295 من أصل 9170 أصيبوا بالمرض[1].

وثمة حالة معاصرة في عدد من البلاد الغربية آخذة بالانتشار، يصفها بعض الكتّاب الغربيّين بقوله:

---

(1) نقلًا عن مجلّة سروش.

«كما تتبدّل الشقة (apartment) إلى فلات/ شقة صغيرة (flat) وهذه الأخيرة تتبدّل إلى استوديو/ شقة أشبه بمكتب (studio)، فإنّ الأسرة تشهد مثل هذه التحولات وتسير نحو التشظّي والتحوّل من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية ثم إلى العيش الانفرادي. وممّا يثير الانتباه والجدل في آنٍ واحدٍ، أنّ بعض المؤسّسات الكبرى تشترط على العاملين فيها العزوبيّة، وتتّفق معهم مسبقًا على الاستقالة عند الرغبة في الزواج»[1].

وبالطبع، يرحّب علماء الاجتماع والاقتصاديون في الغرب بهذه الظاهرة، ويعدّونها مؤشّرًا من مؤشرات التنمية. وأمّا أسباب هذا التفكّك الأسريّ في الغرب، فقد ذُكِرت أسباب كثيرةٌ منها النموّ الاقتصاديّ. ولسنا نشكّ في تأثير الاقتصاد والمال على طبيعة العلاقات الاجتماعيّة ومنها الأسريّة، إلا أنّه ينبغي البحث عن السبب الرئيس في محلٍّ آخر غير هذا المحلّ.

---

(1) حسين ملك، **تولّد غول ها**، ص96.

التنمية من أجل المتعة

ما هي الأسباب التي أدّت إلى اهتزاز كيان الأسرة في الدول التي اصطُلح على تسميتها بالدول المتقدّمة؟

قبل الخوض في هذا الحديث، يجدر بنا التمييز بين النموّ الاقتصاديّ وبين التنمية، وذلك لأنّه قد يتساءل بعضٌ عمّا إذا كانت التنمية على الطريقة الغربية ذات تأثير سلبيٍّ على مؤسّسة الأسرة.

إنّ التنمية حركة متعدّدة الأبعاد، وهي تحمل معها تحديث المنظومة السياسية التي يترتّب عليها اتخاذ إجراءات مختلفة لكلّ نظام اقتصادي واجتماعي. فالتنمية، مضافًا إلى أنها تُحسّن مستوى الإنتاج وترفع الدخل، تعمل على إحداث تغييرات جذرية في المؤسسات الاجتماعية والإدارية؛ كما تعمل على توجيه الرأي العام نحو مصالحها. وفي كثير من الأحيان، تؤدّي التنمية إلى تحوّل في التقاليد والطقوس الاجتماعية[1].

وبعبارة أوضح: تعني التنمية توجيه الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك نظام التعليم والتقنين والتنفيذ، باتّجاه النموّ الاقتصادي. وهذا

---

(1) ديفيد لمان، تئورى توسعه، نقلًا عن: مصطفى أزكيا، مقدمه اى بر جامعه شناسى توسعه روستائى، ص18.

يعني إقصاء الخطط والمشاريع التي لا تصبّ في مصلحة النموّ الاقتصادي؛ وحتى النظام التعليمي يجب أن يكون تابعًا للتخطيط التنموي الاقتصادي. فالاقتصاد هو البنية التحتيّة لكلّ الخطط والتحوّلات الاجتماعية والثقافيّة.

وبناءً على هذا التفسير للتنمية تتّضح العلاقة بينها وبين التفكّك الأسريّ؛ لأنّ علاقات الإنتاج والاستهلاك هي التي ستحدّد طبيعة العلاقات الأسريّة. وقد بلغ هذا الأمر حدًّا سمح لـ: إلفين تافلر، أن يقول في كتابه «الموجة الثالثة» الذي حاول فيه تبرير الحضارة الغربية والدفاع عنها:

«ليس ضروريًّا أن يكون الإنسان ماركسيًّا حتى يؤمن بالبيان الشيوعي، ويسير في ركاب المعتقدين به. لم تعُد ثمّة علاقة بين الناس سوى العلاقة التي تفرضها المصالح الفرديّة. ولم يعُد دفع الأموال في ما بين الناس خاضعًا للعواطف أو المشاعر الإنسانية؛ فالعلاقات الفردية والأسرية، والحبّ، والصداقة، وحُسن الجوار، والعلاقات الاجتماعية، كلّها جُرّدت من معناها الحقيقيّ. وإن أصاب ماركس في تنبّؤ أن المجتمع البشري يتجه نحو اضمحلال العرى والأواصر بين الأفراد، إلّا أنّه أخطأ في ربطها بالنظام الرأسمالي؛ ربّما لأنّه لم يجرّب في حياته إلّا المجتمع الصناعي الرأسمالي. ونحن نعلم، اليوم، وبعد مضيّ نصف قرن على نشوء المجتمع الصناعي الاشتراكي، أنّ الحرص والطمع الزائد والفساد التجاري وتفسّخ العلاقات الإنسانية، لم يعد ذلك كلّه حكرًا على النظام القائم على الرأسمالية»[1].

وبالرجوع إلى السؤال الافتتاحيّ لهذا الفصل، نجيب: إنّنا قد نتّفق جزئيًّا مع مؤلّف كتاب «الموجة الثالثة»، ونؤمن بأنّ هذه الظاهرة هي نتيجة التنمية الصناعية، وأنّ النظام الصناعي قد فرض سماته على البشرية، إلّا أنّ هذا جزء من الحقيقة وليس سببًا رئيسًا لها. فقد جاء في كتاب «الموجة الثالثة»:

(1) آلفين توفلر، موج سوم، ص57.

«إذا افترضنا أنّ الأسرة التقليدية تتألّف من زوج عاملٍ وزوجة ربّة منزل، وطفلين، وسألنا: كم هو عدد الأشخاص الذين يعيشونَ في أسرة من هذا النوع، لكان الجواب مثيرًا للدهشة، وذلك أنّه لم يبق إلا سبع في المئة من الأسر تعيش بهذه الطريقة!»[1].

ثمّ يضيف موضّحًا ما ورد أعلاه: «وفقًا للإحصاءات، يزداد عدد غير المتزوّجين بشكل مطّرد؛ أي الأفراد الذين يعيشون خارج نطاق الأسرة، وبين عام 1970 و1987 ازداد عدد الأفراد الذين تترواح أعمارهم بين الرابعة عشر عامًا إلى الرابعة والثلاثين. وازداد عدد الذين يعيشون خارج المنظومة الأسرية في الولايات المتحدة، بنسبة ثلاثة أضعاف، أي إنّه ارتفع من 1.5 مليون إلى 3.4 مليون. أما اليوم، فإنّ خُمس الأسر الأمريكية يتكوّن من أفراد يعيشون بمفردهم»[2].

إنّ تزامن هذه الظاهرة مع التنمية الصناعية في المجتمع الغربيّ أوقع الكاتبِ في خطإٍ فادح؛ إذ إنّه اعتبر التنمية الصناعية سببًا لهذه الظاهرة. ولكن على الرغم من تأثير التنمية في هذه انتشار هذه الظاهرة، فإنّ لها أسبابًا أخرى سنتطرّق إليها في نهاية هذا الفصل. لكنّنا هنا نريد إلقاء الضوء على التبعات الوخيمة والنتائج المرّة التي تزامنت مع التنمية على الطريقة الغربية.

يقول إلفين تافلر: «نحن نشهد تحوّلًا جماعيًا من الأسرة التقليديّة إلى الأسرة الحديثة. في بدايات هذا القرن، شهدنا في المجتمع الأمريكي أنّ عدد العزّاب أو غير المتزوّجين قليلٌ جدًّا. وعندما كان يغادر أصغر الأبناء منزل الأسرة وينفصل عنها كان يترك أبويه وهما كبار في السنّ. بينما في عام 1979م أصبح شخصٌ واحدٌ فقط من أصل ثلاثة أفراد من كبار

---

(1) المصدر نفسه، ص 293.

(2) المصدر نفسه، ص293ـ294.

السنّ يعيشون مع أبنائهم الذين لا تفوق أعمارهم ثمانية عشر عامًا. واليوم ظهرت مؤسسات لا تشجّع الزوجين على الإنجاب، ما زاد من انتشار ظاهرة العزوف عن الإنجاب بشكل مرعب. ففي عام 1960م كانت نسبة 20 ٪ من الأمريكيات في الثلاثينيات من العمر لا يفضّلنَ الإنجاب؛ بينما وصلت النسبة عام 1975م إلى 32 ٪[1].

وتجرّب الدول الصناعية المتقدمة، اليوم، أشكالًا مختلفةً لمؤسّسة الأسرة، منها: الزواج المثليّ، والمجموعات التي تعيش حياة زوجية مشتركة لعدم قدرتها على تأمين تكاليف الحياة، والقبائل الأخرى التي أقبلت على نمط من الحياة الزوجية التي لم يسبق لها مثيل... إلخ»[2].

وينتهي الكاتب الذي يبدو أنّه يسعى إلى تبرير خطايا الغرب والفكر الغربيّ، إلى ضرورة تغيير نمط الحياة الأسرية، عبر تسهيل القوانين ووضع قوانين أخلاقية-اجتماعية جديدة حتى لا يشعر المواطن بالذنب عند إقباله على الملذّات.

ويتابع قائلًا: «يجب تسهيل اتخاذ القرار بالعيش خارج الأسرة النوويّة، لا تعقيد ذلك. ولكنّه قانون الحياة حيث إنّ تغيّر القيم أبطأ من تغيّر الواقع الاجتماعيّ. ومجتمعاتنا مع الأسف لم تمهّد الأرضيّة اللازمة لمثل هذه التغييرات ولتسهيل هذه الحركة الاجتماعيّة»[3].

ويؤكّد صاحبنا بكلامه المتقدّم أنَّ الإنسان هو الذي يضع القواعد الأخلاقية. وبتعبير آخر: لا يُفهم من كلامه أن لا وجود لقواعد وأسس أخلاقية ثابتة خارج ذواتنا الإنسانيّة. وهنا يكمن أساس كلّ انهيار أخلاقيٍّ

---

(1) المصدر نفسه، ص295.

(2) المصدر نفسه، ص298.

(3) المصدر نفسه، ص309.

يضرب بطول البلاد وعرضها. وهذا يعني أنّ الأخلاق نسبية وليس لها منطلقٌ ثابتٌ تُبنى عليه ويحول دون تغيّرها بحسب تغيّر الزمان والمكان. وهكذا يفقد الشعور بالذنب معناه، ويتخلّص البشر من عذاب هذا الشعور ليتّبعوا أهواءهم النفسية ويُشبِعوا رغباتهم. وما القيود التي تُفرض على بعض الممارسات إلا من أجل تيسير التمتّع وعدم تزاحم رغبات الأفراد في ما بينهم. وهكذا يظهر أنّ الأخلاق ما هي إلا توافقات اجتماعية، والفرد ينحلّ في المجتمع، وتحلّ الجريمة محلّ الخطيئة ويسود القانون بدل القواعد الأخلاقيّة.

كنّا في بدايات عهد الاستغراب في بلادنا نسمع بين الحين والآخر، على لسان المستغربين من بني جلدتنا، أنّ سبب المشاكل يعود إلى انعدام القانون. وسبب حصر المشكلة في انعدام القانون، هو أنّ القواعد الأخلاقيّة عند هؤلاء تفقد فعاليّتها، والأمر نفسه يُقال على الفطرة التي لا وجود لها بحسب هذا الفهم، وبالتالي لا يبقى سوى القانون ملاذًا وموئلًا. وأهميّة القانون في الغرب تنبثق من هذه الرؤية التي لا تؤمن بثبات الأخلاق عبر الزمان والمكان. وليس سوى الإنسان يعطي للأخلاق معناها الحقيقي.

وعلى خلاف الأسر ذات التوجهات الدينية المؤمنة بأنّ أساس الأسرة هو عقد النكاح، تُبنى مؤسّسة الأسرة في الغرب على اللذّة؛ وبما أنّه لا أصول أخلاقية تضبط الانفلات بين أفرادها، يُقبل الفرد على البحث عن الملذّات خارج كيان الأسرة. وهكذا تتفسخ آخر وشيجة من وشائج الأسرة وتنهار بالكامل. وعليه، ومنذ مدّة طويلة، فقدت الأسرة التقليدية مكانتها في الغرب ولم يعد لها وجود يُذكر.

رسم مؤلّف كتاب «عالم جديد شجاع»، يوتوبيا لا مكانةَ فيها للأسرة، إذ توضع النطفة في أنابيب المختبرات وتنمو لتُنتج أطفالًا من أصول مختلفة كـ «آلفا، وجاما، وبتا» والعلاقة بين الرجل والمرأة، أو بتعبير أدقّ:

بين الذكور والإنـاث، باتت لا تهدف إلا إلى إشباع الشهوات، دون أيّ التزامات أسريّة. والحال كذلك بالنسبة إلى الأكل والشرب، فالإنسان الغربيّ لا يرى فيهما إلّا اللذّة وطلب التنوّع، وقد انتشرت رقعة الميل إلى التنوّع لتؤثّر على مناحي الحياة كلّها. وتبنّت وسائل الإعلام العامّة تلبية رغبة الناس وإشباع هذه الميول.

أما تفسيرنا لمقولة التنمية الاقتصادية، فيختلف عن تفسير الغرب؛ إذ إنّنا نعتقد أنّ التنمية الاقتصادية تكون برفع الحرمان، ومكافحة الفقر، والتخفيف من التفاوت بين الفقراء والأغنياء. إلّا أنّ المجتمع الغربيّ يفسّرها بالاستهلاك المنفلِت والتمتّع بالمزيد من الملذّات. ولا ينبغي أن تضلّلنا الدراسات الاستعمارية الغربية، حول الفقر وتخلُّف دول العالم الثالث، ولا ينبغي أن نغفل عن الفلسفة التي تنطلق منها هذه الدراسات. وهذه الرؤية إلى التنمية هي الرؤية نفسها التي تنطلق من أنّ مشكلة الإنسان على الأرض هي مشكلة الصراع مع الطبيعة من أجل تأمين الطعام. ولهذا السبب يعملُ الفكر الغربيّ على تحقيب الحياة الإنسانيّة وفق وسائل الإنتاج التي يستخدمها الإنسان، ومن هنا يُقال: العصر الحجريّ، والعصر البرونزي، والعصر الحديدي. وبحسب هذه الرؤية أهمّ ما يميّز الإنسان عن الحيوان هو قدرته على استخدام الأدوات. وانطلاقًا من هذه النظرة يُعدّ دخول الإنسان عصر التقانة من أهمّ الوقائع والتحوّلات في تاريخ البشريّة.

لا أحد يمكنه إنكار أنّ الهدف الأساس للتنمية الاقتصادية في الغرب هو التمتع باللذائذ وإشباع رغبات النفس وأهوائها، بينما يبيّن الإسلام أنّ هذه التصرّفات تتّفق مع الفطرة الحيوانيّة وليس مع الفطرة الإنسانيّة: ﴿ ذَرْهُمْ يَأْكُلُواْ وَيَتَمَتَّعُواْ وَيُلْهِهِمُ ٱلْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾[1]، و﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ

(1) سورة الحجر: الآية 3.

﴿يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ ٱلْأَنْعَـٰمُ﴾[1]. تصرّح الآيات القرآنية بأنّ هذا النوع من المتعة نابعٌ من الكفر؛ وقد باتت الحياة في الغرب مصداقًا لهذه الآيات. ولا حاجة بنا لإنعام النظر في هذا الأمر، فالإنسان كائنٌ تتردّد مكانته بين العروج الإنساني والسقوط الحيواني؛ واللذة التي أودعها الله في فطرة الإنسان لإرضاء الغريزة بإمكانها أن تكون محركًا يدفعه إلى الكمال، شرط أن يراعي الحدود التي رسمها الله ودينه في ضمير هذا الإنسان. والإعراض عن هذه الأحكام الفطرية، يدفع الإنسان إلى شفير هاوية الأهواء النفسية وإرضائها بأيّ نحوٍ كان.

إنّ ما يهدِّد كيان الأسرة اليوم هو الميل الجارف نحو التلذذ والمتعة. وهذا ينبثق من إسفاف الإنسان وميْله التعسفي لإرضاء رغباته، وتغيير معنى الحقّ، ووضع نفسه في مركز سنّ القانون وإعطاء الأصالة لهذا القانون الإنسانيّ. وقد تجلّى هذا السقوط في وجوه عدّة، من أبرزها انهيار كيان الأسرة واعتبار النمو الاقتصادي هو الأصل. فالتنمية الاقتصادية وُلدت من رحم أصالة الاقتصاد وتغليبه على مختلف أنحاء الحياة، ومن اعتبار المادة المحرّكَ الأساس للإنسان نحو جمع المال وتكديسه وتجاهل الحقّ.

---

(1) سورة محمد: الآية 47.

حضارة الإسراف والتبذير

تقتضي الرؤية التي شكّلها الإنسان المعاصر عنه نفسه وعن العالم، بأن يُعطي الأولوية للنفس وحاجاتها المادّيّة، وأن يصبّ اهتمامه كلّه على تلبية هذه الحاجات. وبما أنّ الإنسان كان دائمًا قابعًا في حدوده الحيوانية ولم يتغلّب على عاداته السيّئة، وأن الحاجة المادية هي التي تجذبه نحوها، فقد تعالت أصواتٌ زعمت أنّ الحاجات المادية لدى الإنسان هي الأصل الذي تتفرّع منه وجهات نظر الإنسان واعتقاداته. يقول الشهيد مرتضى مطهري: «إنّ أصل تفضيل الجسد على الروح واعتباره الأصل الذي تتفرّع منه القيم الروحية والمعنوية، هو من أسس الفلسفة المادية»[1]. أما الفكر الإسلامي، أو الفلسفة الإسلاميّة، فتقتضي أنّ الأصالة للروح: «فالإنسان، في بُعده الاجتماعي على الأقّل، له نوعان من الاحتياجات. الحاجات المادية، ومنها الأكل والشرب والسكن. والحاجات المعنوية، ومنها طلب العلم والأدب والفنّ والفكر الفلسفي والإيمان... إلخ. والسؤال هنا هو: أيّ هذين النوعين متقدّمٌ على الآخر؟ النظرية الماديّة تقدّم البُعد المادي؛ وهذا التقدّم ليس تقدّمًا زمنيًّا مستندًا إلى أنّ الإنسان يبدأ أوّلًا بإشباع حاجاته

(1) مرتضى مطهري، جامعه وتاريخ، ص80.

المادّية، بل تقدّم في الرتبة بمعنى أنّ الحاجات الروحية، بحسب هذه النظرية، تنبع من الحاجات المادّية[1].

والنظريّة المقابلة هي النظريّة التي تقدّم الحاجات المعنويّة على المادّية. وبحسب هذه النظريّة، وعلى الرغم من أنّ الإنسان يبدأ بإشباع حاجاته المادّية أوّلًا، كما هو ملاحظٌ عند الأطفال مثلًا حيث أوّل ما يبحثون عنه هو الثدي طلبًا للشبع. ولكن بعد مرحلة من العمر تبدأ الحاجات المعنويّة الكامنة في النفس الإنسانيّة بالتفتّح والظهور، ونجد الإنسان يضحّي بالماديّات من أجل المعنى والمعنويّات. وهذا يكشف عن أنّ الحاجات المعنويّة أصيلة وأكثر قوّةً من الماديّات[2].

ولسنا نبغي في هذا الموضع من الكتاب البحث عن الحاجات الإنسانيّة؛ بل نترك هذا الأمر إلى محلٍّ آخر يأتي إن شاء الله. وإنما نهدف حاليًّا إلى بيان أنّ الحاجات المادّية ليست هي السبب في سوق الإنسان إلى الحضارة التي يسمّيها بعض الغربيّين بـ«حضارة الإسراف والتبذير».

ويرجع هذا المطلب إلى ما ختمنا به الفصل السابق وهو أنّ جعل التنمية الاقتصاديّة هدفًا أثيرًا وغايةً، وتغليب البعد الاقتصاديّ على سائر أبعاد الحياة الاجتماعيّة، يستند إلى النزعة المادّية وتجاهل الحقّ تعالى.

لقد كان للإنسان عبر التاريخ حاجاتٌ ماديّة يسعى للحصول عليها وإشباعها، وليس هذا النوع من الحاجات طارئًا على الطبيعة الإنسانيّة. فلماذا تأخّر دخول الإنسان في عصر الحضارة الصناعيّة إلى القرن الثامن عشر الميلادي؟ ألم يكن الإنسان القديم يهتمّ بحاجاته المادّية؟ وألم يكن يسعى لإشباع شهواته الحيوانيّة؟ وهل يمكن ذلك؟ ألا يعتقد الغرب عمومًا

---

(1) انظر: مرتضى مطهري، جامعه وتاريخ، ص82.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص83ـ84.

بأنّ الجدّ الأعلى للإنسان هو القرد، معاذ الله؟! إذا صحّت هذه النظريّة فمن البديهيّ أن تكون الغرائز الحيوانيّة عند الإنسان القديم أكثر حدّةً وأهميّةً.

كلّا ولا. نحن لا نؤمن بهذه المزاعم؛ لأن عقيدتنا الدينية عن تاريخ الحضارة مبنيَّة على أسس أخرى. وجوابنا هو أنّ الإنسان كان منذ خلقه الله يتمتّع بغرائز ماديّة وحيوانية؛ لكن ما حدث في القرون الأخيرة يختلف عن ما سبق في التاريخ اختلافين كبيرين:

الأول: لم يقدّم الإنسان في يومٍ من الأيام حاجاته الماديّة على حاجاته الروحية ولم يعطِها الأصالة؛

الثاني: هو أنّ الإنسان في الغرب في عصرنا الحاضر قد تفلّت من القيود الدينية التي كانت تقيّده وتُلزمه بالأخلاق، وذلك لإرضاء أهوائه النفسية وغرائزه.

والحديث عن الأسباب التاريخية التي أدّت إلى دخولنا في عصر الحضارة الغربية وتميّزه عن العصور الأخرى، يحتاج إلى دراسة أشمل وأوسع. وحتى لو كان الإنسان يقدّم حاجاته المادّية على حاجاته الروحية؛ لكنّه لم يخرِج نفسه من إطار الدين بالكامل، ولم تزلّ قدمه ليسقط عميقًا في الهاوية، ولم تنتشر ظاهرة الإسراف والبذخ على هذا النطاق الواسع. السبب الحقيقيّ الذي أدّى إلى هذه الحالة هو أنّ الإنسان كرّس إرادته في سبيل إشباع رغباته النفسية، ولم يُلزم نفسه إلّا باحترام القوانين والعقود الاجتماعية التي وضعها هو لنفسه.

وقبل متابعة البحث، يحسن بنا تقديم بعض الشواهد والمؤيّدات لأولئك الذين قد لا يثقون كّل الثقة بأنّ الإسراف والتبذير هما أبرز خصائص الحضارة الغربيّة المعاصرة.

يقول الكاتب الفرنسيّ روجيه جارودي في كتابه: «نداء إلى الأحياء»: كيف نعمل على انقراض الجنس البشري؟ وكيف نفعل هذا عبر استنفاد مصادر الطاقة؟ وكيف نجعل الكرة الأرضية غير قابلة للحياة؟ مصادر الطاقة تكوّنت منذ ملايين السنين في جوف الأرض؛ لكننا ادّعينا، بغير وجه حقّ، أنّه يحقّ لنا استهلاك هذه المصادر في أيام معدودة. منذ ثمان مئة عام استخرج الإنسان الفحم؛ لكنّ نصفه قد استُخرج في العقود الثلاثة الأخيرة. كما استهلك الإنسان من النفط نصف ما استخرجه منذ اكتشافه إلى الآن في السنوات العشر الأخيرة. وإذا جرى تشغيل جميع المنشآت النووية سينفد يورانيوم الكرة الأرضية خلال عشرين عامًا. وإذا اكتُشِفت حقول نفط ومناجم يورانيوم جديدة، واستُخدِمت بهذه الصورة فسوف يبقى خطر السقوط المرعب قائمًا خلال أعوام عدّة.

الغابات، أيضًا، معرضة للخطر، فثلث أشجار الغابات في عام 1882 ـ التي يبلغ عددها ملياري هكتار ـ قد اقتُلِعت وحُوِّلت إلى خشب. ولا يزال الإنسان يرتكب الجناية في حقّ الطبيعة والبيئة؛ إذ يقضي البشر على عشرين هكتارًا في كلّ ساعة فقط. وربّما الورق اللازم لصحيفة نيويورك تايمز ليوم الأحد، والتي تُخصّص 80 ٪ من صفحاتها للإعلانات التجارية، يستلزم اقتلاع خمسة عشر هكتارًا من أشجار غابات كندا»[1].

ونقرأ كذلك في كتاب «أرض واحدة فقط»:

«عندما ننعم النظر في الموادّ المستهلكة في الصناعة نواجه إشكاليّة هي: من أين تأتي هذه الموارد؛ وما هي كميّاتها؛ وإلى متى يمكن استهلاكها؟ على سبيل المثال، الحديد الذي كان يستهلكه الإنسان منذ أكثر من أربعة آلاف عام بلغ استهلاكه من عام 1950 إلى الآن أربعة أضعاف،

---

(1) روجيه جارودي، **هشدار به زندگان**، ص34ـ35.

وتبلغ حصّة الدول المتقدّمة 85 ٪ من الاستهلاك الإجمالي. ولو تزايد معدّل الاستهلاك بهذه الوتيرة، فسنرى في عام ألفين أنّه قد استُهلك 17 مليار طن من الحديد، ليبقى 88 مليار طنّ. هذه المؤشرات تشير إلى أن مصادر الحديد ستنفد في منتصف القرن الواحد والعشرين»[1].

ويقول رينيه دومن في كتابه «الخيال أو الانهيار»: «الفرق بين الوقود ومواد المناجم التي نستخرجها من تحت الأرض، وبين الإنتاج الزراعي والبحري، هو أنّ الإنتاج الزراعي يتجدّد كلّ يوم بفضل الطاقة الشمسية. ولو افترضنا أنّ المناجم القابلة للاستخراج تشكّل خمسة أضعاف ما اكتشفه الإنسان، واستمرّ الاستهلاك بهذه الوتيرة، فستنفد مناجم الذهب خلال تسعة وعشرين عامًا. هذا مضافًا إلى الاستهلاك الصناعي لهذا المعدن؛ الاستهلاك الذي استخفّ به لينين الذي أراد أن يرصف المراحيض بالذهب. وهكذا، ستفتقد البشرية الزئبق خلال واحد وأربعين عامًا، والفضّة خلال أربع مئة عام، والنحاس خلال ثمانية وأربعين عامًا، والغاز خلال تسعة وأربعين عامًا. والنفط خلال خمسين عامًا، والقصدير خلال أربعة وستين عامًا. يبقى الفحم الذي سينفد خلال مئة وخمسين عامًا، والحديد خلال مئة وثلاثة وأربعين عامًا، والكوبالت سيبقى أكثر من مئة عام ولن يتجاوز المئتين»[2].

وتضمّن كتاب «الصغير جميل» جدولًا يبيّن معدّل استهلاك الولايات المتحدة مقارنًا بمعدّل الاستهلاك العالميّ. وفقًا لهذا الجدول، فإنّ الولايات المتحدة تستهلك: 42 ٪ من الكوبالت، 63 ٪ من الغاز، 31 ٪ من البلاتين، 33 ٪ من النحاس، 40 ٪ من موليبدنيوم، 33 ٪ من النفط، و38 ٪

---

(1) باربارا وارد ورينيه دوبو، **تنها يك زمين**، ص229.

(2) رينيه دومن، **خيال پردازى يا نابودى**، ص20.

من النيكل. وذلك على الرغم من عدم وصولها إلى الاكتفاء الذاتيّ من هذه المواد سوى في نوعين أو ثلاثة منها[1].

والنتائج التي استُخلِصَت من هذه الدراسة مؤلمة للغاية، إذ يقول الكاتب: «ووفقًا لمؤشّرات الاستهلاك الحالية والارتفاع المتوقّع للاستهلاك، فإنّ مستواه في المستقبل سيحرم البشرية من الكثير من الموارد الطبيعية غير المتجدّدة. وأقصى وقت متوقّع لبقائها هو مئة عام»[2].

ويتساءل شوماخر معلّقًا: «النظام الصناعي الرأسمالي الذي يستهلك 40 ٪ من المواد الطبيعية لسدّ حاجات 6 ٪ من سكان الأرض لم يكن نظامًا فاعلًا، لأنه قصر عن تقديم السعادة والرفاه والثقافة والسلام العالمي. ولم أرَ ضرورة لتأكيد أن الولايات المتحدة قد عجزت عن تحقيق النجاح في هذا الأمر»[3].

ولا شكّ في أنّ التنمية الصناعيّة والاقتصاديّة للقطب المستكبر من العالم لن تكون متاحةً إلّا على حساب القطب الآخر الذي لن يناله سوى الفقر والجوع. وعلى حدّ قول شوماخر: لا نحتاج إلى تفكير كثيرٍ لنكتشف استحالة التنمية غير المحدودة في عالم محدود الموارد. وعلى أيّ حال ربّما كان الأنسب تأجيل التفصيل في هذا الأمر إلى المباحث المتعلّقة بالفقر والعدالة الاجتماعيّة.

ومهما يكن من أمرٍ فإنّ الشواهد المتقدّمة تكشف عن مصاديق لتدمير الموارد الطبيعية من نفطٍ ومعادن وما شابه ذلك. ولا تنتهي المأساة عند هذا الحدّ؛ بل تتجاوزه إلى أعماق أخرى، يشير روجيه جارودي إلى بعضها،

---

(1) انظر: أرنست شوماخر، **كوچک زيباست**، ص93_94.

(2) المصدر نفسه، ص94.

(3) المصدر نفسه، ص92.

حيث يقول: «يكفينا ذكر موردين كدليل على تفشّي الإسراف والتبذير في الحضارة المعاصرة. وهما موردان أثارا ضجّة كبرى. ففي عام 1974 أنفقت بلدان السوق الأوروبية المشتركة مئتين وخمسة وعشرين مليون فرنك فرنسي لإتلاف الفواكه والخضار خشية هبوط أسعارها إذا ازداد عرضها عن الحدّ المطلوب في السوق. وفي السنة نفسها أتلف الفرنسيّون للسبب نفسه (وبورك سببًا) مئتين وخمسين ألف طن من البطاطا. وفي الولايات المتّحدة أراق منتجو الحليب عشرة ملايين طن من منتجاتهم بهدف الحفاظ على أسعاره. ولو أنّهم جفّفوا هذه الكمّيات وخزّنوها لكانت تكفي لتغذية ثمانية ملايين نسمة. ومعدّل ما يتلفه مصنع أجبان عاديّ في فرنسا يصل إلى ما يقرب من مئتي طنٍّ من الحليب الذي لو جُفِّف وأعيد تصنيعه لأنتج اثني عشر طنًّا من المواد المغذّية»[1].

تكشف الشواهد المذكورة، عن تغليب عنصر الاقتصاد على كلّ مناحي الحياة الإنسانيّة، وقد أعفينا أنفسنا من مزيد من التفصيل في باب العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك. فما هو السبب الذي يجعل الحضارة المعاصرة تغرق في مستنقع الإسراف إلى هذا الحدّ الذي يفوق كلّ توقّع. الجواب هو أنّه عندما تكسر كلّ الحدود والقواعد التي تحول بين الإرادة الإنسانيّة وبين إشباع الشهوات والرغبات، يبتلي الإنسان بنزعة التكاثر والميل نحو الزيادة في كلّ شيء. ومثل هذه الحالة تستدعي الاستعاذة بالله تعالى. والإنسان الغربيّ الذي لا يؤمن بأيّ حقيقة غائيّة ويعطي الأصالة للبعد الحيوانيّ فيه، لا يعرف أيّ حدود لأهوائه النفسية إلّا العقود الاجتماعية التي وضعها لنفسه، ويوظّف هذه العقود لمصالحه الفردية.

يشير العلّامة مرتضى مطهري إلى حديث للفيلسوف راسل قائلًا: بما

---

(1) روجيه جارودي، **هشدار به زندگان**، ص485_486.

أنّ راسل لا يؤمن بأيّ قواعد أخلاقية للمجتمع إلّا المصالح الفردية، يقول إنّ الأخلاق الاجتماعية في الواقع نمطٌ من العقود يعقدها المواطنون في ما بينهم؛ لأنّ الجميع يعرف بأنّه لا بدّ لهم من احترام حقوق الآخرين ليس من باب الواجب الأخلاقيّ؛ بل من باب الحرص على المصلحة الفرديّة[1].

وسنتحدث عن الأسس الفكرية الديمقراطية تفصيلًا في العناوين القادمة. والجدير بالذكر هنا هو أنّ العقود الاجتماعية في الحضارة الغربية حلّت محلّ الأخلاق، حيث سعى الغرب لإعطاء الأصالة للقوانين المدنية والاجتماعية، مع تهميش الدين وقوانينه إلى درجة الاستغناء عنه. وبتعبيرٍ أوضح: تبني قوانين المجتمع الغربي مجتمعًا لا حاجة فيه لأن يكون الإنسان طيّبًا، وفي الوقت نفسه لا يشعر الكثيرون بضرورة الالتزام الأخلاقيّ، ولا بتأنيب الضمير. ولهذا سوف يتسنّى للجميع، مع احترام حقوق الآخرين، أن يتمتّعوا بأقصى حدود الحريّة لإشباع رغباتهم النفسية. والحقّ أنّ الديمقراطية هي النظام الوحيد الذي يؤمّن الأهداف المذكورة. ولكي نكتشف عمق المشكلة أكثر ربّما نحن بحاجة إلى ذكر دلائل أكثر لهذه الظاهرة.

---

(1) مرتضى مطهري، تكامل اجتماعى انسان، ص90.

عمق المأساة

عندما نستخرج الموارد الطبيعية ونحوّلها إلى موادّ وأشكال أخرى تحول دون عودتها إلى الطبيعة، فإنّ السؤال الذي يواجهنا هو: إلى متى يمكن أن يستمرّ هذا الأمر؟ عندما نُنعم النظر في حياتنا وإلى أيّ مدى أصبحت رهينة التطوّر التكنولوجي، سوف يظهر لنا حجم المأساة. نحاول جميعًا خداع أنفسنا، ونجهد لتأخير الفاجعة، ونقنع ذواتنا بأنّ كلّ شيء يسير على ما يُرام، ولا حاجة إلى تغيير سياساتنا، وطرائق عملنا. بينما الحقيقة الثابتة هي أنّ الفاجعة سوف تقع يومًا مّا.

نظام الطبيعة مبنيٌّ بطريقة تجعل من «الفضلات» حلقاتٍ ضروريّة لضمان الحياة على الأرض. يُعبّر عن مثل هذا الأمر في العلوم الإداريّة وشبهها بـ«التغذية الراجعة». لا شيء في الطبيعة يمكن التعبير عنه بالمعنى الدقيق للكلمة بـ«الفضلات» أي بمعنى الزائد الذي لا حاجة إليه. ففضلات الحيوانات تزيد من خصوبة الأرض، وعندما تنضمّ فضلات الحيوانات إلى أوراق الأشجار تشكّل معًا طبقة على درجة عاليةٍ من الخصوبة. والأمر عينه يُقال عن كلّ التحوّلات التي تقع في الطبيعة حيث إنّها تقع في دائرة مقفلة لا محلّ فيها للفضلات التي لا حاجة إليها. فالسماد العضويّ مفيدٌ للزراعة كالماء والهواء ونور الشمس.

والنموذج الأمثل لدورة الحياة الطبيعيّة هو الماء؛ هطول الأمطار وتساقط الجليد على قمم الجبال والسهول يُغني المياه الجوفية من جانب، ويسرّع تيّار الأنهار من جانب آخر. والجليد الذي يغطّي قمم الجبال يشكّل مصدرًا للمياه ويزوّد الأنهار بمياهها طوال العام، وهي تصبّ في البحار والمحيطات، ثمّ يتبخّر الماء ويتحوّل إلى غيوم تهطل على السهول والجبال، وهكذا دواليك. بينما تقضي التقانة الحديثة بتحويل المواد الطبيعيّة إلى مواد أوليّة للصناعة ينتج عنها نفايات صناعيّة لا تقبل التدوير، ولا التحلّل بسهولة في الطبيعة. فمادّة النايلون ومادّة «د. د. ت.» لا تتحلّلان بسهولة، بل تبقيان في الطبيعة وربّما تهدّدان الحياة على الأرض يومًا مّا. والخطر في الأمر هو أنّ المواد الطبيعيّة التي تخضع لهذا التحويل محدودة.

وقبل عرض المزيد من الدلائل، يبدو أنّ التذكير بأمر وهو أنّ عمق المأساة ليس أمرًا بسيطًا يمكن إدراكه بسهولة ويسر، بل قد يكون إدراك هذا الأمر مستحيلًا. وذلك أنّ حياتنا المعاصرة مرتبطة بهذه التقنيّات التي تستهلك الموارد الطبيعيّة، وهذا يدعو الإنسانيّة إلى تجاهل المأساة وعجزها عن وعيها على الأقل في الفترة الراهنة. ولكن بما أنّني أحسن الظنّ بالإنسان وأعتقد بأنّه كائن متكاملٌ، فإنّي أثق بأنّنا سوف نعي ولو بعد مدّة عمق المصيبة التي أصبنا بها أنفسنا، وبالتالي البدء بالبحث عن مخرج.

يشير صاحب «أرض واحدة فقط» إلى تغيّرات بيئية هائلة قد تكون ناجمة عن ارتفاع معدّل ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوّي، ويقول: «يجب أن نعلم أنّ تأثير الغطاء الجليديّ على البيئة كبير جدًّا، بحيث إنّ ذوبان هذه الجبال سوف يؤدّي إلى تغييرات بيئية كارثية، مثل ارتفاع منسوب المياه الذي سيؤدّي إلى أن تغمر المياه البراري؛ فضلًا عن زيادة درجات الحرارة على الأرض»[1].

---

(1) باربارا وارد ورينيه دوبو، تنها يك زمين، ص350_351.

وينبّه المؤلّف إلى أهمية الجليد القطبي الذي يؤدّي دورًا حاسمًا في تنظيم درجات الحرارة على الأرض، ويشبّهه بأرجوحة تثبيت التوازن في البيئة: «تقلّبات طفيفة على الأرض قد تؤدّي إلى تغيير درجة الحرارة وترفعها إلى درجتين مئويّتين، وانخفاض درجة حرارة الأرض سيعيدنا إلى عصر جليديٍّ جديدٍ، كما إنّ ارتفاعها سيدخلنا في عصر احترار، وكلا الأمرين كارثة على الكرة الأرضية وأهلها»[1].

ويشرح الكاتب أهمّية ثاني أوكسيد الكربون في البيئة، ليرسم للقارئ أبعاد هذه الكارثة، بقوله: «وفقًا للوثائق المتوفّرة، يمكن التوصل إلى أنّه في العقد المنصرم ارتفع ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوّي نتيجة حرق الوقود على يد الإنسان، بنسبة بلغت 2 ٪ في كلّ عام من ذلك العقد. ولا ندري إلى أين يذهب ثاني أوكسيد الكربون المنبعث، إلّا أنّ تكدّسه في تحت الغلاف الجويّ، قد يؤدّي بحلول عامٍ ألفين إلى ارتفاع معدّل الحرارة بنسبة خمس درجات مئويّة. كما إنّ تقلّص رقعة الغابات قد يؤدّي إلى تقليص امتصاص ثاني أوكسيد الكربون من الهواء. وفي الوقت نفسه، يزيد التقدّم الصناعي من انبعاث الغازات السامّة؛ لأن تعطش المجتمعات المتقدّمة إلى الطاقة يرتفع بشكل هائل؛ وطلب الوقود في العقود القادمة سوف يزيد من انبعاث ثاني أوكسيد الكربون، ما يرفع معدّل الحرارة إلى درجتين إضافيتين. ومن المحتمل استمرار ارتفاع حرارة الأرض إلى أمدٍ بعيد. إذًا، اتضحت صورة الخطر المحدِق بـالأرض، وليس ثمّة حاجة إلى التذكير بأنّ ثلاث مليارات وخمسمئة مليون سيارة تتحرّك في شوارع الأرض يوميًّا»[2].

ويستنتج الكاتب ممّا تقّدم بصيغة السؤال: «لو أنّ ارتفاع معدّل ثاني

---

(1) المصدر نفسه، ص351.

(2) المصدر نفسه، ص352ـ353.

أوكسيد الكربون الذي يتراكم في الفضاء الداخليّ للأرض، قد تزامن مع أحد أسباب ارتفاع درجة حرارة الأرض الطبيعية (كثوران البركان)، ألا يمكن أن يؤدّي ذلك إلى كارثة لا قبل للإنسانيّة بها، ولا قدرة لها على تحمّلها»[1].

تلوّث المياه خطرٌ وقوعه أقرب ممّا نتوقّع. وإنّ الملوّثات التي ينتجها النظام الصناعيّ تتراكم يومًا بعد يوم، وهي غير قابلة للتحلّل وإعادة التدوير في الطبيعة، وقد بدأت بالوصول إلى المياه رافعةً بذلك منسوب التلوّث فيها. وهذه حالة لم تعرف الطبيعة مثيلًا لها في تاريخها، فكلّ ما كان ينتج من فضلات كان قابلًا للتدوير وإعادة التصفية، بخلاف النفايات الصناعيّة المعاصرة.

كما نقرأ في كتاب «أرض واحدة» فقط: «تنتج العملية الصناعية موادّ متنوّعة لا تستطيع الطبيعة تحليلها. هذا فضلًا عن موادّ من قبيل الرصاص والزئبق التي هي موادّ سامّة. وهي تتراكم حول المصانع، وتنفذ في كثير من الحالات إلى داخل التربة، ملوّثةً المياه الجوفيّة، أو تجد طريقها بيسر وسهولة إلى مجاري المياه المبتذلة، أو حتّى الأنهار. ونتيجة عدم قابليّة هذه المواد للتحلّل فإنّها تتراكم، ويؤدّي تراكمها إلى انخفاض منسوب الأوكسيجين في المياه ما يؤدّي إلى نفوق الحيوانات المائيّة. وقد أصيبت أنهار مدينة صناعة الورق اليابانيّة بهذه الكارثة... وسوف تصل هذه الكارثة إلى البحار الكبيرة المقفلة، مثل بحر البلطيق»[2].

ونذكّر هنا بأنّ تلوّث المياه يعني انعدام الحياة على الكرة الأرضية. وهذا لا يمكن بأيّ حالٍ من الأحوال تجاهله أو الاستخفاف به. ولا تحلّ المشكلة بالتخلّص منها، وذلك أنّ الموارد الطبيعيّة إذا بقيت تُستهلك بهذه الطريقة فلن تدوم إلى الأبد. وعليه، فإنّ الحل الوحيد هو في تحويل

(1) المصدر نفسه، ص353.

(2) المصدر نفسه، ص128ـ129.

النفايات الصناعيّة إلى نفايات قابلة لإعادة التدوير طبيعيًّا أو صناعيًّا. ولا شيء من هذين الخيارين متاحٌ حاليًّا.

ويتابع الكاتب وصفه المخيف فيقول: «لم تعد مياه الأعماق والخلجان صالحة للاستخدام البشريّ... وذلك أنّ الأدوية الزراعية التي تستخدم فيها نسبة عالية من الملوّثات، وهي تعرف طريقها إلى البحار والمحيطات، وتضرب الدورة الحياتية فيها، ويصل ضررها إلى الحيوانات القطبيّة. فكثير من هذه الأدوية التي تُستعمل تحول دون تكاثر بعض الطيور الجارحة، أو تؤدّي إلى خلل في تكاثر الدببة القطبيّة، وقد عرّض بعض العلماء حيوانات من القطب الشمالي فوجدوا فيها آثار لمادة د.د.ت»[1].

وللمزيد عن هذه المأساة الكارثيّة نلقي نظرة إلى كتاب خصّصه مؤلّفه لرصد التغيير الذي تحدثه التكنولوجيا على الطبيعة، يقول هذا الكاتب في كتابه المشار إليه: «لقد بلغ تلوّث المياه إلى حدّ أنّ بعض الأنهار تحوّلت إلى مجارٍ للمياه المبتذلة. وكثير من المصانع التي تعمل في مجال الحديد وغيره من المعادن، أو في صناعة الورق وشبهه، تؤدّي إلى تلوّث المياه بشكل كبير. وإنّنا نشهد كثيرًا من هذه الحالات في أمريكا وأوروبا، وإذا استمرّ الحال على ما هو عليه الآن، فسوف تتحوّل أكبر بحيرات الولايات المتّحدة الأمريكيّة إلى مستنقع للمياه الآسنة الملوّثة بالمواد الكيميائيّة. وقد سمع جميع الناس بخبر مدينة آلا ماجوردو في ولاية نيومكسيكو، المدينة التي هُدّدت حياة أهلها بتسرّب الزئبق. والقصّة أن سكّان المدينة تفاجؤوا بنفوق أسماك السلمون. وبعد التحليل والاختبار تبيّن أنّ أحد مصانع المنطقة كان يصبّ نفاياته الملوّثة بالزئبق في مياه الصرف الصحّي للمصنع؛ وتصبّ هذه المياه في النهر والبحيرة، إلى أن رُصِدَ هذا السمّ في

---

(1) المصدر نفسه، ص362_363.

أبدان سكّان بحر البلطيق. والأغرب من هذا أنّ السمّ قد تمّ كشفه في بيض الدجاج. كما تمَّ رصد سمّ كالكاديوم الفتّاك في أمعاء الكائنات الحيّة في المنطقة»[1].

ويكمل تقريره قائلًا: «لقد أدخلت التقنيّة الحديثة كميّات هائلة من الموادّ السامة في مراكز الإنتاج الصناعي، والموادّ الخام والوقود والمياه، وحتى الهواء الذي يستخدم في التبريد. فهذه النفايات الفتّاكة تهدّد حياة الكائنات والبيئة. وفي الإنتاج الصناعي الحديث، تُعَدُّ مقارنة الكميّات التي تُستهلك للإنتاج مع كميّات النفايات، أمرًا يدعو إلى الدهشة وإعادة النظر. فالمواد الخام التي تُستخرج من الأرض، والجوّ الذي يتلوّث بفعل محرّكات السيّارات وأجهزة الإنتاج الصناعي، هائلة، يمكن عدّها تحوّلًا خطيرًا يصيب الأرض. وذلك أنّ القسم الأعظم من المواد الأوليّة التي تُستخرج من الطبيعة، تتحوّل إلى نفايات سامّة، وهي العنصر الوحيد الذي يهدّد الإنسانيّة كلّها»[2].

وإنّني أختلف مع الكاتب المذكور في اعتقاده أنّ النفايات هي الخطر الوحيد. فالخطر الأكبر يكمن في الانحطاط الثقافي للحضارة الحديثة التي مسخت البشرية على نطاق واسع وأسقطتها في أسفل الدركات.

إنّ دفع النفايات في التراب أو الجوّ لا يحلّ أصل القضية. فالمشكلة تكمن في أنّ التقنيّة الحديثة تُحوّل المواد والموارد الطبيعية على نطاق واسع إلى نفايات ومواد سامّة تفتك بالحياة على الكرة الأرضيّة. وإذا أضفنا شحّ المناجم والموارد الطبيعية إلى هذه المشكلة، فلن يكون ثمة حلٌّ للتخلّص من هذه الكارثة.

---

(1) مجموعة كتّاب، تكنولوژى وبحران محيط زيست، ص72_73.

(2) المصدر نفسه، ص 74_75.

يقول صاحب كتاب «أرض واحدة فقط»: «يتجلّى لنا الترابط الوثيق بين الأنظمة المناخيّة والأقاليم الطبيعية. ولا يمكن أن نحصر خطر هذه المواد السامّة في المياه أو الفضاء أو التراب؛ لأنّها لو صبت في المياه مثلًا، فستترك تأثيرها على الجوّ والتراب؛ والعكس صحيح. وهذا الترابط الوثيق يؤثر بدوره على الكائنات الحيّة في البيئة»[1].

وقبل التطرّق إلى قضية النفايات المشعّة وآثارها غير المتوقّعة على الطبيعة، يجب التذكير بأنّنا لسنا بحاجة إلى اقتصادٍ متنام لمكافحة التلوّث. كيف يمكن الحدّ من التلوّث البيئي بتوظيف التقنيّة المتقدّمة، بينما هي التي تسبّب هذه الكارثة؟

يقول شوماخر في هذا السياق: «لمواجهة التلوّث نحتاج إلى اقتصاد ينمو بوتيرة هائلة. وهذا الاقتصاد هو الذي يؤدّي إلى التلوّث. ولهذا تتبخر الآمال كلّها للخروج من هذه الدائرة الفارغة. لا أظنّ أنّ أحدًا يشكّك في أنّ عملية النموّ الاقتصادي تتمثّل في المزيد من التطوّر التقني. ومن المستحيل أن تقدر التقنيّة على التغذية المتكاملة في ظلّ الكم الهائل من النفايات والمواد المستهلكة التي تتركها في البيئة»[2].

أعتقد أنّ من يحرص على استمرار الحياة على الأرض لا بدّ من أن يبحث عن حلول للتخلّص من هذا التنّين العجوز الذي أصبح على حافة الهاوية، وأن يبحث عن معنًى جديد للتنمية.

---

(1) باربارا وارد ورينيه دوبو، **تنها يك زمين**، ص118.

(2) أرنست شوماخر، **كوچک زيباست**، ص92_93.

دكتاتورية الاقتصاد

إنّ خطر التلوّث الإشعاعيّ كبيرٌ جدًّا، بحيث لا يمكن أن نختزله بكلمات، تعجز عن وصفه. والأخطار التي ذكرناها في السابق لم تعد شيئًا يُذكر إذا ما قارنّاها بخطر التلوّث الإشعاعيّ. ولا أعرف كاتبًا أولى اهتمامًا بهذه الكارثة التي تحدق بحياة الكائنات، حتى في كتاب «الصغير جميل»، وإن كان أكثر موضوعيّة بالمقارنة مع الكتب الأخرى، كونه لم يعكس حجم الخطر الذي تواجهه الأرض جرّاء خطر التلوّث الإشعاعي.

يكشف الخبير البيئيّ شوماخر بعض مخاطر الطاقة النووية بقوله: «إذا قارنّا التغييرات التي أدخلها الإنسان على الطبيعة، بتجزئة الذرّة، فسيتبيّن أنّ هذه الأخيرة هي الأكثر خطورةً على الحياة. كما إنّها تُعتبر من أهم أسباب التلوّث البيئي وأكبر خطر يهدّد حياة الإنسان وبقاءه على الأرض. آثار إشعاعات «ألفا وبتّا وجامّا» واضحة على نسيج الكائنات الحيّة، وذرّاتها تعمل كالرصاص في النسيج، وتحدث فيه تشققات. ومدى الأضرار التي تتركها تتعلّق بكميّاتها والخلايا التي تتضرّر منها»[1].

ويضيف شوماخر في كتابه «الصغير جميل»، بعد ذكر التغييرات

---

(1) أرنست شوماخر، **كوچک زيباست**، ص105.

الجينية الناجمة عن هذه الإشعاعات: «لا يقتصر أثر هذه الإشعاعات على من يتعرّض لها مباشرة، وإنّما يصل أثرها إلى الأبناء أيضًا إلى حدّ تهديد الحياة»[1].

ثم يشير الكاتب إلى تبعاتٍ أخرى، ويقول: «إنّ الإنسان قادرٌ على إنتاج نظائر مشعّة، يتعذّر عليه التحكّم بآثارها الضارّة، بالمعالجة الكيميائيّة أو الفيزيائيّة، ولا حيلة معها إلا مضيّ الزمان عليها بعد تحريرها. فالكربون الرابع عشر عمره 5900 عام. بمعنى أن تقليص قدرته الإشعاعية يستغرق ستة آلاف عام، ولا طريق للحدّ من انتشاره إلّا وضعه في مكان آمن. لكن أين هذا المكان الآمن الذي يمكن أن تُدفن فيه الكميّات الهائلة من النفايات المشعّة الناتجة من المفاعلات النووية؟ لا يوجد أيّ مستودع آمن لهذه الإشعاعات. وقد فكّر الإنسان في دفنها في قعر المحيطات؛ لأنها غير قابلة للحياة؛ إلّا أنّ السوفياتيّين دحضوا هذه الفكرة؛ إذ اكتشفوا الحياة في قاع المحيطات. وحيث توجد حياة تتسرّب الإشعاعات إلى تلك الأحياء ولو كانت من قبيل الطحالب وشبهها، من الكائنات القادرة على جذب كميّات عالية من الإشعاع وهكذا بعد ساعات من دفنها في أعماق المحيطات سوف يجدها الإنسان مرّة أخرى في جسمه»[2].

وينقل لنا شوماخر كلامًا، يبلغ الغاية في الخطورة، عن إدوارد دي. ديفيد، المستشار العلمي لنيكسون، إذ يقول في ما يتعلّق بمستودع النفايات الإشعاعية: «إنّ التفكير في مواد خطيرة لا تفقد خطورتها إلّا بعد خمسة وعشرين ألف عام، أمرٌ مخيف»[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص106.

(2) المصدر نفسه، ص 106ـ107.

(3) المصدر نفسه، ص14.

لكن لماذا هذا الإصرار على استخدام الطاقة النووية بدلًا من مصادر الطاقة الأخرى، في الوقت الذي يعلم فيه رجال السياسة الغربيّون مدى خطورة هذا الأمر؟ وكيف يمكن أن تتقبّل البشرية مواجهة هذا الخطر العظيم لأجل تحقيق الرفاهية؟ يقول الخبير البيئي شوماخر: «عندما تتعلق القضية بتلوّث الجو، أو المياه والتربة بفعل الإشعاعات المؤيّنة، كيف يمكن طرح قضية تلوّث الجوّ بالدخان؟ لستُ في موضع التبرير والتخفيف من أضرار تلوّث الجوّ بفعل دخان عوادم السيّارات؛ لكن لا يمكن مقارنة هذا بذاك. التلوّث الإشعاعي يشكّل تهديدًا واسع النطاق، ولم يسبق للبشرية مواجهة مثل هذا التهديد. وهنا ربما يتساءل بعضٌ: عندما يكون الجوّ مليئًا بالذرّات الإشعاعية، ما فائدة الحديث عن الهواء النقيّ؟ وإن كانت المياه والتربة مسمومين، ما فائدة الحفاظ على الجوّ؟ حتى عالِم الاقتصاد يمكن أن يطرح هذا السؤال: عندما تتلوّث الأرض -وهي المكان الوحيد القابل للحياة- بمواد سامّة تشوّه خلقة الإنسان، وحتى الأجيال القادمة لا تأمن شرّها، عند ذلك ما معنى النموّ الاقتصادي، أو ما يُسمّى بالرفاهية؟»[1].

تتكدّس النفايات الإشعاعية في البيئة يومًا بعد يوم؛ ولا طريق لإزالتها. والخطر المحدِق بالحياة أكبر من أن تستوعبه الكلمات. ولا يظنّنّ أحدٌ أنّه في مأمن من شرّها لبعدها من مكان عيشه؛ لأنّ الأرض كرويّة، فيمكن للغيوم الملوّثة التي تغطّي سماء أريزونا أن تهطل أمطارها على الصين، وتودي بحياة عشرات الآلاف، فالحياة على الكرة الأرضيّة متشابكة ومتفاعلة في ما بينها، بحيث لا يمكن لأحد أن يصون نفسه من المخاطر.

قدَّم لستر برسلو -عضو دائرة الصحّة العامة لولاية كاليفورنيا في المؤتمر الوطني الرابع للسرطان- تقريرًا قال فيه: «إنّ عشرات الآلاف

(1) المصدر نفسه، ص 109.

من أسماك السلمون التي تضع بيضها في أقصى الغرب أصيبت بسرطان الكبد». وتابع: «تؤثّر التحوُّلات التقنيّة على البيئة بسرعة مذهلة، حيث يضعف إمكان السيطرة عليها. ونستغرب كيف نجا الإنسان من هذا السرطان الذي كانت تحمله الأسماك»[1].

ويعبّر شوماخر عن رأيه الصريح في الطاقة النووية بالقول: «لا يمكن لأيّ مستوًى من الرفاهية تبرير تكدس الكميّات الهائلة من المواد السامّة والمدمّرة؛ لأنه لا يعرف أحد سبيل النجاة منها. وهي تبقى أكبر مصدر خطر يهدّد حياة البشر ومستقبلهم؛ ويُعتبر القيام بمثل هذه الأعمال إساءةً للحياة، وأكبر انتهاكٍ حدَثَ في حقِّ البشرية إلى الآن. وهذا الزعم الباطل بأن الحضارة لا تستطيع أن تضع أُسسها إلّا على مثل هذا الخرق لقوانين الطبيعة إنّما هو شرٌّ مستطيرٌ يحدق بحياتنا. فهل يعني هذا الكلام أن نعطي الأهمية للاقتصاد، فيصبح هدفنا تهميش البشر وأن لا نعيرهم أيّ اهتمام؟»[2].

ويبقى السؤال: لماذا لا يزال الإنسان متمسّكًا بالطاقة الذريّة على الرغم من إدراك الإنسان حجم الكارثة وعمقها؟ يجيب الخبير شوماخر عن هذا السؤال في كتابه «الصغير جميل» قائلًا: «في الحقيقة لا يوجد أيّ مثالٍ واضح يعكس لنا دكتاتورية الاقتصاد. تأسيس مفاعلات غير محظورة، سواء كانت تعمل بالفحم أم بالنفط، أو تأسيس منشآت نووية، يتمّ من منطلق الأرباح الاقتصادية التي تجنيها. والنشاط النووي يشكّل مصدر خطر خارج نطاق تصوّر الإنسان؛ خطر جسيم لحياة البشر. مع هذا يبقى التخفيف من خطره قائمًا، وليس له محلٌّ من الإعراب»[3].

(1) المصدر نفسه، ص110 ـ 111.

(2) المصدر نفسه، ص 113.

(3) المصدر نفسه، ص 105.

لقد سلكت التنمية الاقتصادية، الآن، طريقًا يودي بحياة الإنسان على الكرة الأرضيّة. كما إنّها أجبرت، أو بالأحرى أوجبت على الإنسان السير في طريق معاكس لفطرته التي جُبِل عليها. والسير في هذا الطريق من أعمال الإنسان ونتاجه، ولا أحد يمكنه أن يقف في وجهه إلّا خاصّة أولياء الله. وهذا ما دفع شوماخر إلى تسميته دكتاتورية الاقتصاد؛ وأوضح دليلٍ على صحّة هذه التسمية هو الطاقة الذريّة، التي لا بدّ من استخدامها للسيرٍ في ركب النموّ الاقتصادي. وعند ذلك تهون علينا المخاطر كلّها التي نواجهها في الحصول على الطاقة النووية، وإن يبدُ هذا التبرير تبريرًا أحمق، إلّا أنه منطقي إلى حدٍّ بعيد. والقوى العظمى، والسياسيون، والكارتلز[1] والتراستز[2] وراكفلر[3]، المعنيّون بالاقتصاد العالمي، والخبراء، مثل: هيرمان كان ينتهجون الطريق نفسه، ولا يحسبون لمستقبل البشرية أي حساب.

الأمر الآخر الذي يكشف عن دكتاتورية الاقتصاد هو الاستهلاك. يشبّه شوماخرٍ نزعة الاستهلاك المنفلتة لدى المجتمع بمدمنٍ يدرك المأساة التي يعاني منها، غير أنّه لا يجد طريقًا للتخلّص من مخالبٍ الإدمان. وهذا الأمر أصبح أوضح من الشمس لدى الجميع، وثمّة دلائل كثيرة عليه. يقول روجيه جارودي في كتاب «تحذير للأحياء»:

«الاقتصاد الليبرالي على الطريقة الغربية لم يتأسس لرفع حاجات السوق، وإنّما هو إنشاء سوق للحاجات. ويقول والتر تامسون في العام 1960، وهو رئيس أكبر منظمة عالمية للتسوّق والرعاية التجارية: لكي يتمكّن الأمريكيّون من مواكبة ركب الإنتاج، يجب أن يضيفوا على

(1) تحالف بين مجموعة شركات تجارية عدّة بهدف الاحتكار والسيطرة على الأسواق.

(2) اتحاد شركات تجارية لخفض التنافس الاقتصادي واحتواء الأسعار.

(3) رجل أعمال أميركي، يمثّل شركة «استاندارد أويل».

استهلاكهم ستة عشر مليار دولار سنويًّا، بينما يستهلك الأمريكي ما مقداره ستة عشر ضعف ما يستهلكه الأوروبي سنويًّا»[1].

إنّ زيادة الاستهلاك لزيادة الإنتاج، ضرورة لا بدّ منها في الاقتصاد العالمي. وما لم تُستهلك البضائع، لا يمكن زيادة الإنتاج. وبهذا ينعدم النموّ الاقتصاديّ؛ لذلك، يجب إثارة غريزة الاستهلاك لدى المواطن؛ ولهذا، أيضًا، أصبحت الدعاية في الاقتصاد أمرًا لا بد منه، وأحد أهم أركانه.

جاء في كتاب «علوم الاقتصاد» لإرنست ماندل: «تدور عجلة الاقتصاد بسرعة هائلة، حيث إنّ أدنى تردّد من قبل المستهلك بإمكانه أن يزلزل أركان الاقتصاد. ويهدف الخبراء في التقنيّات الحديثة، وخاصة في مجال العلاقات والدعاية، إلى إزالة التردّد لدى الزبائن. وهذه الحالة هي التي تصنع من المستهلك أداة للدفاع عن الرأسمالية بحجّة حريّة الاختيار لديه؛ لكنها في الواقع تسخر منه، فتوظّف وسائل عامة لإقناعه، ولإثارة القوى الغريزية واللاوعي لديه، لأجل ترغيبه في الشراء»[2].

كما نقرأ في هذا الكتاب: «كتبت مجلة «فورتشين» أنّ المواطن الأمريكي يعيش حالة حصار منذ الصباح حتى ساعة النوم. وكلّ ما يراه ويسمعه ويلمسه ويذوقه يجسّد مساعي تحفّزه على الشراء. والدعايات توجّه ضربات موجعة له وتؤذيه وتسخر منه، وتعمل على تضليله، وتكسر مقاومته في عزوفه عن الشراء»[3].

ويرسم لنا روجيه جارودي هذه الصورة بشكل مختلف، إذ يقول:

---

(1) روجيه جارودي، **هشدار به زندگان**، ص 495_496.

(2) أرنست ماندل، **علم اقتصاد**، ص223.

(3) المصدر نفسه، ص 222.

«تؤدّي الدعايات التجارية إلى هلاك البشر أكثر ممّا تؤدّي إلى دمار الطبيعة؛ إذ إنّ أكثر من مئة ألف موظّف في وكالات الدعاية يعملون ليل نهار لترغيب الزبون في الشراء، وذلك عبر استخدام الأفلام الدعائية. وتقوم طريقة هذه المؤسّسات الدعائية الغربية على نظرية هتلر في كتابه «كفاحي». والنظرية تقول: عندما تريدون أن تجرّوا الناس إلى شيءٍ ما، يجب أن تثيروا غرائزهم الحيوانية والدنيئة باستخدام الدعاية»[1].

وقد أجاد روّاد قافلة المدنيّة في الغرب هذه اللعبة، ولا يمكن التطرّق إلى أكثر من هذا؛ فعفّة اللسان لا تجيز لنا بمزيد من التفصيل في عمق الفجائع الدعائيّة. الدعايات التجارية في شتّى أنحاء العالم تقوم على إثارة الغرائز الحيوانية لدى الإنسان. ولا بدّ لها من هذا الأمر. ومن أجل حفظ النظام الليبرالي وإنجازات الحضارة الغربية، لا بدّ من ضخّ بضائع لا تعمّر طويلًا في السوق، وفي الوقت عينه ترغيب المستهلك في الشراء والإسراف. ومن الأمور التي تشبه الكوابيس عند علماء الاقتصاد أن تستفيق شعوب العالم من سباتها وتبحث عن حاجاتها الحقيقية، وعن نموذج يتناسب مع فطرة الإنسان. ولو وقع هذا الأمر للحظة واحدة، وعرف الإنسان كيف يلبّي حاجاته بقدرٍ مناسب ولا يُقبل على البذخ، فسيشكّل ذلك أكبر أزمة في تاريخ الحضارة الغربية.

من جهةٍ يخيّم الاقتصاد على مفاصل الحياة كلّها، ومن جهة أخرى، صار هذا الاقتصاد أساسًا للتنمية التي هي نفسها تقوم على إثارة غرائز الناس ورغباتهم الدنيئة. فدكتاتورية الاقتصاد تسوق الحضارة البشرية المعاصرة باتجاه معاكس لما أراده الله من خلقه للإنسان. وإنّ ارتفاع معدّل الإنتاج يؤدّي إلى ارتفاع معدّل الاستهلاك. وكلّ من له قسط من المعرفة بالعلوم

---

(1) روجيه جارودي، **هشدار به زندگان**، ص503.

الاقتصادية يعلم ما معنى الحدّ من هذه السرعة الجنونية في الإنتاج. فالحدّ منها ـحتى ولو للحظةـ يؤدّي إلى انهيار كيان عمالقة (وحوش) الاقتصاد وإلى تغييرات هائلة في أساليب الاقتصاد المعولم، الذي يكاد يلتهم الأرض بمن عليها. ولا يشكّ أحد في أن هيمنة القوى العظمى تتمّ عن طريق الكارتيلات، والشركات متعدّدة الجنسيّات، والأيادي الخفيّة لرجال الأعمال الدوليّين الذين يحشدون إمكاناتهم مستغلّين مواطن الضعف لدى البشر، وساعين لإيجاد حاجات وهمية للشعوب، من أجل فرض سياساتهم الاستكبارية عليها. والسؤال الذي يطرح نفسه تاليًا: ما هي طرق كسر هذه الهيمنة؟ وهل يمكن انتهاج السياسات نفسها التي يتّخذها هؤلاء لإحكام سيطرتهم الجهنّمية على البشر؟ أم أنه لا بدّ من الخروج من هذه الدائرة التي فرضوها علينا؟

إنّ انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران هو التجربة الوحيدة التي بيّنت الحقيقة لشعوب العالم، وفنّدت الطروحات والآراء كلّها التي كانت تتعالى بين حين وآخر منادية بأنّ الطريق الوحيد للكفاح ضدّ القوى المستكبرة هو بانتهاج سياساتها. فشعار القبضة والراية والدم والسيف هو أمضى سلاح للمواجهة. والثورة الحسينية هي أكبر قدوة يمكن أن يقتدي بها الإنسان لمحاربة الباطل. فلو كنّا في جبهات القتال ضدّ صدّام حسين نتّكل على أسلحة المستكبرين، لا شكّ في أنه لم يكن ليبقى أيّ ذكر للثورة الإسلاميّة، ولَطُمِس اسمها حتى من كتب التاريخ. فسرُّ انتصارنا على قوى الاستكبار العالمي هو في عدم اعتمادنا على أسلحتهم؛ بل نحن اعتمدنا على إيماننا بالله ونصره لأوليائه. ولو اعتمدنا على القوى المتغطرسة وأسلحتها وسِرْنا في ركاب الاقتصاد الغربيّ، لسقطت ثورتنا. والآمال منعقدة اليوم على ثورتنا الإسلاميّة، لتؤسّس حكومة أولياء الله؛ حكومة القسط والعدل على الأرض[1].

---

(1) يقول القائد الراحل الإمام الخميني (قده) في رسالة إلى حجّاج بيت الله الحرام (ذي الحجّة =

كان رمز انتصارنا هو أنّنا تخلّصنا من دكتاتورية الاقتصاد، وفتحنا بابًا لرفض دكتاتورية الأعداء، الذين كانوا على بيّنةٍ كاملة من أنّ الطريق الوحيد لإلحاق الهزيمة بنا هو بأن يسيطروا علينا وعلى جوانب حياتنا كلّها من خلال العامل الاقتصادي أو المادّي. ولا شكّ في أنّهم لم يدّخروا جهدًا لتحقيق هذا الهدف. تدلّ حرب النفط والهجمات الممنهجة على المراكز الصناعية في بلادنا، على أنّ الاستكبار العالمي قد فرض عقوبات قاسية كي يجبرنا على التخلّي عن عقيدتنا وديننا. إنّهم يوظّفون العامل الاقتصادي لإضعاف عقيدتنا. والحقّ أن العامل الاقتصادي هو أقوى عامل للقضاء على الإيمان والعقيدة لدى الشعوب الحرّة.

نعم، لم تواجه قوى الاستكبار في تاريخها تحدّيًا مثل تحدّي الثورة الإسلاميّة. وهي لطالما نجحت في قمع الانتفاضات والحركات العقدية بواسطة العقوبات الاقتصادية، أو على الأقلّ حرفتها عن مسارها الصحيح. والعقود الماضية الأخيرة حافلة بالشواهد التي تدلّ على صحّة هذا الرأي. ففي تشيلي مثلًا انتهت هذه الحركات بالهزيمة. وفي كوبا، اضطرّ قادة الثورة إلى أن يستجيروا من الرمضاء بالنار. وماهيّة الاقتصاد التقني زادت الطين بلّةً. إذ إنّ أدنى تردّد أو تريّث في مسار التقنية الحديثة يحتّم على أصحابه السقوط. وهذا الواقع فرض حالات مقيتة على جميع شعوب العالم.

إنّ الاقتصاد المعولم يركن بشكل كبير إلى التقنيّة. وبما أن الاقتصاد هو الآخر يطغى على سائر جوانب الحياة، فقد فرض حالةً لا تقبل التريُّث أو التردُّد في تسريع عجلة الإنتاج. واليوم، تبني معظم دول العالم سياساتها واقتصادها بشكل يجنّبها أيّ حالة من السكون أو البطء في عملية الإنتاج.

= 1405هـ): السلام على مسلمي فجر الإسلام الذين أطاحوا بطغاة الروم. والسلام على الحسين وأصحابه الذين وقفوا في وجه الظلم والجور، وعلى الإمام الذي ضحى بأصحابه وأبنائه وصرخ: هيهات منّا الذلّة.

وهذه الحال حتّمت على البشرية أن تفتدي بكلّ القيم والثقافة والأخلاق والحبّ والمشاعر وجميع المقدّسات، لأجل تسيير عجلة التقنية والإنتاج، والتي، كما أسلفنا، لا تمتلك بنفسها هذه القدرة؛ لكن حبّ الدنيا منحها هذه القدرة.

ونحن نرى من المناسب هنا أن نجدّد التأكيد على معنى التنمية، إذ قد يُقال: إن سبيل تحقيق التنمية هو في وضع البنى والمؤسسات الاجتماعية والمدنية في خدمة النموّ الاقتصادي؛ وبهذا تكون الثقافة جـزءًا من الاقتصاد. ولكن، هل يتلاءم هذا الطرح مع التعاليم الإسلاميّة؟

ثمّة مثل يقول: البطن الجائع لا يعرف دينًا ولا إيمانًا. وهذا المعنى قريبٌ من معنى الحديث المأثور: «**كاد الفقر أن يكون كفرًا**». وهنا السؤال: هل يجوز للإنسان أن يعتقد بهذا المثل أم لا؟ وهل اعتقد الرسول (ص) والصحابة به حين عانوا من ويلات حصار شُعب أبي طالب؛ والمعروف أنّهم كانوا قد قضوا الكثير من أيّامهم فيها دون طعام ولا شراب، واكتفوا بشقّ تمرة، ولم يسلّموا أنفسهم لمشركي قريش.

تتنافى دكتاتورية الاقتصاد مع حريّة الإنسان وإرادتـه. وفي حالةٍ واحـدةٍ لا يجوز أن نقيّم أنظمتنا ومؤسساتنا المدنية على أساس النموّ الاقتصادي، وهي أن نلائم بين النموّ الاقتصادي والكمال الإنساني. في عالمنا اليوم تتنافى التنمية الاقتصادية مع الكمال الإنساني؛ فأصبحا على طرفي نقيض؛ فالنموّ الاقتصادي يجرّد الإنسان من الأخلاقيات ويعدمه الكمالات. ولنقرأ مرّة أخرى ما قاله هتلر في كتابه «كفاحي»: عندما يريدون أن يجرُّوا المجتمع إلى شيء ما، يجب أن يثيروا غرائزهم الحيوانية والدنيئة باستخدام الدعاية. إذًا، يخطئ من يظن أنّه بالإمكان انتهاج سياسة الدعاية التجارية وتجنّب ما قاله هتلر. ومن يظن أنّ الدعاية التجارية لا تتنافى مع ما قاله هتلر، فلينظر إلى الدعاية التجارية للجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة. لا

يرقى إليّ الشكّ في أنّ الإعلام في الجمهورية الإسلامية الإيرانيّة هو أكثر وسائل الإعلام في العالم مهنيّةً وعفّةً ونجابةً، وإن لم يكن مطابقًا للمعايير الإسلاميّة بشكل كامل. ولكن ما تزال الثقافة الغربية تحارب هذا المنهج وتشوّهه، وتهيمن على الأوساط الثقافيّة والدعائيّة العالمية. ولا شك في أنّ الأفلام الدعائيّة الإيرانيّة، بالمقارنة مع الأفلام التي تبثُّ في العالم، خالية وسليمة من الأفكار الغربيّة. ومع هذا كلّه، نرى بنك صادرات والبنك التجاري في إيران يعدان الزبائن بالجوائز لاستقطاب رؤوس الأموال؛ أي أن بعض بنوكنا مضطرّة أن تعمل وفقًا لوصايا هتلر، وهي إثارة الغرائز الحيوانيّة والماديّة لدى البشر.

وللأسف، فإن بعضًا يظنّ أنّ هذا القانون عامٌّ وشاملٌ، ويمكن أن نستخدمه لتشجيع الشباب في جبهات القتال ضدّ الأعداء؛ فهو أمضى سلاح لتشجيع هؤلاء الشباب على بذل التضحيات من أجل الوطن. ولهجة التلفزيون الإيراني والسياسات التي ينتهجها توهم الآخرين بأننا، أيضًا، بصدد خداع الأمّة الإسلاميّة ودفعها إلى جبهات القتال. وفي الوقت الذي تركن فيه الدعايات الغربية إلى خداع الشعوب وتغييبها عن الحقائق، تعمل الدعاية الإيرانية بواسطة وسائل الإعلام على توعية الشعوب، وعلى تأكيد حضور الأمّة في ميادين الجهاد في سبيل الله. وقد أثبتت الوقائع أن شعبنا الواعي استطاع كسر أغلال الغرائز الحيوانية، وأنه لا يمكن خداعه واستدراجه في المعارك السياسية، بالطرق نفسها للقوى الغربية التي تعمل هي الأخرى على خداع شعوبها.

إنّ سبب فشل حِيَل الاستكبار العالمي في مواجهة الأمّة الإسلاميّة الإيرانيّة هو أنّ شعبنا أصبح على درجة عالية من الوعي، بفضل الإعلام الإيراني.

وهذه المكائد والحيل التي تحوكها أميركا منذ انتصار الثورة

الإسلاميّة، وهي لا تزال تتمادى في سياساتها العدائية تجاهنا، كانت كافية لإسقاط الحكومة الإسلامية. إلّا أنّ هذه المؤامرات والمكائد لم تزدنا إلّا قوّة وصمودًا؛ بل إنها عجزت عن التصدّي لنا في إطار توعية شعوب العالم على أيدينا.

وقد يتساءل بعضٌ: ما هو سبب قوّتكم في مواجهة الاستكبار العالمي؟ فنقول: إنّ سبب قوّتنا التي كسرت شوكة العالم يكمن في أننا، وعلى خلاف شعوب العالم، نتّبع عقيدتنا في اقتصادنا. على الرغم من أنّنا ورثنا بعض مؤسساتنا الإدارية وبعض علاقاتنا الاجتماعيّة من دولة الطاغوت. وإنّ صمود الثورة الإسلاميّة وثباتها على الرغم من الظروف العالميّة، كان أشبه بالمعجزة، ولم يحصل هذا لما صدّق أحدٌ إمكانه. بل إنّ كثيرًا من الناس في هذا العالم ما تزال مصرّةً على المكابرة وعدم التسليم بحقيقة الثورة.

إنّ سرّ انتصارنا هو ثباتنا وصمودنا في وجه الأعداء. وقد ورد في الذكر الحكيم: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[1] معظم الناس يؤمنون بالمثل الذي يقول: الجائع يفقد دينه وإيمانه؛ لكن القرآن يرفض هذه الفكرة، إذ يأمر المحاصرين في شُعب أبي طالب بالمقاومة والثبات. فقد نزل القرآن ليخرجنا من هيمنة المستكبرين. وعندما نخرج من هيمنتهم لا يبقى أيّ دور للاقتصاد في حياتنا. فالعقيدة والإيمان هما اللذان يحدّدان ملامح حياتنا. وإنّ حديث «**كاد الفقر أن يكون كفرًا**» يذكّرنا بأهمية الاقتصاد. ولست في موقف الرافض لتأثير الاقتصاد ودوره، ولكنّي لا أقبل أن يعطى أكثر من حجمه.

فالإسلام لا يسمح لنا بأن نقدّم دكتاتورية الاقتصاد على العقيدة

---

(1) سورة هود: الآية 112.

والإيمان بالله، ونسلك طريقًا آخر غير الذي حدده لنا ديننا؛ وعلينا أن نرفض النزعة الاستهلاكية، إحدى أهم ركائز النموّ الاقتصادي في عالمنا المعاصر. يقول روجيه جارودي في كتابه «تحذير للأحياء»:

«ثلاثة أسباب أدّت إلى هذا الارتفاع الهائل للاستهلاك في الغرب، هي:

الأوّل: إنتاج بضائع لا تُعمّر طويلًا وغير قابلة للصيانة بسهولة. وعلى سبيل المثال لا الحصر: المصنع الذي يصنع مصابيح فلورسنت؛ في البداية كان المصباح يصلح للإنارة لمدّة عشرة آلاف ساعة، لكن بعد فترة انخفضت هذه المدّة إلى ألف ساعة، وبعدها تتوقّف عن العمل.

الثاني: الإقبال على شراء البضائع الحديثة؛ وإن كان المواطن يقتني البضاعة نفسها، إلّا أن الدعاية تدفعه إلى شراء نماذج وأنواع حديثة لا تختلف في حقيقتها عن ما قبلها، وإنّما هي نسخ متطوّرة عن سابقاتها. وإن كانت أكثر التغييرات شكلية ولا تختلف في محتواها وخدماتها عن البضائع القديمة. وليس الهدف من تطوير المنتجات التجميل دائمًا أو التجويد، بل الهدف حثّ المشتري على اقتناء الجديد. ويُبرّر هذا العمل في أنّه يرفع من معدّل السيولة.

الثالث: الدعايات التجارية»[1].

وهنا نلفت عناية القرّاء، مرّة أخرى إلى أنّنا لسنا بصدد الإتيان بالحجج القاطعة التي تدحض أفكار الغربيّين. ومن الواضح بالنسبة إلى القارئ الكريم أنّه لو بحث بدقّة في ما أوردناه في هذا الكتاب، لانتفت عنده الحاجة إلى استذكار أفكار الغربيّين لإثبات الأخطاء التي وقعوا فيها. لكن،

---

(1) روجيه جارودي، **هشدار به زندكان**، ص496_ 501.

وللأسف، وبما أنّ معظم الناس لا يعرفون هذه المفاهيم، فقد اضطررنا للاحتجاج بأقوال هؤلاء لإثبات أخطائهم في انتهاج مثل هذه السياسات الاقتصادية. ونحن ندرك أنّ شرط المعرفة الحقيقية هو التغلب على الحالة التي تخلق حاجاتٍ واهية لا تصلح لشيء إلّا للتماشي مع الحضارة الغربية التي تعتمد الاستهلاك.

لقد أكثرنا في هذا الكتاب من اعتماد آراء المفكِّر الغربي روجيه جارودي الذي اعتنق الإسلام، وألَّف عددًا من الكتب التي نقدّر أنّها تدعم موقف الثورة الإسلاميّة. لكن لا ينبغي أن نتوقع منه، أن يخرج نفسه تمامًا من الزمان والمكان المحيطين به، ويتحدث بكلّ حريّة، ومن دون أن يتعلق بالحضارة الغربية، كما هي الحال بالنسبة إلى الكثير من مفكّرينا المسلمين. إنّ التخلّص الكامل من هذه الحضارة وتداعياتها، عملٌ مضنٍ. والنموذج الأمثل لهؤلاء الرجال هو الإمام الخميني (قده) الذي لو وقفت الدنيا برمّتها في وجهه لما استطاعت زحزحته عن مواقفه الأخلاقيّة التي يتبنّاها.

إنّ كتاب «تحذير للأحياء» يشكّل إنذارًا للغربيين. إلّا أن كلّ من نهل من معارف علوم الشريعة، واتّصل قلبه بالدين الإسلامي الحنيف، يدرك أنّ روجيه جارودي لا يزال مقيّدًا بأغلال الفكر الغربيّ، وأنه يتكلم من منطلق العقل الغربيّ. كذلك الحال بالنسبة إلى شوماخر، مؤلّف كتاب «الصغير جميل» الذي نقلنا بعض أفكاره في كتابنا هذا. وللمؤلّف المذكور مواقف مشرّفة تجاه الإسلام، والكثير من آرائه تتوافق مع القيم الإسلاميّة؛ غير أنّه، أيضًا، يدور في فلك العقلية الغربية. فهو يفصح عن آرائه من منطلق الدائرة الضيّقة للفكر الغربي. ولو لم نكن بصدد نقد أسس الحضارة الغربية وطرق مواجهتها، لما استندنا إلى آراء هؤلاء.

إنّ أصالة الاقتصاد -التي سميناها بدكتاتورية الاقتصاد- تدفع العالم برمّته إلى شفير حرب عالميّة. واليوم، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على

صناعة أسلحة الدمار الشامل والأسلحة الذرية، بحيث يجيز هذا الاعتماد صناعة هذه الأسلحة، والقول إنّ الحرب أصبحت من أسباب النموّ الاقتصادي، والخوف من أزمة مالية طاحنة ترفع من وتيرة صناعة الأسلحة الذريّة، وتضرم نار الحرب كلّما أوشكت على الخمود.

نحن لسنا بصدد إرجاع أسباب الحرب إلى العامل المادّي والاقتصادي. إلّا أنّ الإرادة المنفلتة من عقال الإنسانية وأحكام الشريعة تنزع إلى القوّة؛ فالنفس الكافرة أشبه بالحيوان المفترس، تقرع طبول الحرب كي تفرض سلطتها على الآخرين. ومعظم حروب التاريخ كانت من صنع أصحاب النفوس المفترسة. وحكمة الجهاد في سبيل الله تكمن في هذا الأمر؛ إذ لو لم يقم المسلمون لمواجهة الجور والظلم، لفرض الشياطين سيطرتهم على الأرض: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ﴾[1].

يقول آلدوس هاكسلي في كتابه «حالة البشر»: «أحد أخطر وجوه الوضع الحالي هو الدور الحيويّ لإنتاج الأسلحة في الاقتصاد الغربي، وعلى وجه الخصوص الاقتصاد الأميركيّ الذي يعتمد على أربعين مليار دولارٍ تدفعها الحكومة الأميركيّة على التسليح (وهذا الرقم يعود إلى ما قبل ثلاثين عامًا تقريبًا: ففي العام 1987 خصّصت الحكومة الأميركية أكثر من 98.2 مليار دولار لتُدفع على التسليح)[2]. وهل ثمّة كارثة أكبر من أن تقوم الرفاهية في الغرب على رواج صناعة الأسلحة والاستعداد الدائم للموت؟ هذه الحالة لم تكن حديثة العهد؛ فالأزمة الاقتصادية التي ألقت بظلالها على العالم عام 1930 لم تنتهِ إلّا بعدما استأنف الغرب العناية بصناعة السلاح. وفي نهاية الثلاثينات من القرن العشرين، أُقِرّ مشروع الاستثمار

---

(1) سورة البقرة: الآية 251.

(2) للمزيد انظر: علي رضا أزغندى، **مجتمع هاى نظامى-صنعتى**، ص 43.

في البناء في بريطانيا لمكافحة البطالة، إلّا أنّ هذا المشروع لم يؤت أُكُلَهُ وباء بالفشل. كما إنّ الخطّة الاقتصادية للحزب الديمقراطي برئاسة فرانكلين روزفلت لم تؤدِّ إلى تحسين الأوضاع في الولايات المتحدة. ولم ينمُ الاقتصاد، ولم تنتهِ البطالة إلّا بعدما استؤنِفت صناعة الأسلحة على نطاق واسع بذريعة مواجهة تهديدات هتلر، والخوف من الأسلحة السوفياتيّة. وتخصيص كميّات هائلة من المال أدّى إلى سباق التسلّح والنموّ الاقتصادي الذي نتمتع به اليوم. إذًا، ثمّة علاقة خفيّة تربط بين الأرباح الاقتصادية وإبقاء هذا النظام. والتخلّي عن هذه السياسات والبحث عن حلول جادّة بحاجة إلى عقلٍ مفكّر وقلبٍ جريء»[1].

وقلّما نجد مثقّفًا في الأوساط المثقفة في الغرب يعترف بهذه الصراحة. وهاكسلي هو من ألّف كتاب «العالم الطريف»، وقد أشرنا إليه في فصل سابق بعنوان «الفردوس الأرضيّ». إنّ الرفاهية والنموّ الاقتصادي في العالم مدينان للحرب؛ الحرب التي تستمرّ بلا هوادة، حرب يعمل على إضرامها أباطرة الاقتصاد ورجال الأعمال والأثرياء؛ لأنّ مصالحهم الاقتصادية تعتمد على الحرب. ونكتفي بهذه الإحصاءات المرتبطة بصناعة السلاح في الغرب، ونحيل الراغبين في معرفة المزيد إلى الكتاب الذي اقتبسنا منه أعلاه؛ أي كتاب «مجتمع هاى نظامى ـ صنعتى» وغيره من الكتب المتخصّصة في هذا الشأن.

ما هو ردّ فعل شعوب الولايات المتّحدة وأوروبّا، عندما يعلمون أنّ رفاهيتهم تستند إلى دماء الأبرياء حول العالم؟! هل سيقولون بلهجة استعلائية: لا مشكلة (no matter)؟ وعلى أيّ حال، فمن الثابت أنّ التنمية الاقتصادية المعاصرة للدول الصناعية تقوم على تجويع شعوب الدول الفقيرة التي لم تستطع تحقيق تنمية مشابهة. والحلّ الذي يخلّص الإنسانيّة

---

(1) آلدوس هاكسلي، وضع بشر، ص112ـ113.

من مشاكلها لا يكمن في السير في ركب التنمية الاقتصادية الغربية، وإنّما في الاستفادة من تجارب الجمهورية الإسلاميّة الإيرانيّة.

إنّ أباطرة العالم والذين يتحكّمون بمفاصله، في الحقيقة، هم أصحاب شركات متعدّدة الجنسيات ومالكو المؤسسات التجارية المحتكرة. وهم الذين يسيطرون على الإعلام وتجارة الأسلحة، وينشرون الفحشاء في الوقت نفسه. وهم يختلقون لشعوب العالم حاجاتٍ وهمية؛ لأنّ مصالحهم الشيطانية تعتمد على الحرب والقتل وإثارة التوتّرات في هذه النقطة من العالم وتلك. ولو استقرّ العالم للحظة وذاق حلاوة الأمن والسلام والحبّ، فإنّ مصالحهم الاقتصادية تتعرّض للتهديد، وسوف يفقدون السيطرة على العالم.

لو خرجت الإنسانيّة من هذه الدائرة الضيّقة، وألقت نظرة من بعيد إلى العالم، لرأت في العالم مشفًى للمجانين، ولشهد الإنسان كيف أنّ أوضاع الطبيعة انقلبت رأسًا على عقب. وهذا معنى قول الإمام الخميني (قده): «إنّ الكلمات في عالمنا المعاصر فقدت معانيها». إنّ شعار المجتمعات الصناعية-العسكرية الأساس كان وما يزال هو: إذا أردت السلام فتأهّب للحرب»[1]. فهل يمكن أن ينمّ هذا الشعار عن عقلٍ سليم؟ هؤلاء الغربيّون هم أنفسهم من يتّهموننا بالإرهاب عندما شمّرنا عن سواعدنا للدفاع عن وطننا.

لقد سأل المفكّر الفرنسيّ روجيه جارودي، أحد جنرالات الجيش الفرنسي عن الحاجة إلى صناعة الأسلحة النوويّة، فأجاب: «من أجل السلام؛ لأنّ هذه القنابل تمثّل رادعًا للاعتداء علينا، وفائدتها في عدم استخدامها»[2].

---

(1) علي رضا أزغندى، **مجتمع هاى نظامى-صنعتى**، ص18.

(2) روجيه جارودي، **هشدار به زندگان**، ص521.

إذًا، «من أجل السلام»، بالتأكيد فُقِدت العلاقة بين اللفظ والمعنى، واختلطت معاني الحرب والسلام؛ بحيث لم يعد ثمّة ما يميّز بينهما. وهذا يوضح لنا عمق فاجعة ديكتاتورية الاقتصاد. فعندما تكون مصالح هذه الطبقة التي أشرنا إليها، من أهل الصناعة مرهونةً بالحروب وإراقة الدماء، فهل يصدّق أحد أنّهم سيتخلّون عن مصالحهم لأجل الإنسانيّة؟ كلّا؛ وإذا كنّا نثق بتوازن القوى بين الدول العظمى، فليس من باب الثقة بهم، بل من باب المعرفة بأنّ هذا التوازن القائم يصبّ في مصلحتهم، ونحن نجزم بأنّهم لا يضحّون بهذه المصالح. وكيف يمكن أن ننام ملء جفوننا ونحن نعلم أنّ انفجار ثلاثين قنبلة نوويّة كافٍ لتحويل الأرض إلى كوكب للطاعون والموت، لا أثر للحياة فيه؟!

نظام الاقتصاد الكوكبي (المعولم)

سمعنا الكثير عن الشركات متعدّدة الجنسيّة وسيطرتها الشيطانية على الأرض، إلّا أنّ أمرها لا يزال يكتنفه الغموض. إنّ أصحاب هذه الشركات هم في الواقع أباطرة العصر. ولو تساءل أحدنا ما هو دور الدول والحكومات؟ لكان الجواب: إنّ الدول والحكومات، إن لم تكن تابعة ومدينة لهذه الشركات، فهي حتمًا لا حول ولا قوّة لها من دونها.

ولكي نطّلع على مدى قوّة هذه الشركات وسيطرتها على الأنظمة وصناعة القرار، يجب أنْ ندرك أولًا أنّ ثمّة صلةً وثيقةً بين الاقتصاد والسياسة، وأنّ المصالح الاقتصاديّة هي التي تصنع القرار السياسي. أصبحت السياسة اليوم، وفي شتّى أنحاء الأرض -إلّا إيران- آلةً بيد أرباب الاقتصاد، الذين يديرونها أينما دارت مصالحهم. وإن دارت حرب بين عمالقة السياسة في العالم، فإنّها ستكون حربًا اقتصادية. والسبب الأساس لهذا الأمر هو الثقافة، فحبّ الدنيا لدى الإنسان المعاصر طغى على سائر جوانب الحياة، وأخضع العالم لدكتاتورية الاقتصاد.

وحتّى تتّضح الصورة للقارئ الكريم، نأتي بشواهد ممّا كتبه المثقّفون الغربيّون حول المسألة.

يقول روجيه جارودي في ما يتعلق بقوّة هذه الشركات ودورها في صناعة القرار في فرنسا: «ليس العدوّ على اليسار ولا إلى جهة اليمين، ولا في هذا الحزب ولا في ذاك... في فرنسا يُصنَع القرار خارج البرلمان. فجماعات الضغط هي التي ترسم سياسات فرنسا... وهذه الجماعات تعرف الآليات الحديثة للسلطة، ويعلمون جيّدًا أنّ البرلمان الفرنسيّ لم يعد كما كان في عهد الجمهوريتين الثالثة والرابعة. كما إنّ عهد البرلمان القويّ في بريطانيا القرن الثامن عشر قد انقضى.

من مئات الشركات والمؤسسات الاقتصادية القويّة في العالم، هي شركات وطنيّة وما بقي هو شركات متعدّدة الجنسيات. فشركة إكسون تمتلك ثروة تُقدّر باثنين وأربعين مليار دولار، وجِنِرال موتورز، تحتل المركز الثاني بثروة تُقدّر باثنين وثلاثين مليار دولار؛ إلّا أنها تحتلّ المركز الأول من حيث عدد الموظفين؛ إذ يفوق عدد العاملين فيها سبعمئة وأربعين ألف موظف. وشركة وستيتغ هاوس هي التي ترسم معالم السياسات النووية للحكومة الفرنسية. أما شركة B.P، فتسيطر على الموارد النفطية، وشركة I.T.T أحكمت سيطرتها منذ زمن بعيد على سوق المعلوماتية الفرنسية. ونحن نعلم أنّ هذه الشركات قادرة على الإطاحة بحكومة واستبدالها بغيرها. كان جون ماكين الذي انتقل من رئاسة الـC.I.A إلى مجلس إدارة I.T.T عندما حفظت البنوك العالمية مستودعاتها في تشيلي من ثلاثمئة مليون دولار إلى سبعة عشر مليون دولار- يساعد اليمين المتطرّف والمسيحيّين الديمقراطيّين ضدّ آلنده. وفي فترة رئاسة آليندي، كانت الاستثمارات الأميركية في تشيلي تفوق المليار دولار، وذلك من عام 1969 وصاعدًا. كانت ستّون شركة تتحكم في آلاف من مدراء البنوك التجارية بشكل مباشر أو غير مباشر، وتدير أكثر من خمسة وسبعين بالمئة من رؤوس الأموال، وتضمن التنمية الاقتصادية المطّردة للدول الصناعية؛ وهذه من أهم السياسات الرأسمالية. فالأهداف من جنْي الأرباح والبلطجة الرأسمالية

لم تتغيّر، ولكن ازدادت مركزية رأس المال. وفي الوقت نفسه، هي ابتعدت عن الأنظار. وكلّما ابتعدت عن الأنظار، كلّما أحكمت سيطرتها الاقتصادية. وأبرز مثال على هذا هو الكولونيالية الحديثة أو الاستعمار الجديد الذي تفرضه هذه الشركات على دول العالم الثالث»[1].

كيف استطاعت هذه الشركات أن تكسب هذه القوّة كلّها، وتسيطر على العالم برمّته؟ وكيف تغلّبت الثورة الإسلاميّة على هذه القوى، وكسرت هذا الحصار الشيطاني، ووضعت أقدامها على طريق الاستقلال؟ وعلى خلاف ما يتصوّر الجميع، فإنّ السؤال الذي طرحناه آنفًا هو سؤال فلسفيٌّ قبل أن يكون سؤالًا اقتصاديًّا أو سياسيًّا. فلو لم تستفحل المادّة وتحلّ محلّ الأخلاق، لما شهدنا انتصار هذه الشركات واستشراء شرّها.

كم هي قدرة هذه الشركات؟ وما هي العلاقة بين مادّية البشر وقوّة هذه الشركات؟ إنّ ثروات الشركات متعدّدة الجنسيات تفوق ثروات البنوك المركزيّة للدول الصناعية بثلاثة أضعاف، وهي تتحكّم في الاقتصاد العالمي، وتقيّد أيّ حريّة حقيقية له، هذه الحريّة التي انبثقت هي الأخرى من رحم هذا الاقتصاد، وقد أضحت سيطرتها الأخطبوطية من مظاهر هذا القرن.

يكشف شارل لون سون أحد أبرز خبراء الشركات متعدّدة الجنسيات، وهو رئيس الاتّحاد الدولي للكيمياء، عن الأعمال السريّة لهذه العصابات، التي تتظاهر بالتنافس في ما بينها، حتّى يبدو تنافس أوروبا والولايات المتّحدة والاتحاد السوفياتي لعبة مضحكة بالنسبة إليها، فيقول: «انتشار الشركات متعدّدة الجنسيات يجعلنا نشكّك في كلّ شيء: آراؤنا حول الدول، والقوّة، والمال، والتخطيط، والتأميم، وكفاح الطبقة العاملة،

(1) روجيه جارودي، هشدار به زندگان، ص518_526.

والتجارة الخارجية... وكلّ ما يستره رجال السياسة وراء هذه العبارات إنّما هو كذبة وخدعة. أباطرة هذه الشركات كلّهم مشغولون في التمويه على اعتداءاتهم، كما سبق لشركاتهم أن موّهت قضايا عدّة، كأزمة المدن والنموّ والتلوّث البيئي وغيرها. إنّ مصانع الكيمياء والمناجم والنفط التابعة لها، تسمّم، أول ما تسمّم، العمّال، ثمّ سكان المدن، وفي النهاية هي تسمّم البيئة البحرية. وسبق لهم أن أثاروا قضية التلوّث لحرف الأنظار عن الواقع المرير الذي تفرضه تلك الشركات. واليوم، هذه الشركات باتت هي الواقع. إنّ شركات ميشلين وجنرال موتورز وآي.بي.إم وسن غوبن تستغلّ الموارد الطبيعية على نطاق واسع. وهي تحرّك السياسيّين كما تحرّك أحجار الشطرنج، وتُخرج سياسة الحكومات عن سياقها لأهداف صناعية ومالية وتجارية.

وفي الواقع، البضائع المصنّعة في اليابان تتمّ صناعتها بواسطة شركات أميركية في اليابان. ويُقاد الهجوم على السوق الأميركي بواسطة نيويورك على يد اليابانيّين؛ فعدوّ اليد العاملة في الولايات المتحدة لم يكن العامل اليابانيّ ولا الحكومة اليابانية، وإنّما هو الثروة الأمريكية التي تحمل اسم أمريكا فقط.

أيضًا، يتمّ تجميع كاميرات روليفلكس في سنغافورة، وزيمنس وآغفا غورت تُصنَّع قطع غيارها في اليابان. والأدوات المنزلية السويدية يتمّ إنتاجها في مصانع بولندا. كما يتمّ إنتاج قسم من قطع غيار شركة «رينو» لصناعة السيّارات في يوغوسلافيا ورومانيا. والعديد من الشركات الأميركية نقلت نشاطاتها إلى خارج الولايات المتحدة. وأجهزة التصوير التي تُباع في الولايات المتحدة يتم إنتاجها في الخارج. كما إنّ 90 ٪ من أجهزة استقبال تـي.إس.إف، و67 ٪ من الأحذية، و50 ٪ من الكاميرات، وغير ذلك، يتم إنتاجها خارج الولايات المتحدة.

يفوق إنتاج هذه الشركات العالمية ونموّها مجموع نشاطات الاقتصاد العالمي بضعفين. وفي عام 1985 كانت ثلاثمئة أو أربعمئة من هذه الشركات تسيطر على 80 ٪ من إجمالي صناعات العالم. سبع شركات عملاقة تستولي على الموارد النفطية، وخمس عشر شركة أخرى تسيطر على صناعة البتروكيماويّات. أما الإلكترونيّات المتطوّرة، فهي تحت سيطرة عشر شركات، ومصانع المطّاط والبلاستيك تُدار على يد ثماني شركات، وصناعة الزجاج المسطّح بيد خمس شركات، وتسع شركات تحتكر إنتاج الورق... إلخ.

ومن يظنّ أنّ هذه الشركات تتصارع فيما بينها فهو مخطئٌ. فلا شكّ في وجود شيء من الصراع أحيانًا على بعض الأسواق، وفي ظروفٍ محدّدة؛ لكن سرعان ما تهدأ الأمور، لأنّ هذه الشركات الكبرى ميّالة إلى الاستقرار والهدوء والتعاون لسدّ الطريق على الشركات الصغيرة. لنأخذ شركات صناعة إطارات السيّارات مثلًا؛ فقد سمعتم أنّ شركة ميشلين الأمريكية تواجه مشاكل مالية؛ لأنّها بصدد تأسيس شركة عملاقة في الولايات المتحدة. قد يبدو للوهلة الأولى أنّ المنافسة كبيرة بين عمالقة هذه الصناعة: دانلوب-بيرلي وغودريج وفايرستون وغودير؛ لكن سوف يتضح في ما بعد أن شركة دانلوب تنتج إطارات السيّارات في الكثير من البلاد، لحساب شركة غودير. وبين شركة ميشلين ودانلوب علاقةٌ وثيقة. والطامة الكبرى في شركة إيرلندية تصنع إطارات السيّارات لحساب شركة أميركية، وهي تابعة لشركة لمبريت النمساوية؛ وهذه الشركة النمساوية تعمل تحت إشراف شركة فرنسية-بلجيكية هي كلبر كولومب. والشركة الأخيرة تعمل لحساب شركة ميشلين الفرنسية، التي يقع مكتبها في مدينة بال السويسرية.

إنّ العمالقة لا يتنافسون في ما بينهم؛ لأنّ مصالحهم المشتركة لا تسمح بذلك. وتحلّ شركاتهم مشاكلها بطرق سلمية على الطاولة. ولهذا

يشارك في استثمارات شركة شل خمس وعشرون شركةً نفطية أخرى. فيما شركة استاندارد أويل أُف نيوجرسي تشاركها خمسٌ وثلاثون شركة تجارية في صفقاتها. والصورة العجيبة التي ترسمها هذه المؤشرات هي صورة نظام استبداديّ عالمي يتشكّل من شركات عملاقة عدّة. وقادة أو رؤساء هذه الشركات الذين سينضمّ إليهم المدراء الروس تخرّجوا من مدرسة واحدة، ومن بيئة واحدة وهم يعتنقون عقيدة واحدة ولديهم أهداف مشتركة»[1].

إنّ هيمنة هذه الشركات أو سيطرتها، عن طريق نظام اقتصادي معولم، قد جعلت سلطتها تفوق سلطة حكومات العالم، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، حتى أصبح شرط بقاء هذه الدول والحكومات هو تنفيذ تلك الدول سياسات تتماشى مع مصالح الشركات العملاقة. إنّ ثورات العالم كلّها بعد انتصارها اضطرّت إلى تعديل شعاراتها وقيمها، والتخلّي عن الكثير من الأهداف التي قامت من أجلها، لكي تضمن بقاءها؛ وهذه قاعدة لا يمكن الخروج عنها. وإن شاء الله، لو استمرّت انتصارات الثورة الإسلاميّة وحافظت إيران على إسلامها في مواجهة الشرق والغرب، فإنّها ستكون الثورة الوحيدة في العالم التي كسرت الحصار المفروض من قِبل هذه الشركات. من هنا كان المثل المعروف: الثورة تأكل أبناءها، وهذا القول يعني أنّ الثورات بعد انتصارها وتأسيس نظم جديدة في دولها تضطرّ إلى تغيير أهدافها التي قامت من أجلها، أو إفراغها من مضمونها، لضمان بقائها.

لكن لماذا واجهت الثورات التي قامت في القرون الأخيرة هذا المصير المشؤوم؟ وهل هذا المصير قدرٌ حتميٌّ لا يمكن التخلّص منه؟ نحن نرفض هذه الفكرة انطلاقًا من عقيدتنا التي لا تؤمن بالقضاء والقدر بمعنى الجبر ونفي اختيار الإنسان، ونؤمن بأنّ الإنسان حرٌّ قادرٌ على

---

(1) حسين مهرى، صداى پاى دگرگونى، ص112ـ115.

التحكّم في مصيره وصنع مستقبله، شرط أن لا يخرج من دائـرة الدين الحنيف ويؤمن بالله ويتوكّل كليًّا عليه.

فالمنظومة الاقتصادية المعولمة تقوم على أساس حفظ المصالح السياسية لـدول الاستكبار، حتى لا تخرج تلك الـدول عن السيطرة، ومحاولة أيّ دولة الخروج من هذه المنظومة تعرّضها للعقوبات والضغوط المتعدّدة. لقد واجه قادة الثورات بعد انتصارهم، وتأسيس أنظمة جديدة في بلدانهم، هذه الحقيقة التي تقضي بأنّ المحافظة على المصالح والخروج من الأزمـات تستدعي تسليم السلطة إلى التكنوقراط. ولا أظنُّ أن أحدًا يشكّك في أنّ التكنوقراط يعملون لحساب قوى الاستكبار؛ فحكومة التكنوقراط ـ شئنا أم أبينا ـ تسعى لإجهاض الثورات والالتفاف على أهدافها. وهذا النوع من الحكومات يرتمي سريعًا في أحضان الاستكبار، كما حدث مع الثورات: الجزائرية، والسورية، والليبية. وسبق أن واجهت الثورة الكوبية المصير نفسه.

يكمن السبب في إخفاق الثورات في السياسة الاقتصادية التي تحكم العالم، فقادة الثورات دخلوا الميدان رافعين شعارات التقدّم وتحقيق العدالة، ليتبيّن لهم لاحقًا أنّ السياسة تنضوي تحت غطاء الاقتصاد؛ ومن لا اقتصاد له لا سياسة له. وللأسف فقد أصبح العالم برمّته اليوم في قبضة هذه المنظومة الاقتصادية. وكأمثلة يمكن أن نعتبر منها نتكلم عن الاتحاد السوفياتي والصين. فبعدما ثار الروس والصينيون ونجحوا، ظنّوا أنّهم قادرون على الانعزال عن العالم عبر الجدار الفولاذي تفاديًا للانجراف في تيّار الـدول الغربية؛ لكن ما حدث بعد الانتصار، وما نـراه اليوم في روسيا والصين، رسّخ انسياقهم الأعمى وراء الاقتصاد الرأسمالي، وأنه ليس لأحد الخروج من تحت مظلّة هذه المنظومة الاقتصادية المعولمة، إلا بشرط واحد. يقول ماو: «إذا كان هدفنا أحمر فلا بدّ من أن يكون طريقنا أحمر». واليوم يسأل بعض الصينيّين من دعاة المراجعة وإعادة النظر في

أهداف الثورة وشعاراتها: «ما الفرق عند القطّة بين أن تصطاد فأرة حمراء أو غير حمراء؟» ما أدّى إلى انهيار الجدار الفولاذيّ للصين الشيوعية هو ديكتاتورية الاقتصاد التي لا تجد الثورات سبيلًا إلى مواجهتها. لكن ماذا عن روسيا؟

«وفقًا لإعلان الحرب الاقتصادية التي لا تُنسى في الاتّحاد السوفياتي عام 1950، كان يجب أن يصل الدخل القومي عام 1965 إلى مستوى الدخل القومي للولايات المتحدة. غير أنّ الإحصاءات التي أعلن عنها مركز إحصاءات الاتّحاد السوفياتي عام 1979، أشارت إلى أنّ الدخل الإجمالي للسوفيات يعادل 67 ٪ من الدخل الإجمالي للولايات المتحدة، وأن الدخل الفردي بلغ 56 ٪ فقط من الدخل الفردي في الولايات المتحدة. لكن إحصاءات الولايات المتحدة تختلف عن إحصاءات السوفيات. فقد أعلنت الولايات المتحدة أنّ الدخل الفردي في الاتحاد السوفياتي أقلّ من الدخل الفردي في الولايات المتحدة بمرّات عدّة. واليوم، يؤكّد التقنيّون الروس، المعارضون لنهضة الغاضبين، أنّ الروس في زمن القياصرة كانوا يصدّرون القمح لقاء استيراد العلوم التقنيّة. وحاليًّا، يصدّر الروس المواد الضرورية، كالنفط والغاز والمعادن، ليستوردوا القمح والتقنية معًا»[1].

وهذا، أيضًا، من مظاهر سيطرة الاقتصاد على مناحي الحياة البشرية كلّها. وسنوضح في الصفحات القادمة أنّه لو لم يكن الاقتصاد تكنولوجيًّا؛ أي لو لم يكن قائمًا على الصناعات الحديثة، لما شهدنا الكارثة بهذا العمق وهذه السعة. فقد بلغت سيطرة الاقتصاد حدًّا جعل السلطة تتمركز في المال والثروة، وجعل الأثرياء أكثر الأفراد سلطةً في عصرنا الحاضر[2]. تعود قوّة

(1) آلبرتو رونكي، **غول هاي بيمار**، ص118ـ119.

(2) ينبغي التنويه هنا بأن ثمّة مصاديق وشواهد كثيرة تؤيّد هذا الرأي. لكنّ حقيقة الأمور تختلف؛ فالتجربة الإسلامية في إيران أثبتت أنّ أكثر الأفراد قوّة هم المؤمنون.

الشركات متعدّدة الجنسيّات إلى قوّة رأس المال؛ وما يحافظ على قوة رأس المال هو النظام البنكي المعولم. ونحن هنا لسنا بصدد رفض النظام البنكي، وإنّما بصدد استعراض الواقع الذي خلقته الحضارة الغربية.

يبيّن لنا شوماخر أنّ شعار المجتمع الغربي هو «كن ثريًّا»، ويُقدّم الأغنياء على أنّهم أبطال[1]. وهذا الكلام يعكس لنا الواقع على حقيقته. من هنا، يجب أن نُنعم النظر في معنى المال والبنك؛ لأنّ رأس المال والثروة والأرباح تنبثق من رحم المال.

---

(1) أرنست شوماخر، **كوچک زيباست**، ص198.

من دكتاتورية المال إلى الاقتصاد الصلواتي[1]

ما هو المال؟

ربّما يشكّك بعض الناس في جدوى طرح مثل هذا السؤال. فالمال هو وسيلة تُقاس بها قيمة كلّ شيء. فعلى هذا الأساس، وخلافًا للماضي، صار كلّ فرد يستطيع الاستفادة ممّا يملك من البضائع والأعيان. وعبارة «خلافًا للماضي»، يريد بها أصحابها بيان فلسفة النقد وتوضيح تاريخه:

«في فترات ماضية من تاريخ التجارة بين الشعوب البدائيّة، كان الناس يتبادلون البضائع وفق مبدإ المقايضة؛ أي تبديل عين بعين أخرى. وفي هذه الفترة من تاريخ البشريّة لم يكن ثمّة بضاعة بعينها تعدّ من الأمور التي تستغني عنها القبيلة لتستبدلها بغيرها، بل كان التبادل يتمّ بين البضائع كلّها. ولأجل توحيد القيم ابتكر الإنسان وسيلة لتُقاس بها سائر البضائع والأعيان»[2].

---

(1) مصطلح «صلواتي» يُستخدم في الأدبيات غير الرسميّة الإيرانيّة للتعبير عن الأشياء والخدمات التي تُقدّم مجّانًا، ومنشأ المصطلح أنّ شخصًا يقدّم لآخر خدمة ويطلب منه الصلاة على النبيّ وآله بدل المطالبة ببدل ماليّ للخدمة. (المحرّر)

(2) انظر: أرنست ماندل، **علم اقتصاد**، ص97.

ويمكن بيان مسيرة التوافق على المعادل التجاري على النحو الآتي:

«بداية كانت تتمّ المبادلات على أساس البضائع الأكثر رواجًا... فالقبائل التي تعمل في الزراعة والرعي كانت تستخدم المواشي والقمح وما شابه كوسيلة لتقويم الأشياء. واستمرّ ذلك إلى القرن الخامس والسادس قبل الميلاد، حيث كانت بعض الشعوب تستخدم البقر محلّ النقد المستخدم في العصور اللاحقة. وكلمة روبية العملة الهندية اشتُقّت من كلمة «روبا» التي تعني القطيع»[1].

«وفي اليابان القديمة، كان الأرزّ يؤدّي هذا الدور. وفي الصين كان القمح أوّلًا ثمّ استُخدِم بعد الأرزّ. وفي بلاد ما بين النهرين، كانت البضائع تُقاس بقيمة القمح. وفي مصر اعتُمِد القمح معيارًا، ثمّ حلّ محله البقر. وظلّ البقر في الهند وسيلةً للتبادل حتّى القرن السادس قبل الميلاد. ولم يترك الإنسان طريقة المقايضة فقد بقي القرويّون يستخدمون البقر مثلًا حتى القرن التاسع عشر»[2].

بعد ذلك صارت الموادّ الخام هي أكثر الأعيان فعاليّةً في المبادلات، ومن ثمّ انتقل الأمر إلى الحليّ والمجوهرات. ثمّ أعطت هذه دورها للمعادن النفيسة، كالذهب والفضّة، واعتُمِدت معيارًا لتقويم البضائع في المبادلات التجاريّة[3]. وقد ذُكِرت أسباب عدّة لاختيار هذه المعادن، لا ضرورة لعرضها هنا؛ لكن لا بدّ من معرفة أنّنا لا يمكن أن نطلِق اسم النقد على هذه الموادّ المستخدمة في التقويم والتبادل، وذلك لأنّها حتّى ذلك الوقت كان لها قيمة استعماليّة. فالنقد الحقيقيّ بالمعنى المصطلح عليه في هذا العصر لا يصدق إلا على الأعيان التي ليس لها قيمة استعماليّة. ومن هنا

(1) المصدر نفسه، ص72.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه، ص74_75.

نجد أنّهم عرّفوا النقد بصورة واضحة تمامًا، حذرًا من أيّ خطإ أو لبس في التفاهم، وقالوا: النقد هو الأعيان أو الموادّ التي ليس لها أيّ قيمة استعمالية، غير تقويم الأشياء بها[1].

ومن هنا يبدأ الخطر. وقبل شرح هذا الخطر، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بين النقد المعاصر والنقد القديم فرقًا كبيرًا، قلّما يلتفت إليه الناس. فعلى الرغم من أنّ النقد القديم أي الذهب والفضّة كانت وجهة استعماله الأهمّ هي التقويم والتبادل التجاري، إلا أنّه لا يمكن نفي القيمة عنه، وأمّا النقد المعاصر فلم يعد له أيّ قيمة أخرى سواء كان معدنيًّا أم ورقيًّا. والاعتبار والتوافق بين الناس هو المصدر الأساس لقيمته، وعندما يسقط هذا الاعتبار سوف تتحوّل هذه الأوراق إلى نفايات، لا قيمة لها. ومن هنا نجد أنّ بعض المفكّرين الغربيّين يعبّر عن تعجّبه كيف استطاعت الدول إقناع الناس بتبديل ثرواتهم إلى أوراق؟!

وهكذا وعلى الرغم من أنّ هذه الأوراق النقديّة لا قيمة حقيقيّة لها، فإنّها وسيلة لتقويم الأشياء كلّها. وقد تحوّل هذا الأمر الممكن إلى ضرورة لا غنى عنها.

ما يجذب الناس نحو بعض الأشياء هو الحاجات الحقيقيّة، كما ينجذب الإنسان نحو بعض الأشياء بناء على حاجات وهميّة، والملفت أنّ هذه الحالات هي الأكثر. ولمّا كان النقد يلبّي حاجات الإنسان الحقيقيّة والوهميّة على حدٍّ سواء، جُعِل معيارًا للتقويم.

وبعد هذا التطوّر لم يعد ممكنًا إبقاء هذه الوسيلة وسيلةً فحسب؛ بل تحوّل الشيء الذي بدأ التعامل به على أنّه وسيلة تحوّل إلى هدفٍ في حدّ ذاته، بل صار أعظم الأهداف وأكثرها أهميّة. وما زالت البشريّة مبتلاةً بهذا

---

(1) انظر: المصدر نفسه، ص75ـ78.

الداء الوبيل، ولم يعد متاحًا للإنسان تلبية حاجاته وتأمينها دون توسيط النقد.

وإنّ النزعة الماديّة عند الإنسان هي التي جعلت الاقتصاد أولى الأولويّات، ثمّ في خطوة ثانية منحت النقد هذه الأصالة والأولويّة. وعندما نقارن بين الرؤيتين الإسلاميّة وغير الإسلاميّة إلى الاقتصاد، تتّضح الصورة بجلاء شديد.

قبل قيام الثورة الإسلاميّة، كان المال هو المحور الذي تدور حوله الحياة، وما زالت آثار هذا الأمر حتّى اليوم في مجتمعنا. فحين يكون المال هو الدافع الوحيد الذي يحفّز الإنسان على العمل، سيفقد المال قيمته الحقيقية، ويتحوّل إلى شرٍّ محتوم ينبغي البحث في سبل الخلاص منه.

وهنا يجب الاعتراف بأنّ النظام الإداريّ الذي ورثناه من النظام البائد ما يزال قائمًا على قدميه، وأنّ معظم موظّفينا يعملون من أجل المال فقط؛ وهذا ما أفقد العمل معناه الحقيقيّ. فالموظفون ينتظرون انتهاء ساعات الدوام؛ ليعودوا إلى بيوتهم ليبدأوا حياتهم فيها.

ولعلّ قائلًا يقول: إنّ هذا الأمر لا صلة له بالنظام الإداريّ، بل مردّه إلى الأشخاص أنفسهم. وفي الردّ على هذا الكلام نقول: إنّنا لا ننكر تأثير الخصائص الفرديّة عند الأشخاص؛ ولكن العلّة الأساس تكمن في النظام.

إنّ منظومتنا الإداريـة التي ورثناها، هي نتيجة الرؤية الغربيّة، وهي تفترض أنّ جميع الناس متساوون في الخصائص الروحيّة والنفسيّة، وتتعامل معهم على أنّهم براغي وعزقات في آلـةٍ ضخمة اسمها النظام الإداريّ. فلا يصحّ التعامل مع موظّفي الدوائر والمؤسسات، على طريقة البندقيّة التي تطلق الذخيرة التي تضعها فيها، مهما كان لونها أو طعمها أو رائحتها. فهذه هي نظرة الغرب الآليّة إلى الإنسان، بينما الحقّ يقتضي أن

نرى أنّ الإنسان هو في خصائصه النفسيّة والروحيّة التي إذا نفيناها نكون قد نفينا حقيقة الإنسان وجوهر وجوده.

إنّ النظام الصناعي في عصرنا الراهن يفترض أنّ العمّال أجزاءٌ في آلة صناعيّة، وأنّ كلّ واحد منهم يقوم بعمل محدّد في إطار محدّد. لكن الإنسان فيه بعدان: روح وجسم. وإذا تجزّأ إلى أجزاء صغيرة، فسيفقد هويته وماهيّته؛ والنظام الصناعيّ يعمل على قتل هذه الثنائيّة عند الإنسان. فهو يحتاج إلى أحد جزأي الإنسان ويستغني عن جزئه الآخر. وقد ظهر هذا الشكل من أشكال تقسيم الأدوار على يد آدم سميث، في كتابه «ثروة الأمم»، وعدّ هذا الكشف أكبر تقدّم في مجال توفير القوّة العاملة.

يقول صاحب كتاب «الموجة الثالثة»: «يصف سميث صناعة الدبّوس قائلًا: كان العامل في الماضي يؤدّي عمله منفردًا، وكان يستطيع صنع حفنة من الدبابيس ربّما لا تتجاوز العشرين دبّوسًا، في اليوم الواحد. ويصف اسميث مصنع دبابيس زاره بنفسه، فيقول: إنّ هذا المصنع قسّم صناعة الدبوس الواحد إلى ثماني عشرة مهمّة، وُزِّعت هذه المهام على العمّال، وصار كلّ واحدٍ منهم مختصًّا في مهمّة واحدة دون غيرها، فارتفع إنتاج هذا المصنع إلى 48000 دبّوس في اليوم، أي بواقع 48 دبّوسًا لكلّ عاملٍ.

ومع بداية القرن التاسع عشر، ومع تحوّل العمل المنزليّ الفرديّ إلى المصانع، تطوّرت قصّة الدبّوس وتوسّعت إلى حدود كبيرة، وبولغ في التخصّصيّة إلى درجةٍ أفقدت العمل معناه الإنسانيّ»[1].

وعلى الرغم من أنّ نظريّات سميث في تقسيم العمل أحدثت ثورة في الاقتصاد، فإنّها انتهت إلى نفي إنسانيّة الإنسان. ولو قارنّا هذه الطريقة الميكانيكية في تقسيم العمل، مع الرؤية الإسلاميّة لاكتشفنا صدق دعوانا

---

(1) آلفين توفلر، موج سوم، ص68.

إضرارها بالهويّة الإنسانيّة. ويمكن الاطّلاع على شيء من هذه الحقيقة في مؤسّسات الثورة الإسلاميّة.

ففي الإسلام، يتناسب عمل كلّ امرئ مع عقيدته وأخلاقه. وما يحفّز الإنسان هو حبُّ العمل وليس حبّ المال. المؤمن يتّبع عقيدته ولا يتّبع اقتصاده، وعلى قدر نيّة المرء يكون قدر عمله. أمّا في النظم الصناعيّة، فإنّ العامل لا ينطلق من هذه العلاقة العقدية؛ بل يكون الهدف عند الجميع هو تكديس المال والثورة. وذلك أنّ النقد والمال هو الوسيلة التي تؤمّن كلّ الاحتياجات، وتُقاس بها قيم الأشياء.

يسرد لنا آلفين تافلر سيرة حياة هنري فورد في كتابه «الموجة الثالثة» فيقول: «حين صنع هنري فورد عام 1908م السيارات من طراز (T)، كان يحتاج إلى 7882 نوعًا من العمل، لكي ينتهي من صناعة سيّارة واحدة. ويشير فورد نفسه في سيرته الذاتيّة إلى أنّ 949 مهمّة من هذه المهام كانت تحتاج إلى قوّة بدنيّة لإنجازها. و3338 منها تحتاج إلى قوّة متوسّطة، وسائر المهامّ كان يمكن إنجازها بواسطة الأطفال والنساء. ثمّ يتابع فورد تقسيمه للمهام على العمّال فيقول بلهجة خالية من الحرارة الإنسانيّة: اكتشفنا أنّ 670 مهمّة يمكن أن ينجزها رجال دون أقدام، و2637 مهمّة تحتاج فقط إلى رجال بقدم واحدة، ومهمّتين يمكن لرجال من دون أيدٍ إنجازها، و715 مهمّة يمكن لرجال بيد واحدة إنجازها، وعشر مهام يمكن أن يؤدّيها عميان... وباختصار لا تحتاج المصانع لأداء بعض الأعمال التخصّصيّة إلى بدن الإنسان كلّه، بل ما يلزمها هو جزء من جسده، وفي هذا دليلٌ على مدى الشقاء الذي وصلت إليه البشريّة نتيجة تقسيم الأعمال بهذه الطريقة»[1].

والنتيجة التي انتهى إليها صاحب كتاب «الموجة الثالثة»، يصدق فيها

(1) المصدر نفسه، ص68ـ69.

المثل الذي يقول: إنّ الحساء مالحٌ إلى درجة جعلت الطبّاخ نفسه يعترف بملوحته.

وقد تطرّق رينيه غينون، في كتابه «سيطرة الكمّ وعلامات آخر الزمان»، إلى هذا الأمر وتوصل إلى أنّ: الكيفيّة الذاتية للأفراد هي التي كانت تحدّد لهم نوع النشاط الذي يؤدّونه، وأمّا في الرؤية المعاصرة، فلا أهمّية للمواصفات الذاتيّة؛ حيث إن الأشخاص هم مجرّد أعداد. ومثل هذه النظرة هي آليّة محضة، وهي تفقد الإنسان إنسانيّته، وهذا هو الشيء الوحيد الذي نشاهده في حياتنا المعاصرة»[1].

الدافع الأوحد للإنسان نحو العمل، بحسب هذه الرؤية غير الإنسانيّة، هو كسب المزيد من المال، دون أن يكون لأفكار الإنسان وعقائده أيّ دورٍ في هذا المجال. ولا يمكن بناءً على هذه الرؤية تفسير إقبال الناس عبر التاريخ على السير في خطى الإمام الحسين (ع)؛ لأنّ دربه درب شهادة وفداء وليس درب مالٍ ولا كسب. وبحسب العلم المعاصر الذي تغلب عليه النزعة الظواهريّة، تدرس الأمور كلّها كظواهر فيزيائيّة وماديّة. وبحسب هذه النظرة، لا معنى للحبّ والعشق. فالمال هو الجزء الآخر من المعادلة، وكلّ شيء يُقاس بالمال والنقد، وما لا يمكن معادلته بالنقد لا قيمة له.

إنّ عصرنا هو عصر الغرائب، وهنا أدعوكم إلى النظر إلى ناطحات «وول ستريت» من جهة، وإلى الصفقات الصلواتية التي تجري في جبهات القتال[2]. فعندما يبني الإنسان حياته على العقيدة، أوّل الأشياء التي تخسر

---

(1) رينيه غينون، سيطره كمّيت وعلائم آخر الزمان، ص67.

(2) يشير المؤلّف هنا إلى جبهات القتال في الحرب المفروضة على إيران من قبل نظام صدّام حسين في العراق. (المحرّر)

محوريّتها هو المال. ولأجل هذا لا يجد المجاهد في الجهة أنّه يحتاج إلى المال. وهناك يأخذ الاقتصاد طابع الاقتصاد الصلواتيّ.

وليسمح لي القارئ العزيز بالتأكيد على هذه النقطة؛ لأنّ إدراك الفكرة يتوقّف على هذه النقطة بالتحديد. فعندما يقيس الإنسان عمله بالنقد وحده؛ يتحوّل العمل إلى حركة ميكانيكيّة، تفقد كلّ صلة لها بالعقيدة والفكر. واسمحوا لي بطرح هذا السؤال: هل يجب أن تقوم بنية نظامنا الإداريّ في المجتمع الإسلاميّ على النقد؟ هل يصحّ أن تربط المهامّ والأعمال بالراتب وما يُضاف عليه في مقابل العمل الإضافيّ؟ كلّا. إنّ الإيمان بشعار «لا إله إلا الله» يعني من اللحظة الأولى أنّ النقد ليس محورًا، وعندها يعود إلى موقعه الأصليّ؛ أي إلى كونه وسيلة للتقويم فحسب. أمّا في عصرنا الحاليّ فإنّ النقد هو السلطان الأعظم دون منازع، وهو يحكم العالم كلّه من خلال النظام البنكيّ. وأكرّر هنا أنّ ما أعطى النقد هذا الموقع هو الرؤية الماديّة التي ينطلق منها الإنسان المعاصر في نظرته إلى كلّ شيء.

يوظّف الإنسان إرادته للوصول إلى أهدافه؛ وهذه الأهداف هي التي تدفعه إلى العمل. وإذا تحدّثنا بلغة العصر نقول: إنّ الإنسان يسعى إلى تأمين حاجاته، وعندما تحصر الحاجات في البعد الماديّ للوجود، يصير النقد هو الوسيلة الوحيدة لتأمين هذه الحاجات. وعندها يتحوّل النقد إلى غايةٍ وهدف، على الرغم من أنّه ليس كذلك في بداية الأمر. وهذا هو الداء الذي أصاب البشريّة في عصرنا الراهن. هو داءٌ لا علاج له لا بالكيمياء ولا بالتحليل النفسيّ.

ولسنا الآن بصدد البحث عن العلاج بالتفصيل، ولكن لا مناص من الإشارة إلى أنّ العلاج الأساس هو عودة الإنسان إلى وطنه الأصليّ وهو الإيمان. فالإنسان المعاصر يكابد آلام الغربة عن الوطن المقدّس، وممّا

يدعو إلى الأسى والأسف أنّ هذه الغربة المؤلمة منسيّة أيضًا، ولم تعد تظهر إلى الإنسان الغريب أعراض الشوق إلى الوطن.

وتجنّبًا لسوء الفهم، نؤكّد أنّنا لسنا ضدّ النقد ولا من دعاة إعدامه. لقد استُبدِل النقدان الذهب والفضّة بالنقد الاعتباريّ الذي لا ينبغي أن يُعطى أكثر من قيمته الحقيقيّة، وهي كونه وسيلة للتقويم ولتسهيل التبادل. وهذه حقائق لا تقبل الإنكار. وما نرفضه ونأباه هو إعطاء النقد السلطة المعنويّة التي سمحت له بأن يتحوّل إلى ديكتاتور، بالاعتماد على النظرة الماديّة للإنسان المعاصر.

البنك وما أدراك ما البنك؟

سنحاول، في ما يأتي، فهم طبيعة النظام الذي يكرّس هيمنة المال ودكتاتوريّته في العالم، وما الذي يضمن ديمومته؟ والجواب معلومٌ، إنّه المصرف، والنظام المصرفي العالمي المتسلسل. لم يتجرّأ أحدٌ منذ زمن السيّد جمال الدين الأسد آبادي (الأفغاني) إلى عصرنا هذا على طرح السؤال الذي عنونّا به هذا الفصل.

من الجدير بالذكر أنّ لكلّ عصرٍ تاريخيٍّ ظروفه المكوّنة لبنيته الاجتماعيّة، ولا توجد مطلقًا بُنية اجتماعية، خارجة عن سياق ظروف عصرها. ولكنّ المشكلة هنا أنّه لو اعتبرنا أنّ الإنسان هو حصيلة ظروفه التاريخيّة، فإنّنا ننفي دور الشريعة الإسلاميّة؛ وعندها يصبح الإنسان متعاليًا على النقد، ومعفًى من الالتزام والمسؤولية عن تصرّفاته. فإذا آمنّا بأنّ الله تعالى قد خلق الإنسان حرًّا، وجعله مسؤولًا، يُعاقب أو يُجْزى على سلوكه، فهذا يعني أنّه ليس تابعًا لظروفه التاريخيّة بالكامل؛ لذا، نحن نؤكّد على نفي تبعية الإنسان للتاريخ، لأنّها تتعارض مع إيماننا بحرّية الإنسان واختياره.

إذًا، يجب تعريف الإنسان على ضوء حاجاته الذاتيّة الحقيقيّة، أي يجب علينا، إذا أردنا تعريف الإنسان وفهم حقيقته، التمييز أوّلًا بين الحاجات الذاتيّة والوهميّة، وأخذ الأولى وحدها بالاعتبار.

فلنرجع إلى أصل المسألة: هل حاجة الإنسان إلى المصرف هي حاجة ذاتيّة؟ وإذا لم تكن كذلك، فلماذا كان البشر الأوائل يُخبّئون أموالهم في المعابد والأقبية ومنافذ الجدران... إلخ؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال، لنفترض جدلًا أنّ الإنسان الحديث يصنع لنفسه حقيبة حديدية يخبّئ فيها نقوده، كما كان يفعل سابقًا، فما الذي سيحصل؟ بالتأكيد، ستسقط قيمتها، لأنّ الأوراق الماليّة ليست كالمسكوكات التي ما زالت بعد آلاف السنين تحتفظ بقيمتها الماليّة، بينما الأوراق التي كانت متداولة في حقبة السلالة البهلويّة، على سبيل المثال، فقدت قيمتها المالية بعد ثماني سنوات فقط من انتصار الثورة الإسلاميّة.

إحدى وظائف المصرف هي تقويم المال على أساس مخزون الذهب والمجوهرات؛ فلولا ذلك لكان النقد الاعتباريّ مجرّد ورق لا قيمة له. إلّا أنّ هذه الوظيفة، مع أهميّتها، تُعدّ من الأدوار الثانوية التي يؤدّيها المصرف. لذا، يجب البحث عن أسباب أخرى أفضت إلى تأسيس المصارف أو النظام المصرفيّ. إنّ النظام المصرفي هو جهازٌ عالميٌّ ممنهج، تمّ تأسيسه لخدمة المصالح الغربيّة وتكريس بقاء الإمبرياليّة واستمرارها. قد يحتجّ بعضٌ قائلًا: يا سيّدي، إنّ للمصرف فوائد كثيرة للناس، أو: إنّ المصرف يوظّف رؤوس الأموال الصغيرة في خدمة نظام إنتاج واحد.

أجل، لا يمكن إنكار الإيجابيّات المتعدّدة للمصارف، لكنّ بحثنا يتناول ماهيّة المصرف بُنيويًّا. هذا أولًا؛ أما الأمر الثاني، فهو أنّ كلّ شيء في العالم، حتى الأشياء الأكثر شرًّا، فيها إيجابيّات. إلّا أننا إذا نظرنا إليها من هذه الزاوية فقط فقد ننكر أصلها السيئ من الأساس.

ولو رجعنا إلى تاريخ بداية نشأة النظام المصرفي، لعرفنا العوامل التي أدّت إلى تأسيسه؛ ففكرة تأسيس المصرف تقوم على الاقتصاد النقديّ؛ إذ إنّ النقد لم يعد مجرّد وسيلة تبادل، وإنّما أصبح غاية في حدّ ذاته. لذا، يتاجر

بعضٌ بالأموال على أنّها هي الأساس في المبادلة، ويكمن الربا تحديدًا في هذه النقطة. فالمرابي هو تاجر يتعامل مع المال على أساس كونه غاية في التجارة. إنّ نظرة سريعة إلى تاريخ النظام المصرفي تبيّن لنا أنّه في الماضي السحيق، كانت المسكوكات ذات قيمة تداولية ذاتيّة، وقد تحوّل حفظها وحمايتها إلى همٍّ. من هنا ظهرت الحاجة الرئيسة لتأسيس المصرف. أما اليوم، فباتت هذه الوظيفة -وظيفة حفظ الأموال- من الوظائف الفرعية والهامشية جدًّا للمصارف. وقديمًا كانت المعابد التي تحظى بالاحترام والثقة هي التي تتولّى، بالدرجة الأولى، وظيفة حفظ أموال الناس، نظرًا إلى أن المال آنذاك لم يكن قد صار رمزًا وقيمةً مطلقة عند الإنسان؛ فقد كانت المجوهرات والذهب والفضّة، قبل أن يكون لها قيمة دنيوية بحتة، تتمتّع بقدسيّة معنويّة[1] لا يفقهها الإنسان الحديث.

«كانت المعابد في إيران القديمة، هي أولى المؤسسات التي أقرضت الأموال للناس. وقد استمرّ هذا الوضع حتى الحقبة الساسانية. وفي بلاد الإغريق، أيضًا، كانت تودع الأموال في معابد أولمبيا[2] وديلفي[3]

---

(1) إذا كانت المجوهرات والذهب والفضّة تشكل بالنسبة إلى القدماء قدسية، فذلك لأنهم كانوا يرون العالم الأرضي مثالًا للحقائق الملكوتية والمجرّدة. فكلّ ما هو موجود في العالم لا يعدو كونه صورة سفلية لحقائق توجد في عوالم الملكوت والآخرة. لو أنعمنا النظر في أحاديث الأئمّة المعصومين (ع) لوجدنا ما يؤيد هذه النظرة: مدن في الجنة من اللؤلؤ والمرجان، قصور من الياقوت وغيره.. ولو اكتفى الإنسان بظاهر الأحاديث سوف يستغرب كثيرًا ويتساءل: بمَ ينفع الذهب والزبرجد في الجنة؟ والحقيقة أنّ مرمى الأحاديث يعني الحقائق الملكوتية للمجوهرات وليس الصور الدنيوية لها. إنّها عالم تجلّي أسماء الخالق وصفاته المتعالية. لذا يرجع الأصل لكلّ ما فيها إلى الحقيقة المتعالية.

(2) Olympia.

(3) Delphi، معبد يقع في سفوح جبل بارنا في اليونان، وقد كان يقطنه في العصور الغابرة كاهن يُدعى سروش.

وديلوس[1] وسيسيلي[2] وإفسوس[3] وكـوس[4]، ومعابد صقلية؛ وكانت كلّها تعمل عمل المصارف. وبقي الوضع على هذه الحال حتى العصر الهلّيني»[5].

وأمّـا البنك بمعناه المعاصر فينبغي البحث عنه في محلٍّ آخر هو التجارة العابرة للبلدان والبحار. إنّ تصريف (من الصرافة أي تبديل العملات) الأموال يُعدّ إحدى وظائف المصارف الحديثة، حيث ظهرت أهميتها أكثر عندما شاعت التجارة الدولية على نطاق واسع. والصرّاف يشبه المُرابي من بعض الجهات، فهو يتاجر بسلعة اسمها النقد، وهي تتحوّل إلى غاية في حدّ ذاتها في دائرة عمله. ولست هنا بصدد الحديث عن الحكم الفقهيّ للصرافة، فهذا الكتاب ليس كتاب فقهٍ. وإذا كان لا بدّ من تحديد الجغرافيا المعرفيّة لهذا الكتاب، فلنضعه في دائرة الفلسفة الاقتصادية.

مع شيوع التجارة البعيدة المدى، ظهر البنك بمعناه المعاصر، وكان ذلك محطّة أساس في مسيرة الرأسماليّة. إنّ المصارف هي مؤسسات تجارية عملاقة، سلعتها الوحيدة هي النقد، وهي هدفها الأوّل والأخير. وفي هذا الإطار انصهرت طبيعتها منذ البداية بالنقد وبرأس المال وبمختلف أنـواع التبادل التي تجعل النقد غايةً في نفسها. فالرأسمالية هي التجلّي الاقتصاديّ للإمبريالية، وهي الأم للمصارف؛ فقد خرج المصرف من رحم النظام الرأسمالي. وبموازاة تطوّر الرأسمالية تشكّل النظام الرأسمالي المصرفي تدريجيًّا، ودخل مرحلته الأخيرة من النضج، وأدّى شيوع التجارة

---

(1) Delos، جزيرة تقع في جنوبي شرق اليونان.

(2) sicily، جزيرة تقع في البحر الأبيض المتوسط جنوبي إيطاليا.

(3) Ephaesas، معبد يقع في آسيا الصغرى.

(4) kos، جزيرة تقع في جنوب شرقي اليونان.

(5) أرنست ماندل، **علم اقتصاد**، ص231.

البعيدة المدى التي أكملت حلقات الهيمنة الإمبريالية في العالم إلى نشوء سوق عالمي، ما وسّع نطاق النظام المصرفي العالمي.

«كلمة «البنك» ترجع في أصلها إلى كلمة «بانكو» الإيطاليّة.وهي تعني الطاولة التي ينجز المصرفيّون أعمالهم عليها. وفي اليونان القديمة اشتُقّ اسم المصرفيّ من الطاولة أيضًا. وكان الصرّافون في الأزمان القديمة أوّل المصرفيّين المحترفين»[1].

ويتوقّف فهم طبيعة المصارف المعاصرة، على تحليل الإمبريالية ومعرفة تاريخها، وفهم كيفية ظهور طريقة الإنتاج الرأسمالي وتطوّرها في عهودها الأولى. وهذه هي إحدى المهامّ الرئيسة التي نحن بصددها في هذا الكتاب. وللمزيد حول طبيعة البنك في النظام الرأسماليّ الغربيّ، يحسن بنا الرجوع إلى السيد محمد باقر الصدر في كتابه «الإسلام يقود الحياة» حيث يحلّل المهمّة المذهبيّة للبنك الرأسمالي، فيقول:

«وعلى هذا الضوء يمكننا أن نفهم المهمّة المذهبيّة للبنك الرأسماليّ، وهي تتلخّص: **أوّلا**: في خلق رأسِ مالٍ يتمتّع بالقدرة الرأسمالية على تنمية الملكية بصورةٍ منفصلةٍ عن أيّ عملٍ وجهدٍ من قِبَل ذلك التي تنمو ملكيّته، وهذا ما يحصل عن طريق تجميع الكمّيات الضئيلة الذي يجعل منها رأس مالٍ قادر على الإنتاج وتوفير دخلٍ ثابتٍ لأصحاب هذه الكمّيات تحت اسم الفوائد.

ثانيًا: في تكوين ملكيّاتٍ خاصّةٍ كبيرةٍ بدرجةٍ تؤهّل أصحابها لقيادة الحياة الاقتصادية وتوجيهها على العموم، فإنّ التجميع الهائل للكمّيات المتفرّقة بقدر ما يحقّق من قدراتٍ جديدةٍ لهذه الأموال في مجال الإنتاج

(1) المصدر نفسه، ص233.

بصورةٍ موضوعيةٍ يحقّق في الوقت نفسه قدراتٍ كبيرةً لأولئك الذين قاموا بعملية التجميع لحسابهم الخاصّ، أي لأصحاب البنك الذين يصبّون كلّ تلك الكمّيات في خزائنهم؛ لكي تقفز الرأسمالية على أيديهم قفزةً كبيرةً بظهور ملكيّاتٍ خاصّةٍ ذات حجمٍ كبيرٍ جدًّا.

ثالثًا: في تمكين الرأسمالية -الحريصة على الابتعاد عن المخاطرة- من أرباحٍ تتقاضاها على شكل فوائد على قروض، فإنّ البنك بعد أن يتسلّم الودائع ويسدّد لأصحابها فائدةً عليها محدّدةً بالدرجة التي لها قدرة على إغراء أصحابها بإيداعها، يتصدّى -أي البنك نفسه- لإقراض مبالغ من المال الذي تجمّع لديه بفوائد أكبر تحدّدها درجة الطلب على القروض، وهكذا ينشأ للرأسمالي دخلٌ ثابتٌ منفصلٌ لا عن العمل فقط، بل عن أيِّ مخاطرةٍ أيضًا.

رابعًا: في إمداد المشاريع الإنتاجية الرأسمالية بالوقود اللازم، أي بالمال الضروريّ لتوسعة نطاق استثمارها والسير بالعلاقات الرأسمالية إلى ذروتها، فإنّ أصحاب المشاريع الرأسمالية يجدون في البنك سندهم القويّ ومعينَهم الذي لا ينضب، وعن طريق ما يمدّهم به من قروض يتوسّعون باستمرارٍ في إنتاجهم الرأسماليّ، وتزداد العلاقات الرأسماليّة ترسّخًا وتغلغلًا في الحياة الاقتصادية»[1].

المصارف في النظام الرأسماليّ هي مؤسسات ربوية متغوّلة، يرتكز النظام الرأسماليّ على ودائعها وطريقة الإنتاج الرأسماليّ فيها؛ لذا، لا يمكن الفصل بين النظام المصرفي وبين التنمية الصناعيّة بالمعنى الرأسماليّ لمصطلح التنمية. فبالأساس، المصارف في العالم الغربي هي

(1) محمد باقر الصدر، **الإسلام يقود الحياة**، المجلد الخامس من الموسوعة الكاملة، ص199-201.

مؤسسات تستخدم ثروات الشعب لهدف بناء ملكيّات فردية عملاقة وتنمية الرأسمالية، وفي النهاية توسيع الإمبريالية وترسيخها[1]. وبحشد الثروات الصغيرة للناس وجمعها في مكان واحد يتكوّن رأسمال هائل، لا يمكن تصوّر مدى ضخامته؛ لكن هذه الثروة الهائلة، أين تُوظّف ولمصلحة مَن؟ الإجابة واضحة: مؤسّسو المصارف والمستثمرون الكبار، الذين شيّدوا النظام الرأسماليّ المهيمن على الاقتصاد المعاصر، والذين يستخدمون هذه الثروة الهائلة لخلق دكتاتورية اقتصادية تهدف إلى تكريس الهيمنة السياسيّة للإمبريالية على العالم، هم المستفيدون من هذا كلّه.

ولتفصيلٍ أكثرَ في هذا الموضوع نرجع إلى حديثٍ للينين عن المصارف. وننوّه مرة أخرى بأنّ الهدف من هذه الاستشهادات ليس استخدامها كحجّة، وإنّما هي مجرّد استشهادات لا غير. يقول لينين في الفصل الثالث من كتاب «الإمبريالية: أعلى مراحل الرأسمالية»، عن المصارف:

«...ومع تطور الشؤون البنكية وتمركزها في مؤسسات قليلة العديد، تتحول البنوك من وسطاء متواضعين إلى احتكارات شديدة الحول والطول تتصرّف بمعظم الرأسمال النقديّ العائد لمجموع الرأسماليّين وصغار أصحاب الأعمال وكذلك بالقسم الأكبر من وسائل الإنتاج ومصادر الخامات في بلادٍ معيّنة أو في جملة من البلدان. وتحول الوسطاء الكثيرين المتواضعين إلى حفنة من الاحتكاريين هو وجه أساسٌ من وجوه صيرورة الرأسمالية إلى إمبرياليّة رأسمالية... أمّا بخصوص الصلة الوثقى بين البنوك والصناعة ففي هذا الميدان بالضبط يبدو دور البنوك الجديدة ربّما بأجلى شكل. فإذا يقوم بخصم كمبيالات هذا الصناعيّ أو ذاك ويفتح له حسابًا

---

(1) طبعًا، هذا الكلام لا يصدق على حكومة الجمهورية الإسلامية. فنحن استطعنا حذف الربا من النظام المصرفي مستخدمين ـ ولو مؤقتًا ـ المصارف لأهداف إلهيّة.

جاريًا، فـإنّ هذه العمليّات مأخوذة على حدة لا تحدّ من استقلال هذا الصناعيّ قيد أنملة ولا يتعدّى البنك دوره كوسيطٍ متواضع. ولكن عندما تكثر هذه العمليّات وتتوطّد، وعندما يجمع البنك بين يديه مقادير هائلة من الرساميل، وعندما يكون القيام بعمليّات الحساب الجاري لهذا المشروع يمكن البنك من أن يعرف، وهذا ما يحدث في المعتاد بصورة أدقّ وأكمل حالة الزبون الاقتصاديّة، تكون النتيجة خضوع الرأسماليّ الصناعيّ للبنك خضوعًا أكثر فأكثر. وإلى جانب ذلك يتطوّر، إن أمكن القول، الاتّحاد الشخصيّ بين البنوك والمشاريع الصناعيّة والتجاريّة الكبرى واندماج هذه وتلك عن طريق تملّك الأسهم... وتكون النتيجة، من جهة، اندماجًا متزايدًا، أو كما أحسن التعبير بوخارين، اقتران الرأسمال البنكيّ والصناعي؛ ومن الجهة الأخرى، صيرورة البنوك إلى مؤسسات ذات «طابع شامل» حقًّا... إذًا إنّ القرن العشرين هو نقطة التحوّل من الرأسماليّة القديمة إلى الحديثة، من سيطرة الرأسمال بوجهٍ عامٍّ إلى سيطرة الرأسمال الماليّ»[1].

ونحن إذ نصل إلى هذه النقطة، يرتسم سؤالٌ ملحٌّ في أذهاننا: ما هو السبب الذي يدعو الشعوب والأنظمة السياسية في العالم إلى الارتباط بهذه المنظومة المصرفية العالمية، التي لا تخدم إلّا الهيمنة السياسية للإمبريالية؟

(1) فلاديمير لينين، **الإمبرياليّة: أعلى مراحل الرأسمالية**، الفصل الثاني، ص16ـ24، النصّ منقول عن الترجمة العربية المنشورة على الإنترنت، (epdmsite.org)

«عبادة الربح» أساس الاقتصاد الحرّ

إنّ حبّ النفس أو الأنانيّة هما مكمن التعلّقات كلها، والتحرّر منها هو مبدأ القوّة. إنّه مبدأ تقرّه كتب الأخلاق كلّها. ولعلّ قلّة من الأشخاص الفضلاء فقط أدركت مرماه الحقيقيّ. ونحن كأمّة إسلاميّة قد أدركنا هذه الحقيقة جيّدًا، وعرفنا أنّ قوّتنا تكمن في تطبيقنا لهذا المبدإ: نفي الأنانية. فقد علّمنا الإسلام أنّنا لو أردنا تحقيق الاستقلال، ينبغي علينا، أوّلًا، أن نتخلّص من تعلّقاتنا الداخلية، من خلال استئصال الأنانية وترسيخ قيمة نكران الذات، وبالتالي التعلّق بالله. من هذا المنطلق يصل الإنسان إلى درجة الولاية، ويدخل في مسيرة الصيرورة والتحوّل. وبتعبير آخر: يتعالى عن الزمان والمكان والمجتمع والطبيعة والتاريخ، وتُسخّر له السماوات والأرض؛ وهذه هي فحوى التسخير. فخلافًا لكلّ القراءات الساذجة، لا يرتبط معنى التسخير بوصول سفينة «أبولو» إلى القمر، أو إرسال سفينة إلى المرّيخ، أو مسبار إلى زُحل أو مداره، أو تفجير الذرّة وصنع قنبلة ذرّية. إنّما معناه هو ما نراه اليوم متجسّدًا في ولادة الجمهوريّة الإسلاميّة.

إذا كانت إيران لديها من القوّة ما يضاهي القوى العالمية العظمى، فذلك ليس نتيجة امتلاكها تكنولوجيا متطوّرة أو تحقيقها التقدم في مجال التنمية الاقتصادية؛ بل سرّ ذلك هو القوّة الإلهيّة التي ـعاجلًا أم آجلًاـ

سوف يجعلها تُسخّر العالم كلّه لمبادئ الدين الحقّ وترفع راية الإسلام عالية مرفرفة في هذا العالم. فلا يمكن أبدًا تسخير قلوب الناس المتعطشة للحقّ في العالم وتصدير الثورة عن طريق التطوّرات التقنية؛ بل يتحقّق ذلك فقط باتّباع الأمر الإلهي القائل: ﴿ فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ ﴾[1]. وأهل الاستقامة هم الذين أنكروا ذواتهم.

والأنانيّة هي أساس الخوف. فعلى سبيل المثال، الإنسان الذي يخشى الجوع سيرضخ في حال فُرِضَ عليه حصار اقتصادي. والإنسان الذي يتوجّس خِيفةً على نفسه، سيركع وينصاع مع أوّل تهديد يوجّه له. لذلك، فإنّ القوى العالمية الجهنّمية بحثت ليل نهار عن ثغرة أو موطن ضعف في جسدنا لكي تضغط عليه، إلّا أنّها لم تجد في التجارب والخبرات كلّها التي حصلت عليها آليّةً ناجعةً لإجهاض ثورتنا، وفشلت جميع حيلها واحدةً تلو الأخرى. إذًا، ما هي العروة الوثقى التي تشبّثنا ونتشبّث بها، وأين تكمن؟ وما هي نقطة الارتكاز التي يستند إليها جند الإسلام المنتصرون على أعظم القوى في العالم؟ الإجابة جلية: «إنّ حب النفس والأنانيّة هما منشأ كلّ حالات الضعف، ونكران الذات هو مصدر كلّ قوّة».

وما نراه اليوم هو العكس تمامًا، إذ تُعتبر الأنانية هي الأصل ومصدر كلّ خير. والفكر الإنسانويّ السائد في العالم اليوم، خلافًا لما يعتقده الكثيرون، لا يجعل من الإنسان سلطانًا على نفسه فحسب، وإنما يجرّه إلى وحلِ الأنانية. إنّ نفعيّة الإنسان الحديث ما هي إلّا نتاج الأنانية. ومن المعلوم أنّ النفعيّة هي أساس الاقتصاد الرأسماليّ. ودون أيّ مبالغة يمكن القول إنّ الحضارة الحديثة بنت مؤسساتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كلّها على هذا الأساس.

---

(1) سورة هود: الآية 112.

يُعرَّف الاقتصاد في الكتب الاقتصادية المتداولة على النحو الآتي: «الاقتصاد هو العلم الذي يتولّى درس الوسائل التي تساعد الإنسان على إشباع حاجاته غير المحدودة من الموارد المحدودة». والحاجات التي يشير إليها التعريف هي الحاجات الماديّة، وذلك أنّ البعد المعنويّ مقصًى من اهتمام علم الاقتصاد المعاصر. وعليه، فإنّ علم الاقتصاد لا يهتمّ، بالضرورة، بالبحث عن وسائل تُراعى فيها المحدّدات والقيود الأخلاقيّة. لذا، ومن هنا نجد أنّه طبيعيٌّ تمامًا أن تُعدّ المصلحة الشخصيّة الدافعَ الأهمّ والمحرّك الأساس للإنسان نحو العمل. وما نشير إليه هو النتيجة الطبيعيّة التي تترتّب على التعريف الإنسانويّ للإنسان، والنتيجة المحتومة لمثل هذه النظرة إلى الإنسان سوف تقوده إلى بناء كلّ شيء عليها.

هل حقًّا إنّ النفعيّة الفردية هي أكبر دوافع الإنسان نحو العمل بذلك الجهد؟ وهل حقًّا إنّ الجهود البشرية التي تهدف إلى تأمين الحوائج المادّية للإنسان هي التي رسمت تاريخ الإنسانيّة ليصل إلى ما وصل إليه؟

لقد توفّرت في أوروبا في القرن التاسع عشر، لا سيما في بريطانيا، الظروف والبيئة المساعدة على تقبُّل هذا النوع من التفكير، والطفرة التي أدّت إلى الثورة الصناعية والنموّ الرأسمالي يمكن أن نعزوها لأسباب عدّة اجتمعت في زمان ومكان واحد كي تُفتح صفحة جديدة من تاريخ العالم. وفي هذا السياق، تؤدّي نظرية الاقتصاد الحرّ لآدم سميث دورًا مميّزًا؛ لذا، يجب تناولها بإسهاب قبل التطرّق إلى المباحث القادمة.

حاليًّا، وفي هذا الوضع الاستثنائيّ الذي نواجهه عقب الثورة الإسلاميّة، برزت أسئلة مهمّة حول الاقتصاد، منها: هل بإعطاء الضوء الأخضر للتجارة الحرّة ستخدم النفعية الفردية اقتصادنا في المستقبل أم لا؟ هل يجب أن تخضع التجارة لرقابة الدولة المباشرة بحيث تؤمن مصالح

النظام فحسب؟ هل من المحتمل وجود خيار ثالث تتلاقى فيه المصالح الفردية ومصالح النظام؟

لسنا الآن في مقام إعطاء جواب نهائيٍّ عن هذه الأسئلة. وإنّما الهدف من طرح هذه الإشكاليات هو كشف الظروف التي كانت تعيشها أوروبا في القرن التاسع عشر وفهمها، لا سيّما في بريطانيا.

التجارة الحرّة هي إحدى أهمّ أسباب الطفرة الصناعيّة للغرب وللحضارة الحديثة. فبريطانيا، في القرن التاسع عشر تحديدًا، والحضارة الغربية المعاصرة، بشكل عام، مدينةٌ في كينونتها ووجودها إلى نفعيّة الطبقة البرجوازية. كانت المصالح الفردية للتجّار الأوروبيّين هي العامل الرئيس في توجيه الحضارة المعاصرة نحو هذا المنحى. وفي هذا السياق، لا يخفى على أحد الدور الكبير لآدم سميث وكتابه «ثروة الأمم». فالعقيدة التي بلورها الرجل في هذا الكتاب كانت الحجر الأساس في نشوء الاقتصاد الرأسمالي ورسم صورة العالم الحديث:

«لا أحد من الناس يرى وجوب التقيّد بالمصالح العامّة. ولا أحد يعلم إلى أيّ درجة سيكون من المفيد سعيه لتحصيل هذه المنافع... عندما ينصرف الإنسان إلى العمل، لتحصيل أكبر عائدٍ ممكن، إنّما يكون ناظرًا إلى مصلحته الشخصيّة. وفي هذه الموارد وغيرها ثمّة يدٌ خفيّةٌ تتدخّل وتصرف جزءًا من العائد في سبيل المصلحة العامّة وتحقيق الأهداف الاجتماعيّة. وعندما يحقّق الإنسان الحدّ الأعلى من المصالح الاجتماعيّة يكون قد سعى لتحصيل الحدّ الأكبر من مصالحه الشخصيّة. ولم أر حتّى هذه اللحظة من حياتي أحدًا حاول تحقيق المصالح الاجتماعيّة ونجح في ذلك. فمثل هذا الهدف ينشأ عن العواطف الرقيقة التي لا يعرفها أهل السوق، وبكلمات قليلة يمكن أن نقنع هذا الشخص بأنّ سعيه لن يكون مثمرًا».

أخشى أن يُفهم من كلامي الدعوة إلى تحرير التجارة، وأنّني أوصي أهل الاختصاص في الجمهورية الإسلاميّة، بأن يسلكوا سبيل الغرب إذا أرادوا تحقيق النموّ الاقتصادي. كلّا لا أقصد ذلك مطلقًا. إنّما قصدتُ من طرح هذه الإشكاليّة أن نقرأ الإسلام لنعلم إذا كان يجيز إعطاء الأولويّة للدوافع الفردية النفعيّة لغرض النموّ الاقتصادي أم لا؟

من البديهي أنّ لَبْرلة التجارة وتقديم المصلحة الشخصيّة على غيرها، يؤدّي إلى نموٍّ اقتصاديٍّ سريع وفقًا للنموذج الغربي، ولكنّه نموٌّ لا يحقّق التوزيع العادل للثروة، ولن يقلّل التفاوت الاقتصاديّ بين الطبقات الاجتماعيّة. إنّ اعتماد هذا النموذج سوف يوصلنا إلى ما وصل إليه الاقتصاد المعاصر، أي إلى نموٍّ فاحش في محلٍّ وفقرٍ مدقعٍ في محلٍّ آخر.

تقول جوان روبينسون في كتابها «الحرّية والضرورة»: «الإحصاءات العامّة للدخل القوميّ لا تهتمّ بتقسيم الموادّ الاستهلاكيّة بين الأُسر أو تقسيم السلع والخدمات. وما ترصده مجملًا هو كميّة الربح التي يحقّقها الإنتاج. هذا الربح هو من يحدّد تركيبة عمل الفروع المختلفة. إنّ الربح منوطٌ بتأمين الطلب، والأخير يبيّن مدى الاختيار الحرّ للمستهلك، وكيفيّة الاستهلاك تحدّد قدرته الشرائية»[1].

والانتقاد الذي توجّهه الكاتبة روبينسون لهذه النظرية هو اقتصاديٌّ محضٌ. وهو ذو طابع اشتراكي، يفيد أنّ الإحصاءات المتعلّقة بنموّ الدخل القومي ليس لها علاقة بكيفيّة توزيع الثروة. وتبقى مؤشّرات النموّ مرتفعة، حتّى لو كانت الثروة دولة بين طبقة اجتماعيّة دون غيرها. وهذا الأمر يصدق على جميع المجتمعات التي توصف بأنّها متطوّرة. فهي تُمنح هذه الصفة بغضّ النظر عن توازن توزيع الثورة وعدالته وعدم ذلك.

---

(1) جون روبينسون، آزادي وضرورت، ص132ـ133.

لم أذكر كلام جوان روبينسون كحجّة أستشهد بها، على الرغم من أنّ نظريّات هذه المرأة في كتابها «الحرّية والضرورة» تشكّل منطلقًا هامًّا لدراسة أسس التنمية والحضارة الغربية؛ فهي أستاذة الاقتصاد في جامعة كمبريدج، وتُعدُّ منظِّرةً في مجال علم الاجتماع. لكن ما أرمي إليه هو طرح التساؤل الآتي، نظرًا إلى التجارب التاريخيّة للغرب: هل توجد صيغة توجّه المصالح الفردية للتجّار والمستثمرين نحو نموّ اقتصادي يصب في خدمة الأهداف الإلهيّة للإسلام؟ وهل يمكن المواءمة بين النفعيّة الفردية والمقاصد الإسلاميّة للنظام؟

لا يهتمّ علم الاقتصاد بهذا التساؤل أبدًا؛ لأنّه سؤال يُطرح من منظور أخلاقيٍّ ودينيٍّ ولا علاقة له بالاقتصاد. ولأنّنا نرفض هذا الفصل المزعوم، يتحتّم علينا تحديد علاقة الأخلاق بالاقتصاد. إنّ تحديد هذه العلاقة هو من المهام الرئيسة التي ينبغي علينا القيام بها في هذا الكتاب. وربّما يجدر بنا الالتفات إلى أنّ هذا النقاش مبنيٌّ على نقاش آخر في صحّة الفصل المفرط بين العلوم في الحضارة الغربية المعاصرة. فإنّ مثل هذا الفصل ترتّبت عليه آثارٌ سلبيّةٌ ينبغي أن تُدرس في محلٍّ آخر.

من باب المثال، يُعدّ ارتفاع الأسعار أحد الأعباء الكبيرة التي تُثقل كاهلنا. ونحن نتحمّل هذه الضغوط برحابة صدر في سبيل إعلاء كلمة الإسلام وراية الشريعة المحمّدية المقدّسة. إنّنا نقدّم الغالي والنفيس، وليس المال فحسب، وإنّما نفدي الدين بأرواحنا وأبنائنا أيضًا. وأنا هنا لست بصدد طرح إشكاليّات بقدر ما أبتغي، من منظور علم الاقتصاد، البحث عن سبب ارتفاع الأسعار. يفسّر علم الاقتصاد ارتفاع الأسعار بقانون العرض والطلب. وأمّا من وجهة نظر الأخلاق الإسلاميّة، فإنّ أحد أهمّ أسباب ارتفاع هذه الظاهرة هو الاحتكار من قبل التجّار الذين لا يعرفون الله، مضافًا إلى عدم تمييز بعض الناس بين حاجاتهم الحقيقيّة والوهميّة.

عندما يبحث علماء الاقتصاد عن الطلب في مقابل العرض، لا يفرّقون أبدًا بين حاجات حقيقيّة، وأخرى كاذبة. والحال أنّ أخلاقيّات الإسراف والتبذير، والقناعة والزهد لها أثرٌ في كميّة الطلب وكيفيّته. فالبحث عن كيفيّة الطلب وأسبابه بحثٌ أخلاقيٌّ، وعلم الاقتصاد لا يهتمّ سوى بالطلب دون النظر إلى وصفه وخصوصيّاته. والعلوم الإنسانيّة الغربيّة كلّها تشترك في هذه السمة. وهنا قد يسأل سائل: عن الفرق بين رؤيتنا وبين الرؤية الغربيّة، وذلك بغرض نفي وجود فارقٍ بين الرؤيتين. ومكمن الفرق في الخطط والسياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فبحسب رؤيتنا ينبغي إعطاء الأولويّة للحاجات الحقيقيّة، دون تلك المنطلقة من الحرص والطمع وغيرهما. وإذا أمكن هذا فيظهر أنّ صحّة قواعد العلوم الغربية تنحصر في ظروف محدّدة دون غيرها. والقاعدة العلميّة يُشترط في صحّتها عدم التخصيص والاستثناء.

ولمزيد من التوضيح، نستعين بأمثلة من القرآن المجيد. إنّ الآيات التي تتطرّق إلى أسباب سقوط الشعوب والحضارات وزوالها، تُظهر كيف أنّ الفساد الاقتصادي يؤدّي إلى نزول النوائب، وبالتالي هلاك الشعوب وانحطاط الحضارات. بُعِث النبيّ شعيب (ع) إلى أهل مَدْيَن. والآيات التي نزلت في هذا الشأن تشير إلى أنّ المشكلة الاجتماعيّة التي كانوا يعانون منها، وجاء النبيّ (ع) لمواجهتها هي مشكلة اقتصاديّة الطابع.

دعاهم النبيّ شعيب (ع) وقال لهم: ﴿أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلْمُخْسِرِينَ ﴿١٨١﴾ وَزِنُواْ بِٱلْقِسْطَاسِ ٱلْمُسْتَقِيمِ ﴿١٨٢﴾ وَلَا تَبْخَسُواْ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾ وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ وَٱلْجِبِلَّةَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[1].

هذه التعاليم اقتصادية وأخلاقية في الوقت ذاته. ولم يَعمَل النبيّ (ع)،

---

(1) سورة الشعراء: الآيات 181_184.

ولا القرآن على التميز بين المبادئ الاقتصادية والأخلاقية، بل نفهم من الآيات أنّ الاقتصاد ساحة للقواعد الأخلاقيّة بامتياز. فما الذي دعا أهل مدين إلى احتكار السلع والتكسُّب بالحرام؟ لو كنّا نعيش بينهم، ونظّمنا أوضاعنا الاقتصاديّة وفق مبادئ علم الاقتصاد، فما هي القيمة التي كانت ستتّصف بها هذه القواعد؟ وما هو الأثر الذي كانت ستتركه؟ يبدو أنّنا نثق بأنّ تطبيق تلك القواعد، كان سيتيح لنا المزيد من الأرباح. ولو كنّا بينهم نستمع إلى تعاليم النبيّ شعيب (ع)، لقلنا له: إنّك تخلط بين الاقتصاد والأخلاق.

وإذا قيل: «أيّها العزيز، لسنا أهل مدين»، فإنّنا نقول: أليس الاقتصاد الحالي المعاصر مبنيًّا على الربا، وتحصيل الأرباح من أيّ بابٍ تسنّى له ذلك؟وهل تجد النزعة النفعيّة المعاصرة نفسها ملزمة بالقيم الأخلاقية؟ وعندما يقرّ الاقتصاد المعاصر مبدأ التناسب بين رأس المال والربح، هل يخضع هذا المبدأ لحسابات أخلاقيّة أو معايير دينيّة؟

عندما يتحدّث بعض الأشخاص عن الاقتصاد الإسلاميّ يقولون: ليس لدينا اقتصاد إسلاميٌّ وآخر غير إسلامي. الاقتصاد واحد في العالم كلّه، وهو تلك القواعد التي وضِعت في الكتب العلمية الاقتصاديّة! إلّا أنّ الإسلام يسعى لإخضاع هذه الأصول للقيم الأخلاقيّة. طبعًا، قد يبدو هذا الكلام قريبًا من الحقيقة، إلّا أنّ درس القواعد الاقتصاديّة وتطبيقها في ظلّ منظومة عقديّة كالإسلام، يؤدّي إلى تحوّل خطير في معانيها ومبانيها. فلو عرّفنا الاقتصاد بأنّه: «العلم الذي يتولّى درس الوسائل التي تساعد الإنسان على إشباع حاجاته غير المحدودة من الموارد المحدودة»؛ فسوف نواجه منذ البداية التمييز بين الحاجات الماديّة والمعنويّة، والحقيقيّة والوهميّة... وسندرك أنّ الفكر الاقتصادي الإسلاميّ سلك طريقًا مغايرًا للاقتصاد

الحالي. وسيتّضح لنا أنّ المفاهيم الاقتصادية وعلاقاتها في ما بينها تؤدّي إلى نظام اقتصادي مختلف، يمكن تسميته بالاقتصاد الإسلامي[1].

وهنا نعود إلى سؤالنا: كيف يتعامل الإسلام مع الدوافع الفردية النفعيّة للإنسان؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال، ينبغي أن ندقّق قليلًا في الكلمات المستخدمة. فإذا استخدمنا كلمة «نفعيّة» وقصدنا منها محوريّة المنفعة، فإنّ الموقف يأخذ منحًى آخر تمامًا. وذلك أنّ محوريّة المنفعة ليست من الخصوصيّات التكامليّة للإنسان، وليس ذلك فحسب بل إنّ التجربة الغربيّة تؤكّد أنّ بناء علاقات الإنسان على النفع والربح، يؤدّي إلى دخول الإنسان في ولاية الشيطان والخروج من دائرة الشريعة والقوانين الأخلاقيّة. أمّا لو استُخدمت كلمة منفعة في حبّ الخير كما ورد في القرآن الكريم، فعندئذٍ لا يمكن عدّها من الصفات المذمومة، بل ينبغي التعامل مع هذه الصفة كما يُتعامل مع سائر الصفات والغرائز الإنسانيّة.

يقول الله تعالى، بعد ذكر جحود الإنسان ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾ ۞ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴾[2]. وقد فسّر معظم المفسرين لفظة الخير بمال الدنيا، ورجّح العلّامة الطباطبائي (قده) أنّ المراد في الآية مطلق الخير؛ إذ يقول: «ولا يبعد أن يكون المراد

---

(1) للمزيد حول هذا الموضوع، انظر: أرنست شوماخر، **كوچک زیباست**، الباب الأول، ص31. مع الالتفات إلى أنّ شوماخر لا يتحدث في كتابه عن الإسلام، إلّا أنّه درس علم الاقتصاد ومناهجه من خلال رؤية حقيقية وواقعية. وبما أنّ الإسلام لم يفصل بين المقولات أو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية كما هو في الغرب، فمن العبث أن نبحث عن المصادر التي تتناول الاقتصاد كمفهوم منفصل عن باقي المقولات.

(2) سورة العاديات: الآيات 8ـ10.

بالخير مطلقه، ويكون المراد أنّ حبّ الخير فطريٌّ للإنسان، ثمّ إنّه يرى عرض الدنيا وزينتها خيرًا فتنجذب إليه نفسه وينسيه ذلك ربّه أن يشكره»[1].

وبما أنّ أسس الاقتصاد الحرّ، أو الاقتصاد الرأسمالي، قائمة على النفعيّة، فإنّي أستأذن القارئ العزيز، لأستطلع موقف القرآن الكريم من حبّ الخير بوصفه جزءًا من مكوّنات الفطرة الإنسانية أو صفات الإنسان الذاتية، فإذا وجدنا في القرآن ما يؤيّد النفعيّة الغربيّة، عندها ليس فقط لا يبقى ضرورةٌ لنقدها بل علينا عندها أن نمجّد أبطالها ودعاتها ونبني نصبًا تذكاريّة من الذهب لجيمس مل، وجون استيوارت مل، وقبلهما آدم سميث، ونضع هذه المجسّمات والنصب في الساحات العامّة والأسواق الكبرى، ونعرّف عن آدم سميث بأنّه «مؤسّس الاقتصاد الإسلاميّ في العصر الحديث»!

لكنّنا لا نجد في القرآن ما يدلّ على تأييده للنفعيّة؛ لأنّ منطق القرآن يتأسّس على هذه القاعدة، وهي: أنّ كلّ شيءٍ خلقه الله خيرٌ ما دام في الموضع الذي وضعه الله فيه، وأمّا إذا خرج أو أُخرِج عن ذلك الموضع ووُضِع في غير محلّه، فإنّه يفقد تقويمه الأوّليّ ويتحوّل إلى صنم يعبد من دون الله. ومن المعلوم أنّ منطق الإسلام لا يقبل الوثنيّة وعبادةً الأصنام. فطلب اللذّات حلالٌ، وقد يجب في بعض الحالات؛ لكنّ هذا مشروط بأن لا يكون طلب اللذّة مطلقًا من كلّ قيد، وأن لا تتحوّل اللذّة إلى غاية، تجعل الحياة مرهونةً لها. واستعمال كلمة خير في المال في بعض الموارد من القرآن الكريم، علّته أنّ تكامل الإنسان له اقتضاءات ولوازم تترتّب عليه، ومن هذه اللوازم حاجته إلى المال، وعليه فإنّ طلب المال والاحتياج إليه ليس مذمومًا، بل هو خير، وما المذموم إلّا تضخيم المال وتعظيم طلبه أكثر من توظيفه في مسيرة التكامل الإنسانيّة.

---

(1) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج 20، ص345.

تـدلّ كلمة «خير» في الآيـة 180 من سـورة البقرة على المال، وفي الآية 32 من سورة ص على الخيل، وفي الآية 24 من سورة القصص على الطعام، ولم ترد بمعنى المال إلّا في مورد واحد هو سورة العاديات في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾[1]. ولحن الآية فيه شيء من اللوم غير الصريح، ولكنّ ذلك ليس من آثار الميل الفطريّ إلى المال، بل من آثار الجحود وكفران النعمة. إنّ حبّ الخير، حتّى لو كان مالًا، صفةٌ ذاتيّةٌ للإنسان، تقوده نحو الكمال. ولكن قد ينحرف هذا الميل عن سياقه الطبيعيّ، فيبحث الإنسان عن الخير والبركة في غير مظانّ وجودهما. وقد لفت الخالق المتعالي نظر الإنسان إلى عدم الاعتماد دائمًا على ما أودعه فيه من الحبّ والكره، ونبّهه إلى أنّه قد يكره ما هو خير ويحبّ ما هو شرٌّ: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2]. وبعبارة أدقّ: كلّ ما يجلب الخير للإنسان يبعث فيه الشعور بالسرور والسعادة، وبالمقابل، فإن طبيعة الإنسان تمقت كلّ ما يسبّب لها الضرر؛ لكن لا ينبغي اعتماد هذا الأمر معيارًا وحيدًا لتقويم الأشياء والأفعال، لنطلق على أساسه القاعدة الكلّيّة التي تقول: «إذا أسلم الإنسان قيادَه لعواطفه، فإنّه سوف يختار الخير دائمًا». فهذا كلام النفعيّين الذين يعبّرون به عن قناعاتهم. ويضيفون إلى ذلك قولهم: «إنّ خير الفرد يتطابق مع خير الجماعة». ومن هنا بنَوا الاقتصاد الرأسماليّ على إطلاق العنان للعواطف تحت عنوان الحريّة.

والخطأ في هذا الكلام يستند إلى تعميم في غير محلّه، يشبه التعميم الخاطئ في هذه القضيّة المشهورة، وهي قضيّة «كلّ حبّة جوز كروية الشكل»، فهذه قضية صحيحة ولكن لا يصحّ عكس هذه القضية وقول: «كل كرويّ الشكل حبّة جوزٍ». وهنا أيضًا نقول: كلّ خير فيه لذّة، ولكن لا يصح

(1) سورة العاديات: الآية 8.

(2) سورة البقرة: الآية 216.

لنا تعميم العكس وقول: كلّ ما فيه لذّة هو خيرٌ. إنّ طبيعة الإنسان تمقت كلّ ما يسبّب لها الأذى، ولكن ليس كلّ ما تمقته الطبيعة الإنسانية هو شرّ. ومجدّدًا، يجب الرجوع إلى القول الخالد للقرآن: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[1]. نعم، إنّ الله سبحانه يعلم ونحن جاهلون. فأصل الحرب مذمومٌ؛ لكنّها إذا كانت لدحر الباطل وقمع سيطرة الشيطان وسلطته، فلا بدّ من خوضها. هذا مثال من جملة الأمثلة التي تضع الخير في خانة ما تكرهه طبيعتنا. لذا، فإنّ الحبّ والكره ليسا معيارًا دائمًا لتمييز الخير من الشرّ. على الرغم من أنّ الحبّ والبغض من المؤشّرات الفطريّة في النفس الإنسانيّة. فمرارة الدواء لا تسمح لنا بالحكم عليه بالشريّة. وفي المقابل ربّ سمٍّ قاتلٍ يكون حلو الطعم لذيذه.

تقول جوان روبينسون في كتابها «الحريّة والضرورة»: «لو كان طلب المنفعة والربح هو المعيار لصحّة السلوك، عندها لا يمكننا التمييز بين العمل المنتج وبين قطع الطريق»[2]. وقد أصابت بهذا الكلام كبد الحقيقة، على الرغم من عدم إيمانها بمنظومتنا الأخلاقيّة.

يذكر الصحافيّ كلود كاكبِرن أنّه عندما أشار خلال مقابلة له مع آل كابوني، القاتل المليونير، إلى الظروف الصعبة التي عاشها هذا المجرم في طفولته في أزقّة بروكلين القذرة، غضب آل كابوني، وقال له: «إيّاك أن تظنّ أنّني من أولئك الراديكاليّين الملاعين، ولا تظنّن أنّي أريد ضرب النظام الأمريكي». ثمّ يتابع وكأنّ رئيسه يطلب منه التوضيح والشرح. فيشرع في تمجيد الحريّة والابتكار والروّاد الأوائل... وينزل لعناته على

---

(1) سورة البقرة: الآية 216.

(2) جون روبينسون، **آزادى وضرورت**، ص135.

الاشتراكيّة والفوضويّة. ويكرّر مرّاتٍ عدّة عبارة: «إنّ أعمالي تُدار وفق الطريقة الأمريكية بدقّة متناهيةٍ؛ ولأجل هذا سوف تبقى إلى الأبد». ويصرخ بعد ذلك قائلًا: «إنّ هذا النظام الذي ابتكرناه بأنفسنا ونحن الذين أسميناه بالأمركة، وأنتم سمّوه ما شئتم، سمّوه رأسمالية أو أيّ اسم يخطر ببالكم، فإنّ هذا النظام يعطي لكلٍّ منّا فرصته، شرط أن نشبك الأيدي ونسير إلى الأمام».

«لا يتضمّن نظام التجارة الحرة، المناسب لتكديس الثروة بأيّ طريقة، أيّة تعاليم في ما يرتبط بكيفية استثمارها. وواقع الحال أنّ مذهب النفعيّة الفردية والتنافسية قد أدّى إلى ظهور جماعة غريبة من الناس، تبحث عن المنزلة والثروة، ووجود هذه الظاهرة يثير قلق علماء الاجتماع»[1].

تكتفي السيّدة روبينسون، في مقام وصف الوضع المزري الذي انتهى إليه حال شعوب العالم، بقولها «أدّى إلى ظهور جماعة غريبة من الناس، تبحث عن المنزلة والثروة، ووجود هذه الظاهرة يثير قلق علماء الاجتماع» كلّا؛ لا تكفي هذه الكلمات لبيان الواقع على ما هو عليه، ولا تلقي الضوء على الزوايا المظلمة من الحضارة الغربية.

إنّ الاقتصاد الليبراليّ يدافع عن القاعدة التي تقول: «إذا انعدمت المعيقات فإنّ الاقتصاد سينمو، وينتج عن نموّه منفعة مشتركة للأفراد والمجتمع». وإنّ تجربة الحضارة الغربيّة تؤيّد صحّة هذه القاعدة... ولكن بأيّ قيمة، وفي مقابل أيّ ثمنٍ؟

«بالنسبة إلى آدم سميث، كان تحرير التجارة برنامجًا وخطّةً. فقد كان حكّام عصره يضعون القيود على التجارة والأعمال الاقتصاديّة، للتوفيق بين مصالح التجّار ومصالح العامّة والنظام الاجتماعيّ. وهو كان يرى أنّ هذه

(1) المصدر نفسه، ص135ـ136.

الطريقة لا تتناسب مع قوى الإنتاج. ومن هنا كان يدعو إلى رفع القيود عن التجارة بهدف تحرير السوق. وقد كان يرى أنّ ثروة الأمم لا تُقاس بمستوى معيشة العمّال. والرواتب بالنسبة له، هي تكاليف للإنتاج وأشبه ما تكون بالعلف لمربّي المواشي»[1].

وقد أدركت السيّدة روبينسون أنّ جعل الربح والمنفعة هما المعيار، يؤدّي إلى تحقيق النموّ الاقتصاديّ، ولكن في هذه الحالة لا بدّ من غضّ الطرف عن القِسط، بمعناه الحقيقيّ، وترك البحث عن العدالة الاجتماعيّة ورفع الفقر والحرمان، وتجاهل القيم الأخلاقيّة، والعمل وفق اقتراح كينز: «منذ أربعين عامًا ونيّف، رسم اللورد كينز مستقبل الحضارة الغربية بقوله: ليس بعيدًا ذلك اليوم الذي سيصبح فيه الناس كلّهم أثرياء. حينها سنعتبر من جديد أنّ الغايات أهمّ من الوسائل. وعند ذلك نفضّل الخير على المصالح... ولكن ينبغي الوعي والحذر والالتفات إلى أنّ ذلك الزمان لم يأتِ بعد؛ وذلك أنّه وحتّى مئة سنة قادمة يجب عليّ وعلى سائر الناس أن يقلبوا المعايير ويستحسنوا القبيح لأنّه نافعٌ، ويستقبحوا الحسن لأنّه مضرّ. ونحن في حاجة ملحّة إلى العمل وفق مقتضيات الطمع والربا وسوء الظنّ. لأنّ ذلك وحده يخرجنا من الوضع الاقتصاديّ السيىء إلى وضع أفضل منه»[2].

وتضيف السيّدة روبينسون قائلة: «إنّ السياسة الاجتماعية لدولة الرفاهية أصلحت وعدّلت مقولة: «الأكثر تحصيلًا للربح هو الأفضل». فقد صار مقبولًا إجمالًا أنّ الاستثمار في المستشفيات والمدارس أفضل، من الاستثمار في مجال صناعة السيّارات... ولكن، مع ذلك لم تتغيّر التعاليم الاقتصادية الأساس. ولا تزال نظرية التنافس في السوق، التي تضمن

---

(1) آدم سميث، آزادى وضرورت، ص134.

(2) أرنست شوماخر، كوچک زيباست، ص18.

استثمار الموارد الموجودة بشكل جيّد في مختلف الميادين، تسيطر على الأفكار»[1].

«مارشال نفسه، أيضًا، لم يستطع قبول المبادئ غير الأخلاقية والمجحفة للتجارة الحرّة. إلّا أنّه خفّف من وخز ضميره بالاعتقاد بضرورة الاستفادة من أقوى القوى الإنسانيّة وليس من أكثرها تعاليًا، وذلك من أجل مصلحة المجتمع. وبعبارة أخرى: عندما وصل إلى هذه النقطة تبنّى نظرية التطابق بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، وحكم عليها بالصحّة. وإنّ في هذه الطريقة من التحليل سفسطة واضحة؛ وذلك أنّ اعتماد المنفعة والربح معيارًا لا يترك مجالًا للتمييز بين قطع الطريق وغيره من الأعمال المشروعة»[2].

والأمر كذلك حقًّا. ربّما كان من الضروريّ درس الحضارة الغربية واكتشاف تاريخها، لنكتشف السبب الذي أدّى إلى ظهور القرصنة، والاحتكار، والإمبراطوريّات الكبرى، وأخيرًا الاستعمار. ولو لم يفعل الغربيّون مثل هذه الأمور لما استطاعوا الوصول إلى ما وصلوا إليه من ثورة صناعيّة وحضاريّة بالمعنى الذي ننتقده. وعلى الرغم من بعض الإطالة إلّا أنّنا لم نخرج حتّى الآن من دائرة البحث عن ديكتاتوريّة الاقتصاد، ولن نصل إلى غايتنا، أي البحث في تاريخ الحضارة الغربيّة ما لم نخطُ هذه الخطوة.

هذا ومن الواجب بيان أنّه لو كان جميع التجار وأصحاب رؤوس الأموال مسلمين من أهل التقوى، لانسجمت تجارتهم الحرّة مع قواعد الإسلام وقوانينه؛ وذلك لأنّ التقيّ المسلم لا يجعل المنفعة هدفًا مطلقًا له، ولا يكون دافعه الأوحد منفعته الشخصيّة، وبالتالي لن تخرجه الحريّة

---

(1) آدم سميث، آزادى وضرورت، ص133 ـ 134.

(2) المصدر نفسه، ص135.

المتاحة له من حدود الشرع والقيم الأخلاقيّة... ولكنّ هذا الفرض على أيّ حال فرضٌ مثاليٌّ.

لا شكّ في أنّنا اليوم خير أمّةٍ أُخرجت للناس، ولكن مع هذا ففي الوقت الذي يضحّي مجاهدونا بأنفسهم على جبهات القتال، ثمّة من يطبّق قواعد علم الاقتصاد الرسميّ، ويستغلّ قوانين هذا العلم في مجال العرض والطلب ليطبّقها على الناس فيحجب ما هو مطلوبٌ ويحرّض غرائز الإسراف ويثير الحاجات الكاذبة في أذهان الناس، حتّى تتحوّل أوضاع السوق إلى حالة مؤسفة. ولست أقصد من هذا الكلام الإشارة إلى عيوب الآخرين، وإنّما أطرح هذه المباحث لأنّ طرحها مقدّمة للخروج من المرحلة الاستغراب والدخول في أفق الاستقلال والحريّة والحضارة الإسلاميّة.

وبعد الحديث عن الاقتصاد وديكتاتوريّته يبدو أنّ الوقت قد حان للحديث عن النظام التعليميّ الرائج في الغرب بهدف بيان الصلة بينه وبين الاقتصاد، لنكتشف مع الأسف الشديد أنّه نظام مصمّمٌ على قياس النظام الاقتصاديّ وفي خدمته، وليس في خدمة أيّ شيء سواه.

النظام التعليميّ ويوتوبيا التنمية

حبُّ الدنيا لدى الإنسان المعاصر قاد العالم نحو جعْل الاقتصاد فوق كلّ شيء. والفكر الغربي الحديث الذي لاقى رواجًا، ينظر إلى الإنسان من زاوية حاجاته المادية والدنيوية الضيّقة. لكنّ الأخطر في هذه الفاجعة التي حلّت بالبشريّة جرّاء هذه النظرة، هو تجاهل الفكر الغربي للماهيّة الحقيقية للإنسان، واختزاله بمجموعة من الغرائز الحيوانيّة؛ وبالتالي تهميش الفطرة الإلهية فيه، بحيث أصبح أكبر همّ الإنسان هو تلبية أكبر عدد من الحاجات المادّية!

بهذه المقدمة الموجزة، بات جليًّا سبب تقديم التنمية الاقتصادية على التكامل الروحي. إنّ كلمة التنمية أصبحت تُستخدم في الثقافة المعاصرة كتعبير عن معنى التكامل، حتّى لا يخطر في بال أحدٍ طرح هذا السؤال: هل من المؤكّد أن التنمية الاقتصادية تضمن لنا التكامل الإنساني؟

هل خطر في بالكم، وأنتم تقرأون مقالات عن التنمية، هذا السؤال أو ما شابهه من الأسئلة؟ التنمية الاقتصادية كما هي سائدة أصبحت من الثوابت والضروريات لدى الإنسان. ومَرَدُّ ذلك إلى التلازم المصطنع بين التنمية والتكامل الإنساني، وافتراض أنّ أحدهما صنو الآخر ومكمّلٌ له، إلى درجة لا تسمح لأحدّ بالتشكيك في هذا الفرض. لكنّ العقيدة

الإسلاميّة، التي تُعطي الأسبقية للروح المجرّدة والفطرة الإلهية، تميِّز بين التنمية والتكامل. فبالنسبة إلينا، التكامل هو العودة إلى الفطرة الإلهية وجنّة الاعتدال والتوازن التي هبطنا منها بعد فقدنا لذلك التوازن. وبناء عليه ليس معلومًا أنّ التنمية، وخاصّة بطرائقها الغربيّة وغاياتها، تصبّ في مصلحة التكامل الروحيّ لتعيد إلى الإنسان توازنه المفقود. وبالنسبة لنا إنّ السؤال عن الأدلّة والمبرّرات التي تسمح بالربط بين التنمية وبين التكامل، سؤال مشروع وفي محلّه بالكامل.

لمّا كانت التنمية الاقتصادية، وفق الرؤية الغربية السائدة، تُعدّ أمرًا مطلقًا ومطلوبًا أساسيًا، أدّى ذلك إلى ربط كلّ النظم الاجتماعيّة والاقتصاديّة الرسميّة والأهلية بها، وهذا من أبرز مظاهر تغليب الحياة المادّية على سائر أبعاد الحياة البشرية الأخرى. يصف شوماخر، مؤلّف كتاب «الصغير جميل»، هذه الحالة بـ«ديكتاتورية الاقتصاد». ونحن أيضًا اعتمدنا هذا الوصف في كتابنا. ولا شكّ في أنّ الاقتصاد بات يشكّل الديكتاتور الأكبر في العالم المعاصر. فهو الذي يصوغ الأنظمة والعلاقات الاجتماعية، ويخيطها على مقاس حاجاته الذاتية.

نقرأ في أحد الكتب المهمّة جدًّا في التعرّف إلى الإمبريالية: «إنّ التركيبة الاقتصادية الحديثة، والظروف المستجدّة، فرضت نموذج الدولة التي تؤيّد البرجوازية والرأسمالية، وتخدمها بتأمين مصالحها وزيادة أرباحها؛ لكنّ أهم تغيير طال بُنية الدولة يتمثّل في الدمج الكامل بين رأس المال وأصحابه وبين الإدراة الرسميّة. وبعبارة أخرى: اعتماد الدول والحكومات على التجّار في إدارة البلاد. والولايات المتحدة هي المصداق الأوضح لمثل هذا النمط من الإدارة. يقول جون جوي، أحد كتّاب دستور نيويورك وأوّل رئيس للمحكمة العليا في الولايات المتحدة، في الأيام

الأولى من ولادة الجمهورية في أمريكا، بالحرف الواحد: يجب أن تكون السلطة في أيدي أولئك الذين يملكون ثروات البلد»[1].

وينبغي الالتفات إلى أنّ هذا الكلام هو القاعدة وليس الاستثناء الخاصّ بالولايات المتّحدة الأمريكيّة، وذلك أنّ الرأسمالية أحكمت سيطرتها -في ما عدا إيران الإسلاميّة- على المعمورة كلّها، وهي التي ترسم ملامح الحياة على سطح الكرة الأرضيّة. ولا يُستثنى من هذه الصفة حتّى الاتحاد السوفياتي، فهو الآخر من تجلّيات الإمبريالية، غاية الأمر أنّ ثروته مملوكة لجهة واحدة هي الدولة التي تعدّ نفسها ممثّلة لطبقة البرولتاريا. فحضارة العصر هي حضارة انبثقت من الرأسمالية، وعلينا ألّا نتوقع، في أيّ بقعة في العالم، أن يكون الوضع مغايرًا. فالأنظمة الاجتماعية الحديثة كلّها حصيلة سيطرة الاقتصاد على كل نواحي الحياة البشرية. ولتأييد صحّة هذا التقويم، نلقي نظرة سريعة إلى النُّظُم الاجتماعية، والأجهزة الحكومية والمؤسسات التابعة للدولة، والمنشآت الخاصة، والأسواق والمصانع والمصارف. والميدان الذي قد يُشكّ في خروجه عن هذه القاعدة هو النظام التعليميّ والنظام الصحّيّ، في المدارس، والجامعات والمستشفيات. ونؤجّل البحث عن النظام الصحّي إلى محلٍّ آخر. ونخصّص هذا الفصل للبحث في النظام التعليمي الذي نرى أنّه هو أيضًا محكومٌ لاستبداد الاقتصاد وديكتاتورية رأس المال. السؤال الذي افتتحنا به الفصل يتصل مباشرةً بالمقصود من التعليم.

ففي الأدبيّات الإسلاميّة تدلّ كلمة تعليم على نقل المعرفة من المعلّم إلى المتلقّي، وتستخدم كلمة تربية في ما له صلة بالأخلاقيّات. والتربية والتعليم من المفاهيم القرآنية والحديثيّة. ولهذين المفهومين في المعجم

---

(1) حاتم قادري، **معرفة الإمبريالية وموقف الإسلام**، ص 71-72.

الاصطلاحيّ الإسلاميّ لهما غاية هي التكامل الأخلاقيّ أو ما يصبّ في خدمة هذا الهدف. والهدف من التربية التربية على مكارم الأخلاق، على حدّ ما ورد في الحديث الشريف عن النبيّ (ص): «إنّما بُعثت لأتمّم مكارم الأخلاق»، كما إنّ الهدف من التربية أيضًا هو التخلّق بأخلاق الله تعالى، ومحاولة تحقيق صفاته عزّ وجلّ في النفس الإنسانيّة. فهل يهدف النظام التعليميّ الغربيّ إلى هذه الغايات؟ إذا كان كذلك، فلا نرى بأسًا من وصفه بأنّه نظام تعليم وتربية، وإن لم يكن كذلك فلا يمكن التعبير عنه بهاتين الكلمتين بما يحملان من معناهما في الأدبيّات الإسلاميّة.

يبدو لنا أنّ نظام التعليم المعاصر لا يبتغي تحقيق الأهداف الإسلاميّة المشار إليها أعلاه. ولا يوجد أيّ قانون يمنع من استخدام الكلمات القديمة في معانٍ جديدة. وقد حصل مثل هذا الأمر، أي تغيير المعاني، مع كلمات ومفاهيم كثيرة. فنحن المسلمون، نستخدم عددًا من الكلمات في أدبيّاتنا المعاصرة في غير معانيها الحقيقيّة، والأمثلة كثيرةٌ منها: العلم، والعقل، والإرادة، والبحث، والسياسة، والأمّـة، والدولة. فقد جرت عادة الناس على استخدام الكلمات في معانيها المعاصرة، ولا أحد يلتزم باستخدام الكلمات بحسب المعاني المدوّنة في قواميس حقبة تاريخيّة ماضية. وهذه هي المشكلة. وعندما ندّعي الرجوع إلى القرآن ومبادئه، وبالمناسبة لأجل هذا نوصف بأنّنا أصوليّون، عندما ندّعي الرجوع إلى القرآن ينبغي أن نعمل بالتدريج على التوفيق بين معجمنا الثقافيّ والفكريّ وبين المعجم القرآنيّ، فنعيد إلى مصطلحاتنا معانيها القرآنيّة. والأمر نفسه يقال عن السنّة الشريفة. وإنّ مثل هذا الأمر سوف يتحقّق بالتأكيد بعد مدّة من الزمان.

ما هو الهدف الأساس للنظام التعليمي في الغرب؟

النظام التعليمي السائد في العالم يحاكي النموذج الغربي. ومن المؤسِف أنّك لا تجد من يسأل عن خلفية هذا النظام التعليميّ، ليعرف هل

بُنِي على أساس تحقيق التكامل الأخلاقيّ للإنسان، أم بُنِي لأجل أهداف وغايات أخرى؟ بل لا تسنح الفرصة بطرح مثل هذا السؤال، وذلك أنّ التنمية الاقتصاديّة صارت هدفًا أثيرًا للأمم والشعوب، والنظام التعليميّ الغربيّ من المقدّمات التي أسهمت في تحقيق هذه التنمية.

هل ثمّة من يشكّك في صحّة هذا الأمر؟ لا يحتاج اكتشاف العلاقة بين النظام التعليميّ وبين التنمية الاقتصاديّة إلى الكثير من التأمّل، ولكن مع ذلك يفترض أكثر الناس حتّى بعض أهل الاختصاص، أنّ هدف النظام التعليميّ في المدارس والجامعات هو التربية والتعليم. ولأجل هذه الغفلة العامّة، أقترح على القارئ الكريم هدفًا آخر للنظام التعليميّ، لنرى معًا هل يتغيّر هذا النظام أم يبقى على حالته التي هو عليها؟ مثلًا لو جعلنا هدف التعليم هو تأمين المصالح الأخرويّة، بناء على التوصية الإسلاميّة التي تقول: «وليكن... همّك في ما بعد الموت»[1]. فماذا يحصل لو اعتمدنا بيننا النظام التعليمي على أساس الاعتقاد بالآخرة وجعل هذه العقيدة محورًا؟ ألا يؤدّي هذا الأمر إلى تغيير المقرّرات التعليميّة ومحتوياتها؟ هل تتحوّل الجامعة إلى ما يشبه الحوزة العلميّة في نظامها التعليميّ ومقرّراتها؟

يبدو لي أنّ الجواب واضحٌ، وهو أنّنا لو اعتمدنا عقيدة المعاد محورًا أساسًا، سوف يطرأ كثيرٌ من التغيير على النظام التعليميّ، وسوف تقترب الجامعات والمدارس إلى درجة كبيرةٍ من الحوزات العلميّة، مع بعض التغييرات الطفيفة. ولو فعلنا العكس في الحوزات العلميّة، وجعلنا الهدف والمحور الأساس لنظامها التعليميّ التنمية وفق الطرائق والمبادئ التي استجدّت بعد الثورة الصناعيّة، فإنّنا سوف نصل إلى ما هو معمولٌ به حاليًّا في المدارس والجامعات.

(1) الإمام عليّ بن أبي طالب، **نهج البلاغة**، قسم الكتب، الكتاب 22.

والنقطة الدقيقة هنا هي أنّه متاحٌ لنا في مرحلة الدراسات العليا اختيار الحوزة لمتابعة الدراسة فيها، واتّخاذ التربية والتعليم بمعناهما القرآنيّ هدفًا لنا وغايةً، وأمّا في مرحلة الدراسة التمهيديّة فإنّ مثل هذا الأمر غير متاح، حيث إنّ التعليم وفق النظام الغربيّ ممرٌّ إجباريٌّ لا يمكن الفرار منه.

يؤدّي تغيير الأهداف إلى تطوّرين أساسيّين في النظام التعليميّ، هما: تغيير بعض المقرّرات الدراسيّة، وتغيير طرائق التعليم. وللوعي الكامل بهذا التحوّل يمكن النظر إلى كلٍّ من الجامعة والحوزة العلميّة، من حيث تغايرهما في الأهداف والغايات، والمقارنة بينهما من حيث الموادّ الدراسيّة والمقرّرات ومن حيث طرائق التعليم. وأوّل ما يظهر الفرق في مسألة الشهادة ومحوريّتها في الجامعة. فالسعي لنيل الشهادة الجامعيّة هو الهدف الذي يبتغيه نظام التعليم الغربيّ، من جهة أنّ كلّ الآثار والنتائج رُبِطت بنيل الشهادة، من الوظيفة والمنصب، إلى المقام الاجتماعيّ والراتب وغير ذلك.

وفي ظلّ هذه الظروف كيف يمكن تجنّب جعل الشهادة غايةً؟ فلو غيّرنا الهدف وحوّلنا الشهادة إلى أمرٍ ثانويٍّ سوف يتبدّل المشهد، وسوف يقلّ عدد الواقفين في الصفوف بانتظار النجاح في امتحانات الكنكور. وسوف ينصرف عددٌ كبيرٌ عن الدراسة إلى أمور ربّما يرونها أجدى لهم وأكثر نفعًا. والدليل على هذا المدّعى أنّ البيئات العشائريّة يقلّ إقبالها على مقاعد الدراسة والسبب ليس زهد هؤلاء الناس في العلم والمعرفة، بل السبب هو أنّ المقام الاجتماعيّ لا يتوقّف تحصيله على نيل الشهادة الجامعيّة. ولست أنكر أنّ القرى والأرياف لا تكابد الفقر الثقافيّ؛ ولكنّي أدّعي أنّ الفقر الثقافيّ لا يرتفع بفتح المدارس فحسب. الفقر الثقافي من نتائج البعد عن الحقّ، وهو موجود في المدن أكثر من وجوده في القرى والأرياف.

إيفان إيليتش مثقّفٌ غربيٌّ عنده بعض النظريّات القريبة من الحقّ والحقيقة، حتّى لو كنّا لا نوافق على شعاره الذي رفعه وهو شعار «تعليم من دون مدرسة». لكنّ الرجل فهم بشكلٍ جيّدٍ هذه العلاقة بين النظام التعليميّ الغربيّ وبين المدينة الفاضلة أي مدينةِ التنمية الاقتصاديّة.

يقول إيليتش: «ينبغي أن تُدرس قضيّة التعليم في إطار جامعٍ في مستوى الأيديولوجيا المعاصرة الحاكمة على العالم، حتّى تظهر أهميّتها. هذه الأيديولوجيا أو ربّما ما يمكن تسميته بالدين الجديد الذي أنتجته الدول الصناعيّة المتقدّمة، ومع الأسف تلهث خلفه البلدان النامية بطريقة جنونيّة، في هذا الدين جُعِلت التنمية الاقتصادية هي الهدف الأوّل والأخير. وتكشف المشاهدة عن أنّ هذا الهدف هو أقصى أماني البلدان المتقدّمة وأبعد طموحات الدول النامية. وقد أُلقِي عبء نيل هذا الهدف على عاتق «العلم» الذي عُدّ القنطرة الحصرية دون منازع. وفي نهاية مطاف التنمية نصل إلى الاستهلاك الذي لا حدّ له. وهذه النزعة الاستهلاكية هي السمة المميّزة للمدينة الفاضلة المبتغاة وهي منتهى الكمال البشريّ ولعلّ هذه الغاية توضع محلّ الخلود الذي كان غاية لعصر ما قبل العلم الحديث»[1].

وليس في وصف النزعة الحاكمة على الفكر الغربيّ بأنّها دين جديد الكثير من المبالغة، فمن ينظر إلى الإنسان المعاصر يشعر بدرجة عالية من الإصرار على الوصول إلى الجنّة الموعودة في الكتب السماويّة. ونحن نعلم أنّ البحث عن الكمال من أصول الفطرة الإنسانيّة التي أودعها الله في الإنسان، ولولا تصديق البشريّة المعاصرة بأنّ كمالها في التنمية الاقتصاديّة، لما كانت تسعى إلى نيل هذه التنمية وتبذل الغالي والنفيس في سبيل الوصول إليها.

(1) إيوان إيليچ، قتل عام پزشكى در پزشكى آفت زا، ص73ـ74.

ولمعرفة طبيعة النظام التعليمي السائد، ينبغي النظر في أسباب هذا الجنوح العام نحو التنمية الاقتصادية؛ لأنّ المنظومة التعليمية وُضِعت، أساسًا، بهدف تأمين متطلّبات التنمية الاقتصادية. ولولا هذا النظام لما استطاعت الحضارة الغربية الوصول إلى ما وصلت إليه حتّى الآن في مجال التنمية.

هل يصل الإنسان إلى كماله، عندما يدخل «فردوس التنمية الاقتصاديّة»؟ إذا كان الأمر كذلك فلا بدّ من السير في ركب الحضارة الغربية واعتماد نظامها التعليميّ دون غيره من النظم، ولا ينبغي الشكّ في أهميّة هذا النظام المعتمد في الغرب. العلوم المعاصرة تكرّس هيمنة الإنسان على الطبيعة، وتساعده على التحكّم بها والمزيد من استغلالها. وتشترك في هذه النقطة العلوم الإنسانيّة مع العلوم الطبيعيّة. ومن هنا نجد أنّ التلميذ، بعد التحاقه الإلزاميّ بالمدرسة، يدرس أوّلًا الرياضيات التي هي صورة العلوم المعاصرة، ثمّ يدرس بعدها سائر العلوم كالرياضيّات والهندسة التحليليّة، والفيزياء والكيمياء، والإحصاء والحساب، ومنهجيّة العلوم التي استُعير لها اسم الفلسفة في هذا العصر. ويتخرّج بعد مدّة وقد ربط بعض هذه العلوم ببعضها الآخر.

ما هو الهدف المقصود من رحلة التعليم الطويلة؟ وهل سيتخرّج المنهدس بعد سنواتٍ من الجدّ والاجتهاد متّصفًا بالأخلاق الحسنة، وسوف يكون مصيره الجنّة؟ لا نستطيع الجزم بمثل هذا الأمر؛ بل إنّ طرح السؤال قد يكون أشبه بالسخرية، فكلّنا نعلم أنّ الجنّة ليس فيها بابٌ مخصّصٌ للمهندسين ولا آخر للرياضيّين. فهذا النظام التعليميّ لم يصمّم بهدف التربية الأخلاقيّة، وإنّما هدفه الأثير هو تعليم المهارات الكافية الفنيّة اللازمة للكوادر العاملين في الصناعة وغيرها.

وهكذا عُدنا إلى المربّع الأوّل وإلى السؤال الذي انطلقنا منه، والهدف

من طرح هذا السؤال هو بيان العلاقة الوثيقة بين النظام التعليميّ المعاصر وبين التنمية الاقتصاديّة التي تحوّلت إلى يوتوبيا البشرية في عصرها الراهن.

إنّ النظام التعليمي المعتمد حاليًّا معلولٌ للنزعة العامّة للبشريّة نحو التنمية الاقتصاديّة، بمعناها المقصود منذ بداية بحثنا حولها. والعلوم التي تحظى بالاهتمام في هذا النظام هي العلوم التي تمهّد السبيل للإنسان لتسخير الطبيعة واستغلال مواردها إلى أقصى درجة ممكنة. وإذا أردنا استمرار هذه المسيرة في التعامل مع الطبيعة، فلا بدّ من متابعة الخطى وفق النظام التعليميّ الراهن؛ لأنّ الحاجة إلى المتخصّص والتقنيّ الماهر هو أهم العلل الوجوديّة لهذا النظام. ولطالما سمعتم عن الحاجة إلى العدد الفلانيّ من المهندسين في خطط التنمية التي تدوّنها الجهات الإدارية المتخصّصة في الدول. وكأنّ المهندس آلةٌ لا روح فيها ولا معنويّات حتّى يقاس المهندسون بالأعداد والأرقام. وهل المهندس الذي تريدونه غاسل موتى يتعامل مع جثث هامدة لا روح فيها ولا يتميّز المؤمن منها من الكافر. وكأنّ المهندس شخصٌ تقنيٌّ محايدٌ لا يميّز بين النظام الإسلاميّ وبين النظام البهلويّ.

يسعى النظام التعليمي الغربي لتنشئة أشخاص من هذا الصنف. وقد حقّق نجاحاتٍ باهرة في هذا المجال. يقول إيفان إيليتش: «سوف تقوى المؤسّسات في المدى المنظور لشعار التنمية الاقتصاديّة، ويتعمّق الاغتراب عن الذات الإنسانيّة، إلى درجة تسمح لهذه المؤسسات بخلق حاجاتها والتخطيط لإشباعها. وبحسب السعادة الأبديّة القادمة سوف يكون معنى العطش الحاجة إلى الكوكا كولا، ومعنى النقل حيازة سيّارة شخصيّة تسير بسرعة البرق، وسوف تُملأ أوقات الفراغ بمشاهدة برامج معيّنة مسبقًا، وسوف تكون السياحة معادلًا للنزول في فنادق تغصّ بروّادها، كما إنّ التنزّه

سوف يأخذ معنى الهجوم الشبيه بهجوم القطعان على الأماكن التي تقنع الدعايةُ الناسَ بارتيادها»[1].

«ثمّ إنّ المجتمعات والدول تُصنّف على أساس الناتج الإجماليّ المحلّي، وسوف يُضاف لاحقًا إلى هذا المعيار معيارٌ آخر هو الناتج الإجمالي المحلّي لعدد المتخرّجين من النظام التعليميّ. ولكنّ المتخرّج على هذا النحو، ماذا يمكنه أن يفعل سوى أن يكون في خدمة أغنياء العالم؟ وما أكبر كلفة هذا الإنتاج! إنّ كلفة التخرّج من إحدى الجامعات في الولايات المتّحدة تعادل خمسة أضعاف متوسّط الدخل ليس لسنة واحدة بل لمدى العمر، بالنسبة إلى عدد لا يُستهان به من العاملين في العالم، قد يبلغون النصف سكّان الكرة الأرضيّة. فقيمة المتخرّج في أمريكا اللاتينيّة تعادل 350 مرّة قيمة مواطنه العاديّ ذي الدخل المتوسّط. وإنّ قيمة المتخرّجين تدمغ على جباههم، وهذا مؤشّرٌ دالٌّ على أنّ العلم في عالمنا المعاصر يُقاس بالنقد وبالنقد وحده. وجامعات هذا العصر لم تعد جامعات للفكر والأخلاق واحتكاك الثقافات. والبحث والتدريس وفق المنظور المعتمد لشعار التنمية الاقتصاديّة، شكلٌ من أشكال التصنيع الذي تؤدّيه الجامعات»[2].

«التضحية بمقام الإنسان وحيثيّته وكرامته تحت أقدام الصنم المسمّى بـ«العلم والتقنيّة» هي الهديّة التي قدّمتها حضارة البنك للإنسان. والمدرسة هي الجهة المكلّفة بإنجاز المراسم... وإنّ فشل التجربة الكوبيّة في صناعة الإنسان الجديد في المدرسة درسٌ فيه الكثير من العبر. فالجامعات تخرّج في كلّ عام عددًا كبيرًا من الأشخاص الراغبين في نيل مستوى أعلى من الاستهلاك. ولم تنجح الحكومة الكوبيّة في تغيير رؤية هؤلاء الخرّيجين

---

(1) إيوان إيليچ، **قتل عام پزشكى در پزشكى آفت زا**، ص87.

(2) المصدر نفسه، ص88.

ولا في التخفيف من نزوعهم نحو الاستهلاك، على الرغم من البرامج الكثيرة التي نظّمتها، بدءًا من تشغيلهم في الأعمال اليديوية في المصانع، وصولًا إلى تجنيدهم في العمل في مزارع السكّر. وفي الوقت نفسه تعجز الجامعة عن تدريب العدد الكافي من هؤلاء الأشخاص. والأشخاص الذين يخضعون للتعليم والتدريب الجامعيّين يتخرّجون وهم لا يحملون الروحية المحافِظة والثوريّة التي تحاول الدولة عبر الجامعة ضخّها في نفوسهم. والمشكلة ليست في المعلّمين، وإنّما في أنّ حكومة ثوريّة تريد إنجاز خطّتها التربويّة بواسطة مؤسسة تخدم البرجوازيّة العالمية»[1].

ولست في مقام من يقدّم الإرشادات إلى الجمهوريّة الإسلاميّة. والإمام الخمينيّ (ره) هو الذي رسم للنظام التعليميّ مساره، عندما دعا إلى الوحدة بين الحوزة والجامعة، وإذا سارت الأمور كما أراد فلا داعي للقلق على المستقبل. ومن المؤشّرات المبشِّرة تسميتنا جبهات القتال بـ«جامعة الجبهة»، وإطلاقنا على الإمام الخمينيّ (ره) لقب «معلّم الثورة»، لأنّ هذه المؤشّرات تدلّ على ثقافة مختلفة يستند إليها التعليم. ونتمنّى ونأمل أن تكون مدارسنا وجامعاتنا محلًّا للتربية والتعليم بالمعنى الكامل للكلمة. إذا صدقت التوقّعات فإنّ مستقبل الثورة سيشهد تحوّلات عميقة في النظام التعليميّ، ولمّا كان مثل هذا الأمر مرهونًا بتعريف للعلم يختلف عن التعريف الغربيّ فإنّنا سوف نكمل رحلتنا مع النظام التعليميّ الغربي لمزيد من المعرفة به، ولمزيد من تجنّب إشكاليّاته.

(1) المصدر نفسه، ص91_92.

النظام التعليمي الغربي
كنتيجة للفصل بين العلم والدين

الاقتصاد بمعناه المعاصر، هو السلطان الذي لا منازع له في هذا العصر. وهو القطب الذي تدور حوله رحى الأنشطة السياسية والاجتماعية والعلمية والثقافية والفنيّة. ويبدو النظام التعليميّ، للوهلة الأولى، من الميادين القليلة المتحرّرة من نير الاقتصاد الحرّ، إلّا أنّ الواقع ليس على هذا النحو، فهو بدوره يرزح تحت وطأة الهيمنة الاقتصادية. وبإنعام النظر، سيتجلّى لنا أنّه أداة من أدوات تكريس التنمية الاقتصادية. ومنهج التعليم مبنيٌّ على أساليب وطرائق تخدم النظرة الاقتصادية إلى كلّ شيء. ولو غيّرنا هذه الطرائق لتغيّر مفهوم العلم والتربية.

ولتوضيح صورة هذه الحقيقة نستعين بالمقارنة بين نموذجين، أوّلها مبنيٌّ على الرواية المنقولة عن الإمام عليّ (ع): «**وليكن همُّك في ما بعد الموت**». والنموذج الآخر هو النموذج الذي ينطلق من جعل المعاش لا المعاد هو الهمّ الأوّل والأخير. فاعتماد النموذج الأوّل سوف ينتج نظامًا علميًّا قريبًا من النظام المتّبع في الحوزة. بينما النتيجة التي يكشف عنها النموذج الثاني هي نظام الجامعات المعاصرة.

لا يمكننا الموافقة على نظام التعليم والتربية إلّا إذا كانت مخرجاته

تنمية اقتصاديّة تصبّ في خدمة التكامل المعنويّ للإنسان. فهل تحقّق التنمية الحاصلة من النظام التعليميّ المعمول به حاليًّا مثل هذا الهدف؟ والجواب عن هذا السؤال واضحٌ إلى درجة كبيرة، وهو النفي. وما وضع البشريّة الحاليّ إلّا نتيجة من نتائج هذا النظام التعليميّ المبنيّ على الخلفية الفكرية والثقافية التي أوضحناها بطرقٍ شتّى حتّى الآن.

الفكر الغربيّ المعاصر يرى أنّ مفهومَي «التنمية» و«التكامل» مترادفان متّحدا المعنى. ولا يتّفق الفكر الإسلاميّ مع الغرب في هذه الرؤية. فالتكامل في الإسلام هو التكامل على صعيد المعنى، ويصل الإنسان إلى أرقى درجات الكمال عندما يحقّق في نفسه أعلى درجة من درجات العبوديّة لله تعالى. أمّا تكامل الغرب فإنّه يقع في محلٍّ آخر تمامًا. ومن الواضح أنّ العبوديّة لا تتوقّف بالضرورة على التنمية الاقتصاديّة. مع الالتفات إلى أنّنا لا نرى التناقض بين العبوديّة والتكامل المعنويّ وبين التنمية الاقتصاديّة، بل يمكن الجمع بينهما، وقد قدّم لنا القرآن صورًا عدّة عن اجتماع التنميتين في مشاريع بعض الأنبياء. ومركز السؤال ليس عن التنمية الاقتصاديّة مطلقًا، بل عن التنمية الاقتصادية المعاصرة بمعناها المعتمد في الغرب وتبعًا له في أكثر زوايا المعمورة.

جرت العادة على وصف الغرب بأنّه العالم المتطوّر والمتقدّم. وقد عُرِف الغرب بهذه الصفات في بلادنا منذ ما يزيد على المئة سنة أو أكثر. فمنذ أمدٍ بعيدٍ، جرى على ألسنتنا وصف الشعوب والبلاد الغربية بأنّها شعوبٌ راقية وبلادٌ راقيةٌ. وراقية من الترقّي بمعنى الصعود والعروج.

يفترض الفكر الغربيّ أنّ الإنسان في حالة تقدّم دائم، والبشريّة تسير بالضرورة إلى الأمام، فكلّ مرحلة من مراحل تاريخ البشريّة أكثر رقيًّا وتكاملًا من سابقتها، ويتجلّى هذا التكامل بحسب النظرة الغربيّة في التقدّم التقنيّ والتنمية الاقتصاديّة. فعندما نصف الغرب بأنّه متقدّمٌ فهذا يعني أنّنا

نوافق على هذه المبادئ كلّها، وعلى هذه الصيرورة التاريخيّة والفكريّة. فهل نقبل هذا ونحن واعون له؟

وقبل متابعة البحث في هذه النقطة، نلفت النظر إلى أنّ كلّ الغربيّين الذين كتبوا في تاريخ الحضارة ينطلقون من هذه النظرة، وهنا أشير إلى ويل ديورانت وتوينبي. والنظرة الحاكمة على منهجيّة هذين المؤرّخين وغيرهما هي النظرة الاقتصاديّة. وكفى بهذه الإشـارة دليلًا على خطورة الدور الذي يؤدّيه الاقتصاد في عصرنا. وإلا فما المبرّر للتأريخ للإنسانيّة على ضوء الاقتصاد. فإذا كنّا لا نقبل ما تقدّم ولا نؤمن به، فلا يصحّ لنا وصف الشعوب الغربيّة بالراقية الأمر الذي يكشف عن الاعتقاد بالترادف بين الرقيّ والتكامل، وبين التقدّم الاقتصاديّ. فالإنسان الكامل، بحسب رؤيتنا الفكريّة والثقافيّة هو الإنسان الذي تحقّقت فيه أعلى درجة ممكنة من الصفات الإلهيّة، وهو الإنسان الذي نال مقام القرب وحظي به.

كلمة «اقتصاد» ترجمة لكلمة «economy» الإنجليزية. وفي تصنيف أرسطو للعلوم، يُعدّ «تدبير المنزل» أو الاقتصاد الجزئيّ جزءًا من من علم «السياسة». وكلمة اقتصاد في اللغة من الفعل «قصد»، وتعني هذه المادّة الاعتدال والتدبير في الإنفاق. ومن غرائب الثقافة المعاصرة أنّ الاقتصاد بما هو علمٌ معروفٌ في هذه الأيّام محكوم لنظرة مبنيّةٍ على النزوع نحو الاستهلاك والمزيد من الإنفاق، وليس علمًا يهدف إلى تدبير المعاش وإدارة أمور الحياة باعتدال وتوفير.

وهنا أيضًا، نعود ونذكّر بأنّ الرفاه المادّي ليس أمرًا مذمومًا، في حدّ نفسه. والدليل على ذلك أنّ الإمام عليًّا (ع) قد صرّح في نهج البلاغة، في رسائله إلى ولاته بأنّ من مهامّهم تأمين عيشٍ كريم للمولّى عليهم. لكن من حقّنا أن نسأل: هل التنمية الاقتصاديّة والرِّفاه الماديّ مرادفان للتكامل الإنسانيّ؟ أضف إلى هذا أنّ ما يُسمّى اليوم رفاهًا وعيشًا كريمًا أبعد ما

يكون عن الاعتدال، بل هو شكلٌ من أشكال الإسراف والإفراط في البحث عن اللذّات الماديّة.

ونستنتج ممّا تقدّم كلّه أنّ التنمية الاقتصاديّة ليست معبرًا إلزاميًّا للكمال الإنسانيّ، وأنّ علينا أن نتبع منهجًا تعليميًّا يحقّق لنا الكمال. فالنظام التعليميّ السائد في بلادنا يهدف إلى التنمية الاقتصادية قبل أيّ شيء. ويجب القول، مرّة أخرى، إنّ الاختلاف بين هذين النظامين يعود إلى الاختلاف في الغايات؛ فغاية النظام التعليميّ والتربويّ للحوزات العلمية هي التفقّه في الدين والوصول إلى الكمال الإلهيّ، بينما غاية النظام التعليميّ السائد هي تربية الكوادر المتخصّصة التي تحتاج إليها الحضارة الغربيّة. والفرق بين هذين النظامين نابعٌ من فصل العلم عن الدين، ففصل الدين عن الحياة الاجتماعيّة وشؤونها، بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والعلم، في الفكر الغربيّ، بات أمرًا لا يمكن تحاشيه. وجرّاء تداعيات هذا الفصل اقتصر عمل الحوزات العلمية على التعليم والتربية الدينية والروحية فقط. فمنذ أكثر من قرن، لم تعد الحوزات تدرّس الرياضيات والهندسة وعلم النجوم والطبّ والسياسة، بينما في الماضي كانت هذه المواد تدرّس في الحوزات؛ لكن ليس من زاوية المفهوم الغربيّ. إنّ الحضارة الغربية، وما انطوت عليه من فصل العلم عن الدين، قد غيّرت بنيويًّا مفهوم العلم إلى درجة أنّه لا يمكننا القول إنّ مفهومنا الحديث للهندسة والفلك والطبّ والسياسة، وسائر العلوم، هو المفهوم نفسه الذي كان شائعًا عند القدماء. وعلى سبيل المثال: فإنّ الطبّ المعاصر ليس نسخة متطوّرةً عن الطبّ القديم. فالطبُّ الحديث قائمٌ على أسس مختلفة جذريًّا مع الطبّ القديم، حيث كان القدماء يعتبرون الإنسان جزءًا من الطبيعة. ومن هذا المنطلق كانوا يعطون أهمية كبرى لباطن الإنسان باعتباره وحدة متماسكة مع الطبيعة، ومن أجل هذا كان الإنسان عندهم شبيهًا بالطبيعة وطبائعها

الأربع: الحرارة/ الجفاف، والحرارة/ الرطوبة، والبرودة/ الرطوبة، والبرودة/ الجفاف. وكانوا يحاولون تكييف باطن جسد الإنسان مع هذه الرؤية.

وهذا الأساس لم يستطع الطبّ الحديث إثبات بطلانه، بل على العكس من ذلك يبدو يومًا بعد يوم أنّه أقرب إلى الصحّة. وعلى أيّ حال، لا يمكن اعتبار الطبّ الحديث استمرارًا للطبّ القديم. فالطبّ القديم كان يقوم على أسس حِكْميّة مستوحاة من الإسلام أو منسجمة معه؛ ولذلك كان يُدرّس في الماضي في الحوزات العلمية. لكنّ الطبّ الحديث، لا يتّصف بهذه الصفات. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لا يمكن تدريس هذه العلوم في الحوزات العلمية؟

وينسحب هذا السؤال على سائر العلوم، كالرياضيات والهندسة. فهذه العلوم كلّها كانت تستند إلى مبادئ تختلف عن المبادئ التي تستند إليها العلوم المعاصرة. وكان بينها وبين المبادئ الدينيّة والفلسفيّة صلة وصل وثيقة. أمّا العلوم المعاصرة فقد انقطعت صلتها بهاتيك المبادئ، ولا يرجع ذلك إلى التخصّصية التي غلبت على العلوم؛ بل إنّ التخصّصية المفرطة في العلوم هي أثرٌ من آثار هذا الانفصال. ومن الواضح أنّ التطوّر الماديّ والصناعيّ مدينٌ لهذه التخصّصية.

الربط بين الحوزة والجامعة هو شكلٌ من أشكال وصل ما انقطع بين الدين والعلم من جديد؛ وليس الدين هو الذي يحتاج إلى تبرير علميٍّ، بل العلم هو الذي يحتاج إلى العودة إلى الابتناء على حقيقة العالَم.

وعلى هذا الأساس نقول: إنّ النظام التعليمي السائد في الجامعات هو نظامٌ «عَرْضيٌّ» أي أفقيٌّ، ولا يؤمّن التواصل العموديّ بين العلوم وموضوعاتها، وأمّا النظام التعليميّ المعتمد في الحوزة العلميّة فهو نظام طوليٌّ أي يغوص في العمق ولا يعوم على السطح. وأقصد أنّ المبنى

الأساس لكلّ العلوم التي تُدرس في الحوزة العلميّة هو الحكمة الإلهيّة الحاكمة على الوجود كلّه. الأمر الذي تفتقر إليه العلوم التجريبيّة المعاصرة، فلا يوجد خيطٌ يربط علمًا بعلمٍ.

كانت العلوم في أوروبا القرون الوسطى تُدرس على ضوء الفلسفة. أمّا اليوم، فالفلسفة، إن لم تُشَرْعِنْ نفسها علميًّا، ستُرمى في سلّة النفايات. لذلك، لم يبقَ للفلسفة، من دورٍ سوى البحث في منهجيّة العلوم الأخرى. والعلوم الإنسانيّة بدورها لا تستطيع لمّ شمل العلوم في بوتقة واحدة، ذلك أنّ العلوم الإنسانية، إذا تعالت على مسطرة الرياضيات والرصد الإحصائي، لن يكون لها أي قيمةٍ تُذكر؛ فالشرعية هي للعلم وحده. وأصبحت المعادلة (formula) من الصفات الذاتية للعلوم الحديثة. والمعادلة كما هو معروف، مصطلح رياضيٌّ؛ وعلم الرياضيات، كما هو سائد حاليًّا، بات بوّابة العلوم كلّها، بما فيها العلوم الإنسانيّة. وهذه الأخيرة ـ بغضّ النظر عن كونها قائمة على دعائم علم الإحصاء والرياضيات بشكل عام ـ لا تتناول ماهيّة الإنسان من جميع أبعادها. وهذه هي إحدى أهم خصائص العلوم الحديثة التي لا تهتمّ بماهيّات الأشياء وجواهرها. وآمل أن لا أُفهم خطأً فلست من معارضي التقدّم العلميّ والتقنيّ. ولا أقصد سوى الدعوة إلى العدل ووضع الأمور في مواضعها.

العلم المعاصر ينتج مجموعة من المعارف والمعلومات مقرونةً بأدوات ووسائل تسهم في خدمة هدفٍ محدّد هو السيطرة على الطبيعة واستغلالها؛ بل العبث بها. فلا يستحقّ العلم المتداول أكثر من هذه المنزلة ولا ينبغي رفعه فوق هذا المقام. وليس مقام العلم حيث يضعه عبدته ومؤلّهوه، من الوضعيّين وغيرهم. كما إنّنا في الوقت نفسه لا ننكر أهميّته ولا نجعله في محلٍّ أدنى من المحلّ الذي يستحقّ. والنظرة الصحيحة إلى العلم هي التي تسمح بالاستفادة منه، دون أن يترتّب على هذه الأضرار

التي تترّتب عليه نتيجة سوء استغلاله. والنظام التعليميّ المعاصر فيه عيوبٌ أخرى غير ما ذكرنا، وهي معايب ونقائص متفرّعة على هذه المشكلة الكبرى المشار إليها. وفي الغرب تيّارٌ فكريٌّ يرفع شعار «علم دون مدرسة»، ويستند دعاة هذا الشعار إلى عددٍ من العيوب ننتقد العلم لأجلها.

يقول إيفان إيليتش: «إنّ التعلّم والتعليم مسؤوليّتان فرديّتان؛ لذا يجب على كلّ من يمارسهما الشعور بالمسؤوليّة الفرديّة، لا أن يؤدّيهما بما هما مهمّة إداريّة أو بهدف الحصول على شهادة. ولا تتحقّق أيّ ثورةٍ تعليميّة دون حدوث انقلابٍ في النظرة إلى العلم. وبإنعاش الشعور بالمسؤولية، يمكننا إنهاء الاستلاب الجديد الناتج عن عملية فصل التعليم عن الحياة. وما يجب فعله هو ربط الإنسان ببيئته، لتكون هذه العلاقة منطلق التعليم»[1].

والتعلّم والتعليم في الحوزة العلمية ينطلقان من كونهما مسؤولية فردية، يلتزم بها الإنسان أمام الله. وهذا يفتح أفقًا أوسع بكثيرٍ ممّا ينظر إليه إيتليش. بينما النظام التعليميّ الرسميّ مبنيٌّ عمومًا، على التعلّم من أجل نيل الشهادة، وذلك أنّها المعبر الإلزاميّ للحصول على الامتيازات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

و«فصل العلم عن الحياة» هو نفسه الاعتراض الذي انبنت عليه الثورة الثقافيّة في إيران، فإنّ الطلاب المسلمين الذين كان لهم دورٌ مهمٌّ في انتصار الثورة كانوا يطمحون إلى ربط العلم بتيّار الحياة الواقعيّة، وتقريب النظام التعليمي إلى الناس، عن طريق الربط بين العلم والعمل. لكنّ المعضلة الأساس لا تكمن في هذا الأمر، وإنّما في النظام التعليمي الغربي برمّته؛ فهو نتاجُ فصل العلم عن الدين، وهو خللٌ عصيٌّ على الإصلاح. فيجب أن نؤسّس العلوم على الحقيقة، وهي المعتقدات الدينيّة الأساسيّة. وهذا هو

(1) إيفان إيليتش، قتل عام پزشكى در پزشكى آفت زا، ص94.

هدف الدعوة إلى الوحدة بين الحوزة والجامعة. وألفت انتباه القارئ الكريم إلى أنّ ما أقصده من وضع العلوم على أسس الحقيقة لا يعني إثبات الحقيقة الدينيّة للعالم بلغة العلم، فالدين في غنىً عن مثل هذه الإثباتات.

أمّا الانتقاد الآخر الذي يوجّهه إيليتش وأمثاله من المعارضين، فهو مسألة الإجبار على التعليم المدرسيّ. وربّما كان الأدقّ التعبير بإيجاب التعليم (من الوجوب)؛ وذلك لأنّه لا أحد يجبر أحَدا على التعلّم، بل الظروف الاجتماعيّة هي التي تفرض على الإنسان الذهاب إلى المدرسة أو إرسال أبنائه إليها، بعد ربط كلّ الامتيازات الاجتماعيّة بها. ولعلّ إيليتش لم يلتفت إلى أنّ المشكلة الأساس ليست في النظام نفسه. فإنّ كلّ حضارة من الحضارات تريد لنفسها البقاء والاستمرار تحتاج إلى فتح مجارٍ خاصّة للتعليم وإغلاق غيرها؛ والمشكلة إنّما هي مشكلة الحضارة الغربيّة المعاصرة التي توخّت أهدافًا وغاياتٍ محدّدة وتبنّت لنفسها نظامًا تعليميًّا يؤدّي لها هذه الأغراض.

كلّ إنسانٍ مُنصف، بمجرّد أن ينظر إلى التاريخ، سيوافق على أنّ هذا النظام التعليمي ما هو إلّا نتاج الثورة الصناعيّة. يقول إلفين تافلر، وهو أحد أبرز المدافعين عن الحضارة الغربية والإمبريالية الأمريكية، يقول في كتابه «الموجة الثالثة»: «مع تحوُّل العمل من الحقول والبيوت إلى المصانع، ظهرت الحاجة إلى إعداد الأطفال للعمل والعيش في المصانع. فقد أدرك المالكون الأوائل للمناجم والمصانع في إنجلترا الصناعيّة هذه الحقيقة التي تقول: لا يكفي عدد العمّال البالغين لإنجاز أعمال المصانع كلّها. لذا، يجب التوجّه نحو الأطفال وتجهيزهم للعمل في المصانع. وبالفعل، فقد حلّت هذه القوّة العاملة الجديدة الكثير من المشاكل العالقة؛ فظهرت بُنية مركزية أخرى في مجتمعات «الموجة الثانية»، ألا وهي التعليم والتربية الرسميّة.

إنّ برنامج التعليم والتربية العامّ الذي صيغ وفق نموذج المصنع

يتضمّن تعليم الكتابة والحساب وقليلًا من التاريخ والدروس الأخرى. هذا هو البرنامج الدراسيّ المعلن؛ ولكن يكمن وراء الكواليس برنامج دراسيٌّ أكثر أهمية من هذا البرنامج الذي ما زال سائدًا في معظم الدول الصناعية، يتضمّن ثلاثة دروس: درس إدارة الوقت، درس الطاعة، ودرس العمل المكرّر كالببغاء. فالعمل في المصانع يتطلب عمّالًا يحضرون إلى عملهم حسب التوقيت المحدّد، ويتلقّون أوامرهم من فوق، وفي النهاية ينفّذون الأوامر ويطيعون طاعة عمياء. ففي نهاية المطاف، تحتاج المصانع إلى نساء ورجال خاضعين كالعبيد للآلة أو للإدارة، ليكونوا مستعدّين على إنجاز أعمال مملّة دون تذمّر.

إذًا، منذ اجتياح الموجة الثانية (الموجة الصناعيّة) الدولَ الأوروبية، في منتصف القرن التاسع عشر فصاعدًا، حصل تطوّر ملحوظٌ في التعليم والتربية، حيث يذهب الأطفال، منذ سنٍّ مبكّرة إلى المدرسة، ضمن سنة دراسيّة طويلة، وتزداد طولًا مع تعاقب الأعوام (إذ إنّ فترة الدراسة في الولايات المتحدة قد ازدادت بين عامي 1878 و1954 بنسبة 35 ٪). وهكذا ازدادت السنوات الدراسية الإجبارية»[1].

ويستنتج تافلر ممّا تقدّم ما يأتي: «لو تفحّصنا جيّدًا ما قلناه أعلاه، فسنصل إلى أنّ الأسرة النواتيّة والمداراة على غرار المصانع هي جزءٌ لا يتجزّأ من منظومةٍ واحدةٍ متناسقة، تعدّ الشباب لتنفيذ أدوارهم في المجتمع الصناعيّ»[2].

صاغ المجتمع الصناعيّ نظامًا خاصًّا للتعليم والتربية يتوافق مع حاجاته ومتطلّباته. وقد انتشر هذا النموذج في مدارس العالم وجامعاته. وصار من ضروريّات الحضارة المعاصرة، إلزام الأطفال بالذهاب إلى

---

(1) إلفين تافلر، موج سوم، ص 41ـ42.

(2) المصدر نفسه، ص42.

المدرسة في السنوات الأولى من أعمارهم، وإجبارهم على الانفصال عن أسرهم، ما يقرب من العشرين عامًا؛ لإخضاعهم لتعليم يسهم قبل أيّ شيء آخر في استمرار هذه الحضارة ودوامها.

ومن هنا، لا ينبغي توهّم أنّ هذا النظام المعتمد حاليًّا هو نظامٌ حصريٌّ ومطلق للتعليم والتربية، بل هو نظامٌ مقبول في الحضارة التي ولد فيها، ولأجل تحقيق الأهداف التي بُني من أجل الوصول إليها. فلو تغيّرت الخلفية الحضاريّة لوجب تغيير هذا النظام والبحث عن نموذج آخر مختلفٍ. ومهما يكن من أمرٍ فقد حان الوقت لإلقاء نظرة إلى محتوى العلوم المعاصرة ومضمونها، ولو على مستوى بعض النظريّات الكبرى التي لها تأثيرها على مقام الإنسان ومسيرته ومساره.

القرد الجدّ الأعلى للإنسان: زعمٌ واهٍ

قد سمح المضمون العلمي للنظام التعليمي القائم على الفكر الغربي لنفسه، بكلّ وقاحة، أن يدسّ أنفه في القضايا كلّها، محلّلًا ومفسّرًا. وهو لم يدع صغيرة وكبيرة في العالم إلّا وأشبعها تنظيرًا؛ حتّى إنّه تناول الموجودات المجرّدة، كالملائكة، والموجودات الخيالية، كالغيلان والحوريّات... والاعتراض ليس على هذا الأمر في حدّ ذاته، وذلك لأنّ العلم دوره الكشف عن الواقع فإذا كان قادرًا فبها ونعمت. هذا من جهةٍ، ومن جهة أخرى كلّ حضارةٍ تعمل على إظهار خصائصها في مواجهة الحضارات الأخرى التي تختلف عنها أو تعارضها ومثل هذا الأمر متوقّعٌ من الحضارة الغربيّة فإنّها بطبيعتها الاستكباريّة تتفوّق على سائر الحضارات من هذه الناحية.

والعلوم الرسميّة ليس فقط لم تكتشف حقيقة العالم؛ بل إنّها بنسختها الغربيّة المعاصرة تتحوّل إلى حجابٍ للحقيقة، وتغرق الإنسان في رؤى كونيّة لا أوّل لها ولا آخر، وتحيط الإنسان بهالات من الأوهام والشكوك، وتجعله لقمة سائغة للفراغ والعدميّة. وسوف نحاول في ما يأتي البحث عن هذا الجانب لإظهار شيءٍ من محتوى العلوم الغربيّة التي نصفها بهذا الوصف.

لم تستطع حضارة من الحضارات عبر التاريخ السيطرة على سائر الحضارات وصهرها في بوتقتها، والهيمنة على غيرها، كما فعلت الحضارة الغربيّة في هذا العصر؛ فهي استطاعت تقريبًا تعميم نماذجها الثقافيّة والفكريّة على سائر الحضارات، ونجحت في ذلك إلى حدٍّ كبير. ولقد بلغ مدى التأثر بهذه الحضارة إلى درجةٍ أنّ عددًا كبيرًا من القرويّين الذين يقطنون في قرى إيران أو تركيا أو اليونان يرتدون الزيّ الأوروبـيّ الذي يلبسه أيّ مدنيٍّ يعيش في باريس أو نيويورك. ووصل هذا التأثير إلى اللغة وغيرها من مظاهر الحياة. وباتت المعايير الفكريّة، اليوم، في العالم كلّه تستمدّ شرعيتها من الفكر الغربي؛ فمثلًا، صار الطالب الصينيّ، يتطرّق إلى مختلف القضايا والمواضيع كما يتطرّق إليها الطالب من ولاية كاليفورنيا الأمريكية؛ فنظرتهما واحـدة في ما يتعلق بالتاريخ، والحضارة، والفن، والسياسة، والحياة، وتربية الأبناء، والحياة الزوجية، والطبّ، والروح، والجسد، والسماء، والأرض، على الرغم من وجود بعض الاختلاف، وهذا الاختلاف تجده في التفاصيل وليس في المبادئ الكبرى. ولا يختلف الحال في البلاد الإسلاميّة، والشرط الأساس هو أن يكون المواطن المسلم قد ذهب إلى المدرسة أو شاهد التلفاز.

وقد يستغرب القارئ ويسأل: أين المشكلة في هذا كلّه؟ أليس هذا من محاسن الحضارة الحديثة، التي أنقذت شعوب العالم من براثن التخلّف والجهل، ورفعت الخلافات التافهة، وجعلت العالم متشابهًا؟

وفـي الجواب نقول: لو أنّ منجزات العلوم الحديثة قائمة على الحقيقة، لتغيّرت الأوضاع، وتحوّلت كلّ الإدانات التي تُوجّه إلى الحضارة الغربيّة مدحًا وثناءً، على فتحها عيون البشريّة على الحقّ والحقيقة. ولكنّ السؤال الأساس هو: هل استطاع العلم الغربيّ تحرير الإنسان من الخرافة والجهل، أمّ أسقطه في مستنقع مختلف من الخرافات والجهالات؟!

وينبغي الالتفات إلى أنّ أحد أسباب الجرأة على طرح هذه التساؤلات هو انتصار الثورة الإسلاميّة، ما أدّى إلى الجرأة على العودة إلى القيم والجذور ثانيةً. ومن يحسب أنّ هذه الثورة تشبه سائر الثورات في طابعها السياسيّ مخطئ أيّما خطإٍ. فإنّ البعد الأبرز في هذه الثورة هو مواجهة الفكر الغربيّ على الصعيد الثقافيّ، وسوف تشهد السنوات الآتية مزيدًا من العودة إلى الأصول الإسلاميّة في مجالات شتّى، وسوف يقترن هذا الرجوع بتحوّل يطرأ على مناحي الحياة الإنسانيّة كلّها، وسوف نعيد بناء الحضارة الإسلاميّة على أنقاض الحضارة الغربية.

وثمّة من يعتقد أنّ الإسلام لا يُعارض المحتوى الذي يتضمّنه العلم الغربيّ، ويحاول إدخال هذه العلوم ومضامينها إلى النظام التعليميّ حتّى في الحوزة العلميّة. وبعض هؤلاء يستند بصورة سطحيّة إلى توصية الإمام الخمينيّ بالوحدة بين الحوزة والجامعة. ويفهم هذه التوصية على أنّها دعوة إلى إدخال العلوم الغربية إلى الحوزة العلميّة. والخطر الذي يترتّب على هذا الفهم هو أنّه سوف يؤدّي لاحقًا إلى تحوّل العلم الغربيّ إلى محكٍّ ووسيلة اختبار للعلوم الإسلاميّة والمعارف الدينيّة، فما طابق منها العلم الغربيّ احتفظنا به وما خالفه رميناه جانبًا. وهذا التصوّر يجد له أنصارًا في إيران وغيرها من البلاد الإسلاميّة، ويتبنّاه عددٌ كبيرٌ من الليبراليّين المسلمين. ومن هؤلاء تيّار بني صدر، ومجاهدي خلق، وحركة الحريّة.

ولو رجعنا إلى ما قاله إمام الأمّة، عند إعادة فتح الجامعات، لرأينا أنّ هذه القراءات الليبرالية تختلف جذريًّا عمّا دعا إليه في توصيته للوحدة بين الحوزة والجامعة: «فلتُفتح الجامعات، ولكن على هذه الجامعات أن تستفيد من الطاقات الموجودة في إيران، ولا سيّما الطاقات الموجودة في الحوزة العلميّة»[1].

(1) روح الله الخميني، **صحيفه نور**، ج22.

فهل يقصد الإمام الخميني الدعوة إلى تدريس علماء الحوزة هذه العلوم الإنسانيّة بمحتواها الفعليّ؟ لو كان الأمر كذلك، فما الداعي للاستعانة بعلماء الحوزات العلمية؟ لو تولّى علماء الحوزات العلمية مهمة تدريس العلوم الإنسانية في الجامعات، لأعادوا النظر في مضمون تلك العلوم، وأعادوا بناءها من جديد على ضوء المعارف الإسلاميّة. ولا شكّ في أنّ هذا الأمر سيؤدّي إلى تحوّلٍ معرفيّ عميق في مفاصل العلوم الإنسانية؛ تحوّلٌ بحجم ولادة نموذجٍ علميٍّ بديلٍ عن النموذج الذي يقدّمه العلم الغربيّ. هذه هي الغاية من الدعوة إلى الوحدة بين الحوزة والجامعة.

ومثل هذا التحوّل لا يتحقّق بإضافة بعض المقرّرات الدراسيّة الإسلاميّة إلى البرنامج الدراسيّ الجامعيّ، مع المحافظة على النموذج الغربيّ السائد فيها. هذا التحوّل المعرفيّ المطلوب يتوقّف على إعادة النظر في البرنامج التعليميّ كلّه ومراجعته من قبل أهل الخبرة في هذه العلوم وأهل المعرفة بالإسلام والمعارف الإسلاميّة. ولقد أكّد الإمام الخمينيّ على انطلاق هذه المراجعة من العلوم الإنسانيّة، والانتقال بعدها إلى سائر العلوم. ولا شكّ في إمكان مراجعة العلوم التجريبيّة بل وجوب فعل ذلك، فالاعتقاد بأنّ هذه العلوم مبنيّة على التجربة وحدها هو اعتقادٌ ساذجٌ، والحقيقة هي أنّ العلم الغربيّ كلّه مبنيّ على رؤية فلسفيّة ومعرفيّة غربيّة، قبل أن يُبنى على التجربة.

يقول أحد العلماء المعاصرين في هذا المجال: «صحيحٌ أنّ العلوم الطبيعيّة أُعطِيت صورة رياضيّة، وهي تُدرّس في المدارس والجامعات بغضّ النظر عن نتائجها وآثارها. ولكن وعلى الرغم من أنّها تُقدّم على أنها علمٌ نظريٌّ محايد، غير أنّ الواقع ليس على هذا النحو أبدًا، فهذه العلوم تُدرّس من أجل هدفٍ وغاية، وهي تستمدّ صحّتها من كونها تخدم الإنسان وتساعده على تغيير الأشياء وتبديل العالم المحيط به. وعليه، يمكن القول

إنّ هذا العلم بحسب الاصطلاح التقليديّ هو علمٌ اعتباريٌّ وليس علمًا حقيقيًّا.

ما هي العلاقة بين العلم الحقيقيّ والعلم الاعتباريّ؟ العلم الحقيقيّ هو دعامة العلم الاعتباريّ، وقد برهن التاريخ ذلك. ولأنّ العلم الحديث اعتباريٌّ، فهو ينظر إلى الموجودات بعين الأعداد ولا يلتفت إلى ذات الأشياء وحقيقتها. إنّه ينطلق من رؤية فلسفيّةٍ، لكنّ نتائجه غير مستنتجة من الفلسفة»[1].

وإنّنا نسير في هذا الكتاب في طريق ينتهي بنا إلى النظر في ماهيّة العلوم الحديثة وحقيقتها. المحتوى العلميّ للنظام التعليميّ السائد في المدارس والجامعات هو مجموعة من الفرضيّات التي يتراكم بعضها فوق بعضها الآخر. وهي تُدرس وتبنى عليها النتائج، ويُتعامل معها بوصفها مسلّماتٍ، حتّى لو لم يحصل التحقّق منها. وقبل مناقشة هذا الموضوع يجدر بنا دراسة بعض الأمثلة من هذه المسلّمات الواهية، لكي تتّضح ضرورة دراسته.

إحدى أهمّ هذه الأمثلة التي تضجّ بها الكتب الدراسية هي التحليلات الداروينيّة في ما يتعلق بتاريخ الحضارة. تفترض نظريّة داروين أنّ الإنسان يتحدّر من سلالات شبيهة بالقردة كانت تعيش على الأرض قبل الحقبة الجيولوجيّة الرابعة. وبعد ذلك التاريخ الموغل في القدم بدأ يأخذ الإنسان شكله الحاليّ وذلك منتصف الحلقة الرابعة، أي قبل ما يقرب من نصف مليون سنة. وتفيد هذه التحليلات أنّ المجتمعات الإنسانيّة الأولى كانت تعيش في حالة شبه اشتراكيّة. وفي ذلك العهد بدأ الإنسان باستخدام الأدوات. وكان يعيش على الصيد، ويلبس الثياب التي يصنعها من جلود

---

(1) رضا داوري أردكاني، **مقام فلسفه در تاريخ دوره اسلامى ايران**، ص24ـ25.

الحيوانات، وكان الناس يتواصلون بالإيماء والإشارات، مع بعض المقاطع الصوتيّة البدائيّة.

وفي المقابل نجد أنّ القرآن الكريم والأحاديث الصحيحة تفيد أنّ الإنسان يرجع نسبه إلى زوجين بشريّين هما آدم وحوّاء (ع). آدم هو أبو البشر ونبيّ الله وحجّته في الأرض. ويُفهم من نصّ التنزيل أنّ الله علّمه الأسماء التي لم يكن الملائكة على علم بها. والسؤال المطروح هنا هو: كيف نوائم بين رواية القرآن وبين رواية كتُب تاريخ الحضارة التي تدرّس في المدارس والجامعات؟

وأكثر من أعرفهم من الأصدقاء المتديّنين ليس لديه صورة واضحة عن هذا الشأن؛ فهم يتصوّرون آدم (ع) على هيئة رجل بدائي، يرتدي لباسًا من جلد الحيوانات، وهو يعدو خلف الحيوانات ليصطادها بعصاه؛ معاذ الله! وبعض المنصفين من هؤلاء يتهرّب من اتّخاذ موقفٍ يخدش قداسة النصّ الدينيّ، أو يخالف الآيات التي تتحدّث عن خلق الإنسان في القرآن. كيف يمكن للمسؤولين عن الكتب الدراسية تصديق هذه الفرضيّات المشبوهة والواهية، وترسيخها في المناهج الابتدائية والإعدادية والجامعات؟ ألم يسألوا أنفسهم، ولو لمرّة واحدة: هل حقًّا أن الحياة البشرية ابتدأت من مجتمعات اشتراكية تُشبه القردة؟ ماذا عن الآيات والأحاديث التي تعرّضت لهذا الموضوع، وكيف نفسّرها ونحلّلها؟ هل فكّروا في أنّ مسألة هذا التسلسل التاريخي لنشوء الإنسان وتطوّره لا تصحّ إلا بناء على نظريّة داروين. وبعبارة أوضح: لا يمكن الإيمان بهذه النسخة عن تطوّر المجتمعات البشريّة إلا إذا آمنّا بأنّ رحلة الإنسان التطوّريّة بدأت من ثدييات شبيهة بالفئران، وانتهت إلى ما هي عليه الحال اليوم، مرورًا بقردة الشمبانزي والترسير وشبه الإنسان الذي عُثِر عليه في جنوب أفريقيا. فهل ينسجم هذا النسب التطوّريّ مع ما ورد في القرآن والسنّة؟

يخطئ كثيرًا من يظنّ أنّ هذه الأفكار التطوّريّة تستند إلى حقائق علمية لا تُدحَض، وتؤيّدها مستحاثّات العصور القديمة التي عُثِر عليها في هذا المكان أو ذاك من الكرة الأرضيّة. وإذا ابتغينا الوضوح واستعنّا بأمثلة شارحةٍ، وإذا تجاوزنا عددًا من التعقيدات التي يذعن بها العلماء الغربيّون أنفسهم وسوف نشير إليها لاحقًا، ، ينبغي أن نقول لا دليل موثّق يسمح لنا بالاعتقاد باستناد نظريّة التطوّر إلى حقائق علميّة راسخة. وذلك أنّنا إذا أخذنا مثلًا عددًا من النماذج التي عُثِر عليها في الحفريات التي يجريها علماء الأنثروبولوجيا والآثار وهي إنسان جاوة، وإنسان بكين، وإنسان نياندرتال، وأخيرًا هوموسابيانس وهو الإنسان الحاليّ، وقدّمنا هذه النماذج إلى عالِمين، فإنّ كلّ واحدٍ منهما سوف يستنتج من اختلاف خصائص هذه النماذج شيئًا مختلفًا عمّا يستنتجه الآخر.

فمن يتبنّى النظرية الداروينيّة، سوف يقول: «أول الفسائل التي عُثِر عليها في جاوة بأندونيسيا. وقد أطلق اسم بيتكانتروب على بقايا عظام هي جمجمة وعظمة فخذ وفك وبضعة أسنان. وقد بنى بعض العلماء على هذه البقايا استنتاجًا حاصله أنّ هذا الإنسان البدائيّ هو الحلقة الوسطى بين الإنسان الحاليّ وبين الغوريللا من حيث حجم دماغه، وأنّه كان يمشي منتصب القامة. وقد عُثِر على مؤيّدات لهذه الاكتشافات في جاوة نفسها، وعُدّ إنسان بكين مؤيّدًا أيضًا. وبين هذين النموذجين اختلافٌ فإنسان جاوة حجم دماغه أصغر والعظمة التي تقع فوق العينين أكثر بروزًا إلى الأمام. بينما نجد أنّ مساحة المكان المخصص للدماغ هي الأكبر عند إنسان نياندرتال... وأمّا الإنسان الحاليّ فهو صاحب الجمجمة الأكثر تناسقًا، والأكثر استقامةً»[1].

ويربط العالِم المؤمن بالداروينيّة بين هذه النماذج ويتبنّى تحدّر

(1) آنتوني بارنت، انسان به روايت زيست شناسى، ص101.

الإنسان الحالي من السلالات السابقة ويرجعه إلى الغوريللا. ولو أعطيت هذه النماذج إلى شخص آخر لا يقبل الداروينيّة فإنّه لا يجد نفسه مضطرًّا إلى الربط بين هذه النسخ. لا أحد ينكر وجود هذه المخلوقات على الكرة الأرضيّة في فترة من تاريخها القديم، وما الاختلاف بيننا وبين الطرف الآخر إلّا في تفسير هذه المعطيات وربط تلك الكائنات الحيّة بالإنسان المعاصر.

يتعرّض السيد الطباطبائي في موارد عدّة من تفسيره «الميزان في تفسير القرآن» لقضيّة خلق الإنسان، ومن هذه الموارد تفسيره للآية الأولى من سورة النساء حيث يقول: «لكنّ علماء الجيولوجي علم طبقات الأرض ذكروا أن عمر هذا النوع يزيد على مليونات من السنين، و قد وجدوا من الفسيلات الإنسانية والأجساد و الآثار ما يتقدم عهده على خمسمئة ألف سنة على ما استظهروه، فهذا ما عندهم، غير أنّه لا دليل معهم يقنع الإنسان ويرضي النفس باتصال النسل بين هذه الأعقاب الخالية والأمم الماضية من غير انقطاع،... وأمّا القرآن الكريم فإنّه لم يتعرض تصريحًا لبيان أنّ ظهور هذا النوع هل ينحصر في هذه الدورة التي نحن فيها أو أنّ له أدوارًا متعددة نحن في آخرها؟ و إن كان ربّما يُستشم من قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[1]، سبْق دورة إنسانيّة أخرى على هذه الدورة الحاضرة، وقد تقدّمت الإشارة إليه في تفسير الآية. نعم في بعض الروايات الواردة عن أئمة أهل البيت (ع) ما يثبت للإنسانية أدوارًا كثيرة قبل هذه الدورة الحاضرة»[2].

وقد ورد في رواية عن الإمام الصادق (ع) أنّه ما علم الملائكة أنّ

---

(1) سورة البقرة: الآية 30.

(2) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج4، ص140.

الإنسان سوف يسفك الدماء على الأرض: «لولا أنهم قد كانوا رأوا من يفسد فيها ويسفك الدماء»[1].

فما الدليل على أنّ النماذج المذكورة تنتسب وراثيًّا إلى سلالة واحدة؟ لا شيء. في المقابل، ثمّة دلائل كثيرة تدفع هذه الفرضيّات الواهية. ثم إنّ الإنسان، دومًا، وفق مدركاته، يرى الواقع، فيربط ما يتراءى له من خيوط مرتبطة في ما بينها، فيظنّ أنّه قد اكتشف الحقيقة؛ لكن في كثير من الأحيان يكون ذلك محض خيال وتوهّم. يقول إنطوني بارنت في كتاب «الإنسان برواية علم الأحياء»، حينما يتطرّق إلى تعقيدات موضوع خلق الإنسان: «ليت قصّة خلق الإنسان كانت بهذه البساطة التي تصوّرها لنا نظرية التطوّر. لكن عثر العلماء على مستحاثّات أخرى لا تؤيّد استنتاج التطوّريّين الساذج. وأشهر هذه اللقى جمجمة أُطلِق على صاحبها اسم إنسان سوانسكومب، وقد عُرِفت عن طريق قطعتين من عظم، إحداهما تشكّل العظم الخلفي للجمجمة، والأخرى قاعدة الجمجمة. ووجِدت هاتان القطعتان في حفرة رملية جنوبيّ نهر التايمز؛ حيث توجد بقايا وآثار كثيرة يعتبرها علماء الآثار المنطقة الأغنى أثريًّا. وتعود هذه الجمجمة لامرأة تبلغ من العمر عشرين عامًا ونيّفًا، وجمجمتها أسمك من جمجمة الإنسان الحالي، وحجم الدماغ الذي كان فيها 1300 سم مكعّب تقريبًا. وتكمن أهمية هذه الجمجمة في كونها أكثر معاصرة لإنسان جاوة وإنسان بكين. ويُعدّ هذا دليلًا مُقنعًا، إلى حدٍّ ما، على أنّه كان يوجد بشر على هيئة الإنسان الحالي في حقبة بليستوسين الوسطى. ومن البديهي أنّه طالما لم تُكتشف بعد نماذج أخرى على هذه الشاكلة، فلا يمكن تقديم استنتاج نهائيٍّ في ما يتعلّق بهذه البقايا. ووجِدت قطع أثرية أخرى تشير إلى وجود بشر على هيئة الإنسان الحالي

---

(1) محمد بن مسعود العياشي، **تفسير العيّاشي**، ج1، ص29.

كانوا يعيشون في حقبة بليستوسين الوسطى والأخيرة، أي ما قبل ظهور إنسان نياندرتال»[1].

وإذا كنّا لا نقبل الفرضيّة الداروينيّة ونحن بالتأكيد لا نقبلها، فلسنا مضطرّين إلى البحث في هذه النماذج المعثور عليها للربط بينها؛ وذلك لأنّ أكثر النظريّات المطروحة في تفسير ظهور الإنسان والحضارات متوقّفة على هذا الركن أعني نظرية داروين في تطوّر الأنواع.

وتجدر الإشارة إلى أنّه لا يمكن تفسير وقائع العالم وموجوداته بواسطة قانون العليّة العام، والاستغناء عن «عالم الأمر» و«الأرواح المجردة». بينما يصرّ الفكر الغربيّ العلمانيّ السائد في العصر الحاضر على تفسير جميع الوقائع والكائنات بالاستناد إلى سلسلة من العلل والمعلولات، ليضيّق المساحة على عالم الغيب ويستغني في مقام التفسير عن الاستناد إلى وجود الله. وعلى الرغم من أنّ الإنسان العارف العالم يرى الله تعالى في كلّ شيء، فإنّ الإنسان الجاهل يسعى إلى الفرار من الاعتراف بوجود الله، ليستغني بالعلل الطبيعية عن عالم الأمر. وهو أشبه بالنعامة التي تدفن رأسها في التراب كي تهرب من العاصفة التي تحيط بها من كلّ جانب. ومما يؤسى له أنّ هذا المنهج في التفكير هو السائد والرائج في عصرنا هذا. ومهما حاول الإنسان تجاهل النور الإلهيّ، فإنّه لن يكون أحسن حالًا من النعامة التي لا تخدع إلا نفسها في نهاية المطاف.

وتفسير العالم بواسطة العلل الطبيعيّة ينتهي إلى الدور أو التسلسل، ولو أنّ الإنسان لا يغفل عن الحقيقة أو يتعامى عنها لاكتشف بيسر وسهولة أنّ سلسلة العلل الماديّة مهما طالت يجب أن تنتهي في آخر المطاف إلى

---

(1) آنتوني بارنت، انسان به روايت زيست شناسى، ص106ـ107.

علّة غير ماديّة ليست جزءًا من عالم الطبيعة. ولولا هذه العلّة الأولى لما أمكن إدراك أي موجود من الموجودات الطبيعيّة.

وبكلمة عامّة: لا يمكن تفسير وجود الفكر والعقل والحركة والقوّة والإرادة في العالم إلّا عن طريق الاستناد إلى عالم الأمر. فالروح المجرّدة هي سبب العقل والحياة والإرادة. والروح موجود ينتمي إلى عالم الأمر. وإذا أردنا تفسير عالم الخلق مع غضّ النظر عن الروح المجرّد، يجب علينا قبول أنّ بين الموادّ المعدنيّة ما يتحرّك دون الحاجة إلى المحرّك الخارجيّ، أو مادّة معدنيّة تتبدّل إلى مادة أو مجموعة من الموادّ فجأةً وبطريقة آليّة ثمّ تبدأ في التفكير في نفسها وفي غيرها من الكائنات. وإنّ أولئك الذين يصرّون على التفسير الطبيعيّ، مضطرّون إلى اللجوء إلى الخرافات المشابهة لما عرضناه حتّى الآن، الأمر الذي نراه في الماديّة الديالكتيكيّة.

خذ مثلًا مفهوم المكان الذي ينقل الإنسان إلى الاعتقاد بعدم محدوديّة الكون، والاعتقاد بعدم محدوديّة الكون يفضي بالإنسان إلى الاعتقاد بوجود الله تلقائيًّا. وذلك أنّ تصوّر المكان يثير هذا السؤال في ذهن الإنسان: «أين ينتهي العالم؟»، أو «أين تنتهي السماء؟». وأيّ جدار ندّعي أنّه هو نهاية السماء أو غيرها من موجودات عالم الخلق، يستدعي سؤالًا جديدًا عن نهاية الجدار نفسه، أو عن ما بعد هذا الجدار؟ وإذا لم ننهِ الأمر بالاعتقاد بأنّ السماء لا نهاية لها، فسوف نبقي السؤال مستمرًّا دون جواب أو نقع في الدور والتسلسل.

والأمر عينه يقال عن الزمان. فإنّ مفهوم الزمان يقودنا إلى السؤال عن أوّل الزمان وعن آخره؟ وكلّ نقطة زمانيّة نفترض أنّها بداية له أو نهاية هي قطعة من الزمان متصلة بما بعدها أو بما قبلها، وبالتالي يبقى السؤال عنها أيضًا قائمًا، ولا ينحلّ السؤال إلا بالاعتقاد بالوجود الأبديّ والأزليّ.

والإيمان بالأزليّ والأبـديّ هو الإيمان بوجود الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[1].

وكي لا نطيل الكلام بتكثير الأمثلة نشير إلى أنّ هذه القاعدة تنطبق على سائر الموجودات والمفاهيم. فالسؤال عن الحركة الأُولى يقودنا إلى المحرّك الأوّل، والسؤال عن العلّة الأولى يدعونا إلى الإيمان بعلّة العلل... ولا يعشى عن هذه النتائج إلا من يحرّف الأسئلة عن مواضعها ويشغل نفسه بأسئلة تلهيه عن السؤال الأصليّ.

وقد وقع الماديّون في مثل هذا المأزق، وحاولوا التخلّص من السؤال عن المحرّك الأوّل، بتفسير الحركة بالتضادّ والتناقض الداخليّ بين الأشياء. وكلّ ما يخدمهم به هذا الجواب هو تأخير السؤال، وإلا فإنّ السؤال باقٍ يطلب جوابه؛ لأنّ لسائل أن يسأل: وما هو منشأ التضادّ والتناقض بين الأشياء؟ أضف إلى ذلك أنّه لا يغني عن المحرّك الخارجيّ، فالكرة التي لا تُقذف بقدم اللاعب، لا تتحرّك ما بقي الدهر.

والسؤال عن الإنسان واحدٌ من هذه الأسئلة، فلا ينحلّ السؤال حوله إلا بالرجوع إلى عالم الأمر لتبرير وجوده. فلا نوع يتحرّك ليتطوّر إلى نوعٍ آخر إذا لم يكن له محرّك يحرّكه نحو تلك الغاية. ولا أدري كيف يجمعُ شخصٌ بين دعوى العقل والعقلانيّة وبين قبول نظريّة الطفرة وتفسير تطوّر الأنواع بها. فالطفرة تعني التغيير الماهويّ من نوع إلى نوع، وإنّ الاعتقاد بإمكان التغير الماهويّ الذاتيّ لهو أشدّ حماقة وسخريةً من الاعتقاد بنظريّة التوالد الذاتيّ.

كيف يمكن تصديق أنّ القرد هو أصل الإنسان؟! إنّها مجرّد خرافة

---

(1) سورة الحديد: الآية 3.

علميّة! ومن المؤسف أنّ العلم الحديث مليءٌ بمثل هذه الخرافات. فالإنسان البدائيّ، بحسب ما تقدّمه لنا كتب تاريخ الحضارة، هو اختراع غربيٌّ، لا وجود له في عالم الواقع. ولسنا نرفض احتمال وجود كائناتٍ كالتي يصوّرها لنا علماء الآثار والحفريّات، فلعلّها كانت تعيش قبل الإنسان المعاصر؛ ولكنّ وجود هذه الكائنات شيء والإيمان بأنّها أجدادنا شيءٌ آخر تمامًا. فالأنواع ثابتةٌ ولا تتغيّر ماهيّاتها، وما يمكن أن يصيب الأنواع هو الانقراض أو التكامل أمّا التحوّل من نوع إلى نوعٍ فلا.

والقرآن صريح الدلالة على بداية نشأة الإنسان، ومثله في هذا الأمر الأحاديث والأخبار الشريفة. وما يدلّ عليه هذان المصدران هو أنّ الحياة الإنسانيّة بدأت على الأرض بزوج من البشر هما آدم وحوّاء (ع)، بعد أن هبطا من الجنّة البرزخيّة، وشكّلا أول مجتمع إنساني في مكّة وضواحيها، منذ سبعين أو مئة ألف سنة مضت. ولا توجد أيّ صلة وراثية بين الإنسان الأول والمستحاثّات التي يدرسها علماء الإناسة. وما يبدو من فحوى كلام الله والأحاديث أنّ السلالات البشريّة أو شبه البشريّة القديمة انقرضت قبل أن يهبط آدم وزوجه على الأرض بسنوات.

ولم يتعرّض القرآن ولا الأحاديث، إلّا لمامًا، لتفاصيل عيش هذه الأمّة في نشأتها الأولى مع هذين الزوجين ومن بعدهما من الأبناء والأحفاد، ولا ينبغي توقّع دخول القرآن في مثل هذه التفاصيل والجزئيّات الماديّة. وما اهتمام الفكر الغربيّ بهذه الأبعاد من حياة الإنسان القديم، إلا من تجليّات ولعه بالمادّة والماديّات.

وحديث القرآن عن تاريخ الإنسانيّة يدون حول محور النبوّة وتاريخ الأنبياء وحركتهم التكامليّة. ومن هنا نجد أنّ الله عزّ وجلّ لم يحدّثنا عن الزراعة في عصر إبراهيم (ع)؛ ولكنّه عرّفنا بوضوح إلى حركته التوحيديّة ودعوته إلى عبادة الله ونبذه عبادة الأصنام.

قد يُفهم من الآية 30 من سورة البقرة[1]، التي تنقل لنا الحوار الذي دار بين الله والملائكة حين أراد تعالى جعل خليفة في الأرض، قد يُفهم من تساؤل الملائكة وسوء ظنّهم بالإنسان أنّهم يقيسون حال الإنسان الجديد على حال من سبقه من الكائنات على الأرض. وقد تقدّم الإشارة إلى شيء من هذا المعنى في الفصل السابق، والروايات الشريفة قد تساعد على هذا الفهم.

يقول العلّامة الطباطبائي في تفسير الآية الأولى من سورة النساء، تحت عنوان: «كلام في أنّ الإنسان نوعٌ مستقلٌّ غير متحوّل من نوع آخر»: «الآيات السابقة تكفي مؤنة هذا البحث فإنّها تنهي هذا النسل الجاري بالنطفة إلى آدم و زوجته وتبين أنّهما خلقا من تراب. فالإنسانية تنتهي إليهما و هما لا يتّصلان بآخر يماثلهما أو يجانسهما و إنّما حدثا حدوثًا. والشائع اليوم عند الباحثين عن طبيعة الإنسان أنّ الإنسان الأول فرد تكامل إنسانًا وهذه الفرضية بخصوصها وإن لم يتسلّمها الجميع تسلّمًا يقطع الكلام واعترضوا عليه بأمور كثيرة مذكورة في الكتب؛ لكنّ أصل الفرضية وهي «أنّ الإنسان حيوانٌ تحوّل إنسانًا» ممّا تسلّموه وبنوا عليه البحث عن طبيعة الإنسان»[2].

ثمّ يعمد إلى هذه النظريّة فيناقشها ويقول بعد الإشارة إلى نظريّة انفصال الأرض عن الشمس ثمّ بردها بعد ذلك وبداية تشكّل الحياة فيها: «...ثم حدثت تراكيب مائية وأرضية فحدثت النباتات المائية ثم حدثت بتكامل النبات واشتمالها على جراثيم الحياة السمك وسائر الحيوان المائي

(1) ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ۖ قَالُوٓاْ أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾. (سورة البقرة: الآية 30).

(2) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج4، ص143.

ثم السمك الطائر ذي الحياتين ثم الحيوان البري ثم الإنسان، كل ذلك بتكامل عارض للتركيب الأرضي الموجود في المرتبة السابقة يتحول به التركيب في صورته إلى المرتبة اللاحقة فالنبات ثمّ الحيوان المائي ثم الحيوان ذو الحياتين ثمّ الحيوان البري ثمّ الإنسان على هذا الترتيب كل ذلك لما يشاهد من الكمال المنظم في نظم المراتب الآخذة من النقص إلى الكمال ولما يعطيه التجريب في موارد جزئية التطور. وهذه فرضية افتُرِضت لتوجيه ما يلحق بهذه الأنواع من الخواص والآثار من غير قيام دليل عليها بالخصوص، ونفي ما عداها مع إمكان فرض هذه الأنواع متباينة من غير اتصال بينها بالتطور وقصر التطوّر على حالات هذه الأنواع دون ذواتها وهي التي جرت فيها التجارب فإنّ التجارب لم تتناول فردًا من أفراد هذه الأنواع تحوّل إلى فرد من نوع آخر كقردة إلى إنسان وإنّما يتناول بعض هذه الأنواع من حيث خواصها و لوازمها و أعراضها»[1].

ولعلّ الإيمان بنظريّة الخلق يبدو للوهلة الأولى أصعب من الإيمان بنظريّة التطوّر. ولكن إذا فكّرنا مليًّا يتّضح واقع الحال. وتظهر صعوبات النظرية البديلة وتعقيداتها. والمشكلة الأساس هي أنّ الأطفال في السنوات الأولى من إقبالهم على التعليم، وفي فترة استعدادهم العالي للتلقّي يتعرّضون للتعليم الغربيّ تستقرّ في نفوسهم نظريّة التطوّر وتتحوّل إلى مسلّمة لا رادّ لها. والأمر نفسه يتعرّض له الأطفال تجاه الرياضيّات التي تحوّلت إلى منطقٍ للعلم الحديث التجريبيّ منه والإنسانيّ على حدٍّ سواء. وبهذا التعليم يصير الإنسان أكثر استعدادًا لقبول فكرة من غيرها، ونظرية من سواها.

وهذا ما أقصده من الموازنة بين النظريّتين أي الموازنة بينهما في

---

(1) المصدر نفسه، ص144.

سهولة التصديق وصعوبته على ضوء التعليم الذي يتعرّض له الإنسان المعاصر. وذلك أنّ الطالب في المدرسة وبعدها في الجامعة لا يُلقّن المعلومات فقط؛ بل يُلقّن طريقة التفكير والمنهج. وإلا فإنّ فكرة التطوّر ليست فكرة بسيطة يمكن قبولها بسهولة لو ترك الإنسان وفطرته، فإنّها أبعد ما تكون عن نمط التفكير السويّ. وهي أكثر تعقيدًا من نظريّة التوالد الذاتيّ التي عفا عليها الزمن ولم يعترف بها أحدٌ من العلماء. ومن يقبل نظريّة التطوّر عليه أن يقبل نظرية التوالد الذاتي ولو في حدود الطفرة التطوّريّة من نوعٍ إلى نوعٍ آخر. فالتطوّر الذي يفضي إلى تحوّل في ماهيّة النوع، هو شكلٌ منٍ أشكالٍ التوالد الذاتيّ، وقد أثّر التلقين في العقل الإنسانيّ المعاصر، فصار يؤمن بالتطوّر ببساطة وسهولة، ويصعب عليه قبول التوالد الذاتيّ أو الخلق.

وإنّ الروح العلميّة الجديدة تهدف، وعلى خلاف ما كان الحال عليه في القرون الوسطى، إلى تفسير كلّ شيء بواسطة قانون السببيّة، دون الحاجة إلى فاعل خارجيّ، وإذا لم نخدع أنفسنا، فإنّنا ندرك بسهولة ويسر أن لا شيء يمكن تفسيره بهذه الطريقة. فإذا أبينا عن الإيمان بخالقٍ لهذا الكون، فلا بدّ لنا من التسليم بأنّ الكون خلق ذاته، أو أنّ المادّة أزليّةً وقديمة. والحال أنّ الاعتقاد بأزليّة المادّة في عالمٍ غارقٍ في التغيّر من أخمص قدميه إلى رأسه، يعدّ جهلًا وأمرًا مثيرًا ًللسخرية. ناهيك عن الاعتقاد بخلق الكون ذاته دون الحاجة إلى خالق من خارجه. ومن عجائب الفكر المعاصر وغرائبه، أن يؤمن بعض الناس بهذه الخرافات، ويصعب عليهم الإقرار ببقاء الروح، الأمر الذي تعترف به الفطرة السويّة!

إنّ النظام التعليمي الحاليّ أدّى دورًا كبيرًا في إرساء هذا النمط الفكريّ الماديّ، معتمدًا على وسائل الإعلام، ولا سيّما الراديو والتلفاز اللذان أخذا على عاتقهما تكريس صوابيّة هذه الأفكار ودوامها بين الناس.

وهذا النمط من التفكير قرينٌ لعدم المبالاة والسطحيّة في التعاطي مع القضايا، وهي خصائص ناجمة عن إضفاء الأصالة على المادّة دون غيرها، من أبعاد الوجود الإنسانيّ. وأرجو أن لا يُفهم من كلامي المتقدّم أنّني أدافع عن نظريّة التوالد الذاتيّ.

وتفسير ظهور الإنسان على الأرض بنظريّة التطوّر من الخرافات التي تحوّلت إلى علم يحظى بالاحترام والقبول عند عددٍ كبيرٍ من الناس. وإنّ كلّ ما يدوّن الآنَ في تاريخ الحضارات القديمة وفي المراجع العلميّة المتخصّصة، ينطلق من الاعتقاد بنظريّة التطوّر والإيمان بها. ويُدرّس في المدارس والجامعات على أنّه حقيقة علميّة لا يرقى إليها الشكّ. فإذا عرض الشكّ لهذه النظريّة سوف تنهار الأبنية الفوقية التي بُنِيت عليها. وقد افترض الباحثون في التاريخ القديم أنّ الحضارة الإنسانيّة بمعناها الذي نعرفه اليوم بدأت منذ ما يقرب من سبعة آلاف سنة. وقد عُدّت الحضارة اليونانيّة والرومانيّة منطلقًا للتاريخ ومبدأً، وهذا أمرٌ يستحقّ البحث فيه، فلماذا تعدّ هذه النقطة من تاريخ البشريّة الطويل بداية للتاريخ دون غيرها، ولكنّنا نطوي عنه كشحًا كي لا نخرج عن الإطار المرسوم للبحث.

ووفق هذا المنظور، يُقسّم التاريخ إلى حقب عدّة: الأولى هي (حقبة التوحّش). والتغيير العظيم الذي حصل في حقبة لاحقةٍ هو اكتشاف الإنسان الزراعة، ويرون أنّ ذلك حصل قبل ثمانية آلاف عام. وبعد هذه الحقبة فُتِحت صفحة جديدة من تاريخ الإنسانيّة على الأرض وهي الفترة التي يسمّونها فترة البربريّة الدنيا. ويدّعون أنّ الإنسان في هذه الحقبة من تاريخه لم يكن يعيش في المدن؛ ولكن في جماعات أسريّة صغيرة، وكان يدبّر أمور مأكله من تربية المواشي والزراعة. وقد دامت هذه الحقبة ما يقرب من ثلاثة آلاف عام، إلى أن جرّب الإنسان بعدها حياة المدينة وبدأت الحضارة بالظهور. ويُدّعى أنّ الحضارة ولدت منذ خمسة آلاف سنة، حيث

بدأت أولى الحضارات، كحضارة مصر وحضارة ما بين النهرين، وما زال الإنسان يعيش في هذه الحقبة حتى اليوم.

وبحسب هذا التحليل يظهر التأريخ الغربيّ للحضارات أنّ الشرك والوثنيّة هما القاعدة والأساس، والتوحيد هو الخطوة اللاحقة التي خطاها الإنسان في مسيرته الدينيّة. وتحاول كتب تاريخ الأديان إرجاع فكرة الدين إلى ظواهر وحالات نفسيّة يعاني منها الإنسان كالخوف والعجز، وما الانتقال من الشرك والوثنيّة إلى التوحيد إلا تطوّر في هذه الحالات النفسيّة وزيادة في حدّتها. ولا شيء غير العلم يقضي على خوف الإنسان. وهكذا يُجعل العلم في مواجهة الدين، فكلّما استطاع العلم فكّ ألغاز الطبيعة، قضى على الخوف الإنسانيّ وضيّق مساحة الدين أو مساحة الحاجة إليه.

إحدى النقاط الأساسية في هذا التحليل هي اتّخاذ سكنى المدن معيارًا لتقييم التطوّر البشريّ. فحقبة ما قبل المدنيّة سُمّيت بحقبة التوحش، ولم يُلتفت إليها ولم تُعر الأهمية التي تستحقّ. ويُقصد من المدنيّة هنا، طرق إعداد الطعام والأنظمة الاقتصادية المنبثقة عنها. فإنّ المدنية -ضمن هذا المنظور- بدأت عندما تمكّنت المجتمعات البشرية من إنتاج كميّة من الطعام تفوق الحاجة إلى الاستهلاك، فسُمّيت الحضارة بثقافة المدن. والمدن، بالدرجة الأولى، هي مجتمعات إنسانية كبيرة لا تُنتج بنفسها الطعام[1].

وهذا تعريفٌ تنصّ عليه كتب تاريخ الحضارة جميعها. ومن جانب آخر، يتطوّر الإنتاج بتطوُّر أدواته وارتقائها؛ وعليه، تُسمّى الأدوار المختلفة للارتقاء الاجتماعي على النحو الآتي: العصر الحجريّ القديم، العصر الحجري المتوسط، العصر الحجري الحديث، العصر البرونزي، العصر

---

(1) آنتوني بارنت، انسان به روايت زيست شناسى، ص230.

الحديدي، وأخيرًا العصر الحديث الـذي يتميّز بالاختراعات، والتي أهمّها اختراع المحرّك البخارى، وآلة الطباعة. وقد سُمّيت تلك العصور بالحجرية؛ لأنّ المجتمعات فيها كانت تصنع أدواتها من الحجر. إنّ أولى الحضارات القديمة بدأت في العصر البرونزي والمعدني. وبالتزامن مع تقدّم صناعة الأدوات، تخلّت البشرية عن الرقّ لتصل إلى الإقطاعية، ثمّ الرأسمالية.

هـذا التحليل يرتكز على نقاط مهمّة ينبغي التطرق إليها في هذا الكتاب. يشكّل الارتقاء الطبيعي للأجناس أهمّ دعامة يرتكز عليها التحليل التاريخيّ الغربيّ. ونحن تحدّثنا عنه بما فيه الكفاية في ما سبق؛ لذا، سنسلّط الضوء على سائر الركائز حتى نكون، بإذن الله، قد أجبنا، حسب اطّلاعنا، على جميع الأسئلة.

يؤكّد القرآن والأحاديث، بصراحة تامة، أنّ الإنسان بدأ تاريخه موحّدًا ثمّ تحول إلى الشرك والوثنيّة، إلى أن وصل في نهاية المطاف إلى مرحلة الكمال البشريّ؛ أي أمّة واحدة موحِّدة. وهذا عكس ما تقوله فرضيّات علم اجتماع الأديان. تعيش حاليًّا، في القارّة الأسترالية والقارّة الأفريقية، مجتمعات توصف بالبدائيّة. وثمّة وهمٌ يقضي بأنّ المجتمعات الإنسانيّة القديمة كانت تعيش بحسب ما تعيشه بعض هذه الجماعات التي توصف بالبدائيّة. وإذا اعتمدنا الوصف القرآنيّ للمجتمعات القديمة وكونها من الناحية الدينيّة موحّدة، فلا يمكن وصف هذه المجتمعات بالبدائيّة؛ لأنّها تحوّلت من التوحيد إلى شيء آخر.

يبيّن القرآن الكريم أنّ الحياة البشريّة بدأت موحّدة مع حجّة الله ونبيّه، وسوف تنتهي وهي على هذه الحالة أيضًا. وقد كان آدم (ع) أوّل الخليقة ثمّ بدأ الانحراف بعده إلى الشرك عند بعض الجماعات البشريّة، وفي عهد نوحٍ (ع) عادت الأمور إلى نصابها وقضي على الشرك الذي أطلّ برأسه

شيئًا فشيئًا بعد ذلك. والأمر يحتاج إلى مزيدٍ من البحث نكله إلى الفصل القادم الذي نعالج فيه قضيّة اختلاف ألوان البشر، ومسألة انفصال القارّات، وتشتّت الإنسان وانتقاله من التوحيد في عهد نوح (ع) إلى الشرك بعد ذلك العهد.

خلق الإنسان الأوّل: عودٌ على بدء

أحيا انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران، من جديد، المواجهة بين النظام الفكريّ الإسلاميّ وبين الأنظمة الفكرية التي قيّدت البشريّة لعقودٍ طويلة. فالجهاد في سبيل الله، لم يعد يعني المواجهة في الجبهات في غرب البلاد وجنوبها، فجبهة الجهاد العقديّ أوسع بكثير من جبهة الجهاد العسكريّ، بل إنّ هذا الأخير هو من تجلّيات الجهاد الفكريّ على الجهبة الأخير. وسينتهي الجهاد الفكريّ، إن شاء الله تعالى، بتدوين نظام فكريّ عقديٍّ في الساحات الفكريّة كلّها، سواء في ذلك ميدان السياسة والعقيدة الدينيّة والاقتصاد وغيرها... ولا شكّ أنّ هجر المسلمين للقرآن أمرٌ مؤلمٌ؛ ولكنّ الأكثر إيلامًا هو الرجوع إليه لتبرير الأفكار المسبقة المستوردة من هنا وهناك.

من الطبيعي أن تظهر خلال المواجهة مع الغرب، بعض الأصوات المتفائلة بإمكان التوفيق بين الفكر الإسلاميّ وبين فرضيّات ونظريّات العلوم التجريبيّة المعاصرة. وفي عددٍ من الحالات ينطلق أصحاب هذه الأصوات من حسن النيّة وإرادة الخير، ومن الأهداف التي يبتغيها هؤلاء مواجهة الإلحاد وتأييد الدين والتديّن. لكن لا بدّ من الالتفات إلى أنّ الإسلام قد تلقّى ضربات موجعة من بعض هؤلاء؛ لأنّ الفرضيّات الغربية

التي يبنون عليها مواقفهم ليست بالضرورة حقيقية؛ وقد شهد التاريخ العلميّ للغرب بذلك. ويمكننا الجزم بأنّ الفرضيّات الغربية التي كان لها مشروعية لم ترتقِ إلى مستوى الحقيقة. إنّ التاريخ العلمي الغربي كان دومًا ساحةً لجدال محتدم بين نظريّات متعارضة، كلما جاءت واحدة منها نقضت أختها السابقة. وقد أنتهى هذا الجدال الذي لا خاتمة له إلى الاعتقاد بنسبيّة الحقيقة. وهذا ليس مستغربًا لأنّه لا يمكن الوصول إلى الحقيقة الثابتة عن طريق التجربة الحسيّة وحدها والحسّ ما لم يقده العقل سيُجانب طريق الصواب من دون شك.

موقف العلّامة الطباطبائي (قدّه) من تطوّر الأنواع ومن العلاقة النسبيّة بين الإنسان والقرد واضحٌ. وقد عرضنا شيئًا من رؤيته إلى هذا الموضوع في الفصل السابق وسوف نكمل في هذا الفصل ما بدأنا به. ولكن قبل ذلك نجد من المناسب رفع بعض الشبهات والالتباسات. لعلّ كتاب الدكتور يد الله حسابي، الأستاذ السابق في جامعة طهران، المعنون بـ«خلقت إنسان» (خلق الإنسان)، هو الكتاب الأكاديمي الذي نشرته جامعة طهران في هذا المجال. وعلى الرغم من أنّ الكاتب كان يهدف إلى التقريب بين العلم والدين، إلّا أنّه، ومع الأسف، فسّر آيات القرآن بالاستناد إلى رؤية مسبقة له عن هذا الموضوع؛ لكي يخرج بقراءة تدعم فرضيّة النشوء والارتقاء. ومثل هذه القراءات، على الرغم من حسن نيّة أصحابها، فإنّها خير مصداق للآية الآتية: ﴿وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا﴾[1].

ولسنا نقصد في هذا الفصل الخوض في نقد الكتاب المشار إليه آنفًا. فقد تولّى الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي عام 1970م، هذه المهمّة في مجموعة محاضرات له في المدرسة المنتظرية في قم. وقد جمعت مؤسسة

(1) سورة النساء: الآية 150.

«شفق» هذه المحاضرات ونشرتها في كتاب بعنوان «خلقت إنسان در قرآن» (خلق الإنسان في القرآن). وفي هذا الكتاب استعرض الشيخ مصباح اليزدي الآيات التي تتعرّض لخلق الإنسان في القرآن، وانتهى بعد الدرس إلى أنّ المعنى المستفاد من هذه الآيات يتعارض إلى حدٍّ كبيرٍ مع نظرية النشوء والارتقاء. وثمّة كتابٌ آخر في هذا المجال بعنوان: «نظريه تكامل از ديدگاه قرآن» وقد تُرجم هذا الكتاب بالعربية ونشرته منظمة الإعلام الإسلاميّ. وقد أحسن المؤلّف جمع الآيات التي قد يُستشهد بها لإثبات تأييد القرآن نظريّةَ التطوّر، وانتهى المؤلّف إلى أنّ هذه المحاولات لا تعدو أن تكون تحميلًا للقرآن ما لا يحتمل وتقويلًا له ما لا يريد قوله.

ويختم المؤلّف دراسته بهذه الخلاصة: «نخلص بعد هذه الدراسة إلى أنّه لا آية من القرآن يمكن أن يُستفاد منها الدلالة على تطوّر الإنسان كما يدّعي صاحب كتاب «خلقت انسان». وحريٌّ بنا الإلفات إلى أنّ بعض الآيات إذا قُطِعت من سياقها القرآنيّ ونُظِر إليها وحدها ربّما أمكن تفسيرها بما يتلاءم مع تلك النظريّة، ولكنّ الجمع بين الآيات يرفع هذا الاحتمال ولا يسمح للمنصف خالي الذهن من النظريّات الحديثة في علم الأحياء، بتفسيرها بغير ما فسّرها المفسّرون القدامى. وهذا الأمر يصدق على جميع آيات كتاب الله سبحانه التي تتحدّث عن خلق الإنسان ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ **إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ** ﴾[1]. وقد أخطأ الدكتور سحابي في تفسيره لهذه الآية عندما حملها على نظريّة التطوّر، وعلى الرغم من حسن ظنّنا به فإنّ ذلك من علامات انبهاره بنظرية النشوء والارتقاء وثقته بصحّتها»[2].

(1) سورة آل عمران: الآية 59.

(2) مسيح مهاجرى، **نظريه تكامل از ديدگاه قرآن**، ص77_78.

ومن أهمّ الشبهات التي يجب علينا دفعها ما ينسبه بعض الناس إلى الشهيد مرتضى مطهّري (قدّه) من تأييده لنظرية التطوّر. وقد عالج (ره) هذا الموضوع في مناسبات عدّة ومن ذلك في الموارد الآتية: «علل گرايش به ماديگرى» (الدوافع نحو الماديّة)، و«توحيد وتكامل» (التوحيد والتطور)، و«قرآن ومساله حيات» (القرآن ومسألة الحياة)؛ ولكنّه في هذه الموارد كلّها لم يصرّح برأيه الشخصيّ في هذه المسألة. وممّا يؤسف له أنّه لم يكتب كتابًا خاصًّا في خلق الإنسان ليدرس فيه الآيات القرآنية المرتبطة بهذا الموضوع. لكن لا ينبغي حمل حديثه عن إمكان تغيّر الأنواع، أو إشارته إلى نظريّة الحركة والجوهريّة عند ملا صدرا وإمكان استفادة تأييد التطور منها، على أنّه تأييد لنظرية داروين أو إيمانٌ بها. وذلك أنّه يعبّر عن رفضه لفكرة تطوّر الإنسان من القرد في موارد عدّة من كتبه ومحاضراته.

وقبل أن نستعرض كلمات الشهيد مطهّري في نظريّة التطوّر نشير إلى أنّ من يرفض نظريّة التطوّر لا يدّعون حكم العقل باستحالتها. بل يمكن العثور على شواهد وقرائن فلسفيّة تدعم إمكان تطوّر الأنواع وارتقائها، دون أن ننسى أنّ الإمكان شيء والوقوع وانسجام هذه النظريّة مع القرآن شيء آخر. وهذا ما أشار إليه الشيخ مصباح اليزدي، محاضراته السالفة الذكر: «نظريّة التطوّر التدريجيّ (ترانسفورميسم) يمكن القول بإمكانها إذا لم توجد أدلّة عقليّة تدلّ على استحالتها. فبناء على نظرية الكون والفساد في الفلسفة المشائيّة، لا مانع من طروء التبدّل والتطوّر في الصفات العارضة للأنواع والأجناس؛ بحيث تتخلّى المادّة عن صورتها الفعليّة وتكتسب الاستعداد للبس صورة جديدة. أمّا بحسب نظريّة الحركة الجوهريّة لصدر الدين الشيرازي، فالأمر أكثر وضوحًا».

وبناء على ما تقدّم، نحن لا نستند في رفضنا لنظريّة التطور إلى استحالتها العقليّة أو الفلسفيّة، بل لا ننكر إمكان العثور على شواهد تجريبيّة تدعم هذه النظريّة؛ ولكنّ المشكلة الأساس بيننا وبين الفكر الغربيّ هي

في إصراره على الاستناد إلى العلل الطبيعيّة لتفسير الظواهر والاستغناء عن الله في تفسيرها. وبعبارة أخرى: ما لا نوافق عليه هو الاستناد إلى موقفٍ فلسفيٍّ مسبق لتفسير الظواهر الماديّة بالمادّة. ومن هنا يقول الشهيد مطهري إنّ نظرية التطوّر حتّى لو فرضنا صحّتها، لا تعني عدم الحاجة إلى الله تعالى في تفسير الخلق. وما كان يهتمّ به في مناقشته لنظريّة التطوّر هو إثبات إمكان الجمع بين الاعتقاد بوجود الله والإيمان بنظريّة التطور ليثبت أنّ نظريّة التطوّر حتّى لو صحّت ليست دليلًا مؤيّدًا للإلحاد وإنكار وجود الله تعالى. وقد حاول توجيه الآيات الدالّة على خلق آدم (ع): «من المسائل التي دفعت عددًا من الناس إلى الاتّجاه الماديّ، توهّم التضادّ بين الخلق وبين التطوّر، وخاصّة تطوّر الأنواع الحيّة. وبعبارة أخرى: توهّم أنّ الخلق لا يكون إلا دفعيًّا، وأما التطوّر فلا يكون إلا تدريجًا. والحال أنّ الخلق قد يكون خلقًا تدريجيًّا وقد يكون دفعة واحدةً»[1].

وفي تحليله للدوافع التي أفضت إلى انتشار النزعة الماديّة في الفكر المعاصر يرى الشهيد مطهري، أنّ التحريف الذي طرأ على العهد القديم كان له دورٌ مهمٌّ في هذا المجال. وقد أشار إلى هذا المعنى مصرّحًا به في مقالته المعنونة بـ«توحيد وتكامل»: «ليس الهدف من هذه المقالة هو البحث عن التوحيد بشكلٍ مستقلٍّ ولا البحث عن التطوّر على ذاك النحو أيضًا. بل الهدف هو البحث عن العلاقة بين التوحيد والتطوّر. وبعبارة أخرى: نريد أن نسأل: هل يمكن الجمع بين الإيمان بالله والإيمان بالتطوّر أم بين الإيمانين تناقضٌ يؤدّي إلى أن ينفي أحد الإيمانين الآخر؟ فإذا آمن الإنسان بالتوحيد ووجود الله هل هو مضطرٌّ إلى الكفر بالتطوّر، وهل العكس صحيحٌ أيضًا؟»[2].

---

(1) مرتضى مطهّري، **علل گرايش به ماديگرى**، ص116.

(2) مرتضى مطهري، **مقالات فلسفى**، ص67.

«... أعتقد أنّ الأمر ليس على هذا النحو أبدًا. وما الاعتقاد بالتضادّ بين التوحيد والتطوّر إلا خطأ شائع نتيجة التأثّر بالفكر التوراتيّ الدينيّ»[1].

وربّما انطلاقًا من هذه الرؤية لم يتعرّض الشهيد مطهري لنظرية التطوّر ولم يبحثها بشكلٍ مستقلّ، وذلك أنّه يرى أنّ إثبات عدم التضادّ بين التطور والتوحيد أولى بالبحث من موقف القرآن من هذه النظريّة لمعرفة إن كان يؤيّدها أو يرفضها. يقول في كتابه «علل گرايش به ماديگرى» (الدوافع نحو الماديّة): «قد يُقال إنّ التطوّريّة وخاصّة بصورتها الداروينيّة التي تدّعي أنّ أصل الإنسان قردٌ، تعارض التوحيد لأنّها تتعارض مع مضمون الكتب المقدّسة الدينيّة. لأنّ الكتب الدينيّة تخبرنا عن خلق الإنسان الأوّل وتسمّيه آدم، وتخبرنا أنّه خُلِق من تراب. وهذا يسمح بعدّ داروين والداروينيّين ملحدين معارضين للدين؛ وإذا لا يمكن التوفيق بين النظريّتين، فلا بدّ من اختيار إحداهما ورفض الأخرى.

والردّ على هذا الكلام هو أنّ ما تقدّمه العلوم في هذا المجال لا يعدو كونه فرضيّات قابلةً للتغيّر مع تطوّر العلوم والمعارف، وعليه لا ينبغي التنازل عن دلالة آيات الكتب الدينيّة عند ظهور أوّل نظريّة علميّة، أو نستند إلى هذا التعارض الأوّلي للاستدلال به على عدم صحّة الفكر الدينيّ من أساسه. ثانيًا: أنّ العلوم تسير في اتّجاه الإقرار بطروء تغييرات أساسيّة على الأنواع الحيّة، ولم يعد الكلام محصورًا في التغييرات البطيئة عبر ملايين السنين. فإذا كان ممكنًا طيّ الطفل في ليلة واحدةٍ ما يطويه في مئة عام، فما الذي يمنع من عبور المخلوق الإنسانيّ الأوّل الذي خُلِق من ترابَ في أربعين ليلة ما يحتاج إلى ملايين السنين لعبوره. وقد ورد في بعض

(1) يشير محرّر الطبعة الفارسية لهذا الكتاب إلى أنّه لم يتسنّ له توثيق هذه العبارة من مصدرها. (المحرر)

النصوص الدينيّة أنّ طينة آدم بقيت أربعين صباحًا هامدة لا حراك فيها، فما الذي يمنع من افتراض اختلاج التطوّرات التي تحتاج إلى ملايين السنين في هذه الأربعين صباحًا بتدخّلٍ إلهيٍّ، ألا تتطوّر النطفة في داخل الرحم وتنتقل من حال إلى حال مختلفٍ ربّما يحتاج إلى ملايين السنين لولا الظروف المساعدة على هذا النحو من التطوّر داخل الرحم. ثالثًا: فلنفرض أنّ ما أتحفتنا به العلوم الطبيعيّة ليس مجرّد افتراضٍ؛ بل هو حقيقة لا يرقى إليها الشكّ. ولنفرض أيضًا عدم توفّر الظروف المساعدة على التطوّر السريع، وإنّما يحتاج تطوّر الإنسان من التراب إلى وضعه الراهن إلى ملايين السنين، ولنفترض أنّ الإنسان مرّ في مرحلة حيوانيّة قبل أن يصير إنسانًا، لنفترض أنّ ذلك كلّه صحيح! ألا يمكن تأويل النصوص الدينيّة التي تدلّ على غير هذا وحملها على معنًى ينسجم مع التطوّر»[1]؟!

ومن الواضح أنّ الشهيد مطهّري (قدّه) يقصد من هذه العبارات إثبات عدم التضادّ بين التطوّر وبين الإيمان بوجود الله. ولكنّ الفكر الغربيّ مسكونٌ بالتقاط أيّ إشارة مهما كانت ضعيفة للاستناد إليها في تفسير الظواهر ودعوى الاستغناء بها عن الاعتقاد بوجود الله تعالى. ونحن نرى أن العلل الماديّة لا تنفي الحاجة إلى علّة فوق الطبيعة والمادّة. حتّى لو آمنّا بصحّة نظريّة الطفرة والارتقاء، فإنّ ذلك يدعونا إلى مزيدٍ من اليقين بوجود قوّة عالمة عالمة تهدي الكائنات إلى ما قدّرته لها من أهدافٍ وغايات: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ﴾[2]. ولا فرق بين التطوّر التدريجيّ والتطوّر الدفعي (الطفرة) في دلالة كلٍّ منهما على الخالق، ولا ينبغي لعاقل الاعتقاد بنظريّة التوالد الذاتيّ أو الاعتقاد بأنّها أسهل من الاعتقاد بنظريّة الخلق التي تؤمن بها الأديان.

(1) مرتضى مطهّري، علل گرايش به ماديگرى، ص117-119.

(2) سورة الأعلى: الآيتان 2-3.

نُشِر في إيران مؤخّرًا كتاب بعنوان «...وجهان واژگون شد» (العالم في حالة انقلاب)، ويسعى المؤلّف في كتابه هذا إلى تفسير المعجزات التي حدثت في تاريخ بني إسرائيل تفسيرًا ماديًّا، وينزع عنها كلّ بعدٍ غيبيٍّ. ومن المعجزات التي يشير إليها: احمرار ماء النيل، والرماد النازل من السماء، وانشقاق البحر... فيدّعي أنّ بعض هذه الوقائع يستند إلى اصطدام كوكب الزهرة بالأرض، ما جعل السماء تمطر رمادًا وهكذا... ولكن نقول في الردّ على هذا الأمر إنّ تقارن هذه الوقائع حتّى لو افترضنا صحّة تحليل المؤلّف مع وقائع محدّدة من تاريخ بني إسرائيل هو المعجزة التي كان يريد الله بها أن تصبّ في مصلحة بني إسرائيل.

وكنّا قد وعدنا مطلع هذا الفصل بنقل رأي العلامة الطباطبائي في خلق الإنسان الأوّل، وقد حان أوان الوفاء بهذا الوعد، ولأجل هذا نختم الفصل بنقل كلامه: «تقدم في تفسير أول سورة النساء كلام في هذا المعنى. وكلامنا هذا كالتكملة له. قدّمنا هناك أنّ الآيات القرآنية ظاهرة ظهورًا قريبًا من الصراحة في أنّ البشر الموجودين اليوم ـ ونحن منهم ـ ينتهون بالتناسل إلى زوج أي رجل وامرأة بعينهما وقد سُمّي الرجل في القرآن بآدم وهما غير متكونين من أب وأم بل مخلوقان من تراب أو طين أو صلصال أو الأرض على اختلاف تعبيرات القرآن.

غير أنّ الآيات لم تبيّن كيفية خلق آدم من الأرض وأنّه هل عملت في خلقه علل وعوامل خارقة للعادة؟ وهل تمّت خلقته بتكوين إلهيّ آنيّ من غير مهل فتبدّل الجسد المصنوع من طين بدنًا عاديًّا ذا روح إنسانيٍّ أو أنّه عاد إنسانًا تامًّا كاملًا في أزمنة معتدٍّ بها يتبدّل عليه فيها استعداد بعد استعداد وصورة وشكل بعد صورة وشكل؛ حتّى تم الاستعداد فنفخ فيه الروح وبالجملة اجتمعت عليه من العلل والشرائط نظير ما تجتمع على النطفة في الرحم. ومن أوضح الدليل عليه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ

﴿كَمَثَلِ ءَادَمَۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٖ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾[1]، فإنّ الآية نزلت جوابًا عن احتجاج النصارى على بنوة عيسى بأنّه ولد من غير أبٍ بشريٍّ ولا ولد إلا بوالد فأبوه هو الله سبحانه، فردّ في الآية بما محصله أنّ صفته كصفة آدم حيث خلقه الله من أديم الأرض بغير والد يولده فلم لا يقولون بأن آدم ابن الله؟ ولو كان المراد بخلقه من تراب انتهاء خلقته كسائر المتكوّنين من النّطف إلى الأرض كان المعنى: أنّ صفة عيسى ولا أب له كمثل آدم حيث تنتهي خلقته كسائر الناس إلى الأرض، ومن المعلوم أن لا خصوصية لآدم على هذا المعنى حتّى يُؤخذ ويقاس إليه عيسى فيفسد معنى الآية في نفسه ومن حيث الاحتجاج به على النصارى. «وبهذا يظهر دلالة جميع الآيات الدالة على خلق آدم من تراب أو طين أو نحو ذلك، على المطلوب»[2].

ومن ثمّ يردّ العلّامة الطباطبائي (قدّه) على الشبهات المثارة في هذا الشأن، واحدة تلو الأخرى، ردًّا شافيًا، والتي لم نذكرها هنا مراعاةً للاختصار وعدم الإطناب.

---

(1) سورة آل عمران: الآية 59.

(2) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج16، ص257.

النبيّ نوح (ع) وتاريخ الحضارة

﴿ وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامٗا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ ﴿١٤﴾ فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1].

نشرت مجلة «إيتفاد نيزوب» الشهريَّة التي كانت تصدر في الاتحاد السوفياتي، في عدد تشرين الثاني سنة 1953، تقريرًا عن سفينة نوح (ع)[2] يدلّ دلالة واضحةً على أنّ الكتب التاريخيّة الغربية لا تقوم على حقائق. وما يدعو للأسف أنّ هذه الحقائق المزيَّفة قد شاعت في العالم كلّه، وهي تُدرّس على أنّها حقائق غير قابلة للنقاش. إنّ كتب التاريخ المدوّنة قد اختزلت التاريخ في أمرين، أحدهما تاريخ الحكّام والملوك، والثاني هو الصراع بين الإنسان والطبيعة. وقد أسقطت هذه الكتب من حساباتها حركة الأنبياء وجهادهم من أجل إقامة العدالة على الأرض، ونشر التوحيد بين

(1) سورة العنكبوت: الآيتان 14ـ15.

(2) يشكّك بعض الكتّاب في قصّة العثور على أجزاء من سفينة نوح في الاتحاد السوفياتي، وفي وجود مجلّة بهذا الاسم في الاتّحاد السوفياتي؛ ولكنّنا تركنا هذا الفصل دون تصرّف على عهدة الكاتب. (المحرر)

الناس. وعلى الرغم من أهميّة الحركة النبويّة في تاريخ البشريّة فإنّنا لا نشهد لها أثرًا في كتب التاريخ الغربيّ المعاصر.

يقول التقرير المنشور في مجلّة «إيتفاد نيزوب»: «بينما كانت مجموعة من علماء الآثار الروس، تنقّب في منطقة أثرية تُعرف بوادي قاف، عثروا تحت الأرض على قطع خشبية سميكة عرفوا بعد تحليلها أنّها من بقايا سفينة نوح، وقد بقيت بعض هذه الألواح سالمة من التلف مدّة 5000 عام. وقد لفتت هذه القطع انتباه الباحثين الروس إلى درجة أنّهم عادوا من جديد إلى تلك المنطقة، ونقّبوا فيها، فوجدوا هذه المرّة قطعةً خشبيةً أخرى على هيئة لوح مكتوب عليها بخطٍّ غريبٍ وقديم. وقد لفت انتباههم بقاء هذه القطعة الخشبية سالمةً من التسوّس والتلف، وقد كانت في حالة تسمح بعرضها في متحف موسكو الأثريّ. وعلى خلفيّة هذا الاكتشاف، كلّف المركز العالمي للآثار في الاتحاد السوفياتي السابق فريقًا من سبعة من أهم علماء الآثار والخطّ واللغة، الروس والصينيين، لدراسة نوعيّة هذا اللوح وقراءة المكتوب عليه. وها هي أسماء العلماء أعضاء هذه اللجنة:

الدكتور سولي نوف، أستاذ اللغات القديمة والأثرية في جامعة موسكو.

إيفاهان خينو، عالم ولغوي في جامعة لولوهان في الصين.

مشيافن لوفارنيك، الأمين العام للمعالم الأثرية في الاتحاد السوفياتي.

تانمول غورف، أستاذ اللغات في جامعة كيفزو.

الدكتور دي راكن، عالم الآثار في أكاديميّة لينين للعلوم.

إيم أحمد كولا، مدير البحوث والاكتشافات العامة في الاتحاد السوفياتي.

ميجر كولتوف، عميد كليّة لنين.

وبعد ثمانية أشهر من البحث والدراسة قدّم الفريق تقريرًا كاملًا إلى المركز الأثريّ، مفاده:

إنّ هذه القطعة لم تتآكل كباقي القطع، ويمكن قراءة المكتوب عليها بسهولة. إنّ المخطوطة كتِبت بلغةٍ ساميّة. وترجمة النص المكتوب عليها هي: ياربّي! يا مُغيثي! بلطفك ورحمتك، وبالذّوات المقدّسة: محمّدٍ وإيليا وشبّر وشبير وفاطمة عليهم السّلام أعنّي. إنّ هؤلاء الخمسة أعظم الخلق، فيجب إعظامهم واحترامهم، وإنّ جميع الدنيا خُلقتْ لأجلهم. إلهي بأسماء هؤلاء أعنّي، إنّك قادر على هداية جميع الخلق إلى الطريق القويم».

وفي القرآن آيةٌ تشير إلى بقاء سفينة نوحٍ وهي قوله تعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴾[1].

ولم نأتِ على ذكر هذه القضيّة، بهدف تأييد صدقيّة القرآن والإسلام، فهما في غنًى عن مثل هذه الوقائع. وإنّما نريد أن نثبت أيضًا أنّ التاريخ المدوّن بعيدٌ عن الواقع الذي حدث في الماضي، وإذا أردنا الإتيان بأمثلة أخرى، نذكر ما جاء في سورة العنكبوت: ﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ ﴿٣٤﴾ وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾[2]. ولا شكّ في أنّ الله تعالى قد حفظ آثار العذاب الذي أنزله على قوم لوط، وسيجده علماء الآثار في حفرياتهم؛ لكن لم تذكر كتب التاريخ هذه الحقائق. إنّ تاريخ الحضارة السائد هو تاريخٌ لتطور أدوات الإنتاج ليس إلّا. وكلّ ما يقع خارج هذا النمط الأداتي يجري تجاهله. وهذا ما تدلّ عليه تسميات العصور المختلفة. فالعقل العلمي

(1) سورة القمر: الآية 15.

(2) سورة العنكبوت: الآيتان 34ـ35.

الجديد لا يتفكر إلا خارج حدود السماء. وهذه العقليّة تكتب التاريخ وفق إطارها الداروويني الخاص، فلا ترى منه إلّا تلك الأشياء التي تدعم فرضيّاتها المسبقة، وتقصي الوقائع الأخرى التي لا يمكن إدراجها ضمن هذا المنظور. فحدث طوفان نوح الكبير تمّ تجاهله ونسيانه، لا لشيءٍ إلّا لأنّه لا يتوافق مع منطق تطوُّر أدوات الإنتاج. ولو كانت سفينة نوح سفينة بخاريّة لأدرِجت قصّتها في تاريخ الحضارات، وقد عتّم عليها لأنّها كانت تسير باسم الله تعالى: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرٜىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾[1].

لقد أضحى مفهوم الحضارة في العقلية الثقافية للإنسان الحديث معادِلًا لمفهوم التطوّر، واليوم، تُستخدم كلمة المتحضّر للدلالة على التقدّم والتطوّر، في حال أنّ الحضارة ليست مصحوبة، بالضرورة، بالتطوّر. وقد تكرّر هذا الخلط مرّات عدّة. فعُرفت ـ مثلًا ـ نظرية الارتقاء بنظريّة التطوّر وفي اللغة الفارسيّة تستخدم كلمة تكامل للتعبير عن التطوّر، وهذا خطأ فادحٌ. ولا شكّ في أنّ المجتمع الإنساني شهد سيرورة تاريخية نحو التكامل. لكن هذا لا يعني أن يكون هذا التكامل معادِلًا لتطوّر أدوات الإنتاج؛ ولو كان ذلك صحيحًا، لقلنا إنّ مفهوم الحضارة ملازم لمفهوم التكامل. ويشترط هذا التصوّر أن يكون، على سبيل المثال، حدوث الثورة الصناعيّة معاصرًا لبعثة محمد (ص)، أفضل إنسان شهده التاريخ، لكن ما حصل غير ذلك، وبعِث النبي في العصر الجاهلي وليس في المجتمع «المتحضّر».

لذا، يتعيّن علينا، من الآن فصاعدًا، أن نفصل بين مفهومي الحضارة والتكامل، وأن نزيل هذه الهيمنة الفكريّة الغربية، وبالتالي التغريب، وأن ننزع الرداء المادّي الضيّق من الكلمات، لتستعيد الكلمات، ثانيةً، معناها القرآنيّ.

---

(1) سورة هود: الآية 41.

ولو كان تطوّر أدوات الإنتاج متلازمًا مع تكامل البشر وتطوّرهم، لكان الإنسان المعاصر أكمل النماذج البشريّة في التاريخ؛ ولكن الواقع يكشف عن مآسٍ ومصائب لا عن تطوّر ولا تكامل. فالإنسان الغربيّ الحديث وقع فريسة شهواته ولذّاته المادّية. إنّ الغربيين، بإيمانهم بالحتميّة التاريخية، تصوّروا أنّه كلّما تطوّرت أدوات الإنتاج، ازدادوا كمالًا أيضًا؛ وبالتالي يصبح الإنسان الحديث أكثر تطوّرًا وكمالًا من أسلافه. وقد سُمِّي ـوفق هذا المنطقـ الإنسان الذي كان يستخدم الأدوات البدائية بالإنسان البدائي، وسمّي الإنسان الذي يستخدم الآلة والمحرّك بالإنسان المتطوّر. وينبثق هذا التصور من الرؤية المادية للإنسان الحديث، الذي يظنّ أنّ المعركة الحقيقية التي يخوضها الإنسان، طيلة التاريخ، هي معركة إنتاج الغذاء. وتتبع هذه الرؤية بشكل عامّ الغريزة الحيوانية التي أضحت غالبة على عقل الإنسان الحديث.

ومن هنا يجب علينا إعادة النظر في مفهوم التقدّم وتحديد مفهوم الأمام والخلف الذي نتقدّم نحوه أو نتراجع إليه. والسؤال الذي يجب طرحه هنا هو: هل يُختصر التقدّم والتطوّر بمكننة أدوات الإنتاج؟ أم أنّ التقدّم يتحقّق بحسب المبدإ الإسلاميّ بالعودة إلى الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾؟ ووفق هذا المبدإ ثمّة قوسان متطابقان أحدهما صعوديّ والآخر نزوليّ. فقوس النزول هو قوس الخلق الذي يبدأ من رسول الله محمد (ص) وآل بيته الأطهار (ع) وينتهي بسائر الكائنات المخلوقة، ويمرّ بسائر الناس. وقوس الصعود يبدأ من المادّة الأولى المسمّاة بالهيولى التي عندها استعداد محض لقبول أيّ صورة دون أن يكون لها أيّ حظٍّ من درجات الفعل والفعليّة، وينتهي بالإنسان الكامل.

إنّ المسار التدريجيّ أو الصيرورة التي تشهدها المجتمعات الإنسانيّة هي حاصل حركة النزوع نحو غاية الوجود؛ أي الذات الإلهيّة المقدّسة. من

هنا، نفهم العلاقة بين التكامل المعنويّ والحياة الاجتماعيّة الإنسانيّة، وعلى ضوء هذا نفهم من أين يجب أن تبدأ وإلى أين يجب أن تنتهي؟

بل إنّنا نعتقد أنّ البشريّة المعاصرة الخلف للأمة الواحدة التي أسّسها النبيّ نوح (ع) وتركها ومضى إلى ربّه. فثمّة آياتٌ كثيرة تشير إلى أنّه لم يبقَ أحدٌ حيًّا على الكرة الأرضيّة عقب طوفان نوح سوى أصحاب السفينة. والآية الأكثر صراحة في هذا الشأن هي الآية السابعة والسبعون من سورة الصافّات: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾.

يتوقّف العلّامة الطباطبائي (قدّه)، عند قصّة النبيّ نوح (ع) طويلًا ويعالجها من جوانب عدّة، ومن ذلك عموميّة دعوته وعالميّتها، فيقول:

«هل مسألة الطوفان كانت عامة لجميع الأرض؟ تبيّن الجواب عن هذا السؤال في الفصل السابق، فإنّ عموم دعوته (ع) يقضي بعموم العذاب، وهو نعم القرينة على أنّ المراد بسائر الآيات الدالة بظاهرها على العموم ذلك كقوله تعالى حكاية عن نوح (ع): ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾[1]، وقوله حكاية عنه: ﴿قَالَ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[2]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا ذُرِّيَّتَهُۥ هُمُ ٱلْبَاقِينَ﴾[3]. ومن الشواهد من كلامه تعالى على عموم الطوفان ما ذكر في موضعين من كلامه تعالى أنّه أمر نوحًا أن يحمل من كل زوجين اثنين فمن الواضح أنّه لو كان الطوفان خاصًّا بصقع من أصقاع الأرض وناحية من نواحيها كالعراق، كما قيل، لم يكن أي حاجةً إلى أن يحمل في السفينة من كل جنس من أجناس الحيوان زوجين اثنين. وهو ظاهرٌ... ولكن ظواهر الآيات تدلّ بمعونة القرائن والتقاليد

---

(1) سورة نوح: الآية 26.

(2) سورة هود: الآية 43.

(3) سورة الصافات: الآية 77.

الموروثة عن أهل الكتاب على أنّه لم يكن في الأرض كلّها في زمن نوح إلّا قومه وأنهم هلكوا كلهم بالطوفان، ولم يبق بعده فيها غير ذريته»[1].

ولسنا الآن بصدد تدوين تاريخ مستوحًى من القرآن والأخبار، على الرغم من إيماننا بالحاجة إلى مثل هذا الأمر. ولا بدّ من إنجازه عاجلًا أم آجلًا. والهدف الأهمّ الذي يترتّب على مثل هذ الإنجاز هو رفع الغبار عن قسم مهمٍّ من تاريخ البشريّة وهو تاريخ النبوّة وحركة الأنبياء بين البشريّة. لكنَّ هذا الكتاب لا يحتمل مثل هذا المشروع.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية من المعلوم أنّ القرآن الكريم له بعدٌ آخر غير بعد الظاهر وهو البعد الباطنيّ والتأويليّ، وهذا البعد ينظر إلى عالم المعنى أكثر ممّا ينظر إلى عالم الطبيعة والمادّة. وعلى حملة لواء النبوّة والأنبياء أن يعملوا على مواجهة الفكر الغربيّ الذي حوّل العلم إلى حجابٍ للحقيقة، عندما أعلى من شأن البعد الماديّ والمادّيات في حياة الإنسان، وأدخل المعنويّات وعالم الروح في المحاق. ونحن نرى أنّ هذه المهمّة هي أوجب واجباتنا على جبهة المواجهة الفكريّة. ولهذا الواجب أدوات وأسلحة منها التعرّف إلى الحضارة الغربيّة وكشف مبانيها وأسسها لنعرف مكمن الخلل في هذه الحضارة فمعرفة الآخر هي المقدّمة الأساس لمواجهته أو الاستفادة منه والحوار معه.

وفي الختام، نقول: إنّ مسألة عموميّة طوفان نوح، والأساس الذي تنتسب إليه البشريّة المعاصرة، تتعرّض لانتقادين جادّين:

الأول: هو عن السؤال عن منشأ الاختلافات العرقية.

الثاني: هو عن الأسباب التي أدّت إلى انتشار الإنسان على الكرة

---

(1) محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، ج10، ص265.

الأرضيّة على الرغم من انفصال القارّات وتباعدها، مع ملاحظة عدم توفّر وسائل تساعد على الانتقال من قارّة إلى أخرى.

ونجد الإجابة عن هذين السؤالين بشكل متفرّق في كتب علماء الجغرافيا؛ فهم يرون أنّ منشأ الاختلافات العرقية ناتجٌ عن الاختلافات البيئية، محاولين تبيين تأثير البيئة على خصائص الإنسان. ومن جانب آخر، يقرّ علماء الجغرافيا بأنّ أول حضارة إنسانية كانت في منطقة الهلال الخصيب. وأغلب الظنّ أن يكون الإنسان قد انطلق من هذه المنطقة إلى أرجاء العالم. وهذه المنطقة هي أرض غوراء ضيّقة، تنتهي إلى صحراء شبه الجزيرة العربية جنوبًا، وشمالًا إلى أودية تركيا وإيران؛ وهي على هيئة هلال، يبدأ من شمال فلسطين القديمة، ويمرّ بسوريا وغرب إيران، لينتهي على ضفاف الخليج الفارسي.

بدأ الإنسان بالفلاحة واكتشفها في تلك المنطقة، على حدّ زعم عددٍ من علماء التاريخ. وفي هذه المنطقة من الأرض بُنِيت أولى المدن في العالم مثل: أريدو، لاجاش وكيش. وتتطابق هذه الأقوال مع ما أوردناه في هذا الكتاب في ما يتعلّق بهبوط الإنسان إلى الأرض، وبداية الحضارة، وجذور العرق البشري، ومبدإ التجمّعات الإنسانية... لكن الصحيح بالنسبة إلينا هو ما توصّل إليه العلّامة الطباطبائي (قدّه) في هذه الموضوعات. ونختم هذا العنوان بمقطع من كلامه (قدّه) عن انتساب البشريّة إلى أبٍ واحدٍ وأمٍّ كذلك: «ربّما قيل: إنّ اختلاف الألوان في أفراد الإنسان وعمدتها البياض كلون أهل النقاط المعتدلة من آسيا وأوروبا، والسواد كلون أهل أفريقيا الجنوبية، والصفرة كلون أهل الصين واليابان، والحمرة كلون الهنود الأمريكيين؛ يقضي بانتهاء النسل في كل لونٍ إلى غير ما ينتهي إليه نسل اللون الآخر لما في اختلاف الألوان من اختلاف طبيعة الدماء. وعلى هذا فالمبادئ الأولى لمجموع الأفراد ألا ينقصوا من أربعة أزواج للألوان الأربعة.

وربّما يُستدلّ عليه بأنّ قارة أمريكا انكشفت ولها أهلٌ وهم منقطعون عن الإنسان القاطن في نصف الكرة الشرقي بالبعد الشاسع الذي بينهما انقطاعًا لا يُرجى ولا يحتمل معه أنّ النسلين يتصلان بانتهائهما إلى أبٍ واحدٍ وأمٍّ واحدةٍ، والدليلان -كما ترى- مدخولان: أمّا مسألة اختلافِ الدماء باختلاف الألوان؛ فلأنّ الأبحاث الطبيعية اليوم مبنيّة على فرضية التطور في الأنواع، ومع هذا البناء كيف يُطمأنّ بعدم استناد اختلاف الدماء فاختلاف الألوان إلى وقوع التطور في هذا النوع، وقد جزموا بوقوع تطورات في كثير من الأنواع الحيوانية كالفرس والغنم والفيل وغيرها، وقد ظفر البحث والفحص بآثار أرضيّة كثيرة يكشف عن ذلك؟ على أنّ العلماء اليوم لا يعتنون بهذا الاختلاف ذاك الاعتناء. وأمّا مسألة وجود الإنسان في ما وراء البحار فإنّ العهد الإنسانيّ على ما يذكره علماء الطبيعة يزهو إلى ملايين من السنين، والذي يضبطه التاريخ النقليّ لا يزيد على ستة آلاف سنة، وإذا كان كذلك فما المانع من حدوث حوادث في ما قبل التاريخ تجزي قارة أمريكا عن سائر القارات؟»[1].

(1) محمد حسين الطباطبائي، الميزان في تفسير القرآن، ج4، ص141.

ترقٍّ أم تطوّر؟

تبرز أهمية البحث عن الأسس التاريخيّة للحضارة الغربيّة بالنظر إلى هذا السؤال الملحّ الذي واجه المنبهرون والمعارضون لهذه الحضارة على حدٍّ سواء: لماذا قامت النهضة، وعلى أثرها حدثت الثورة الصناعيّة في الغرب تحديدًا؟ ما هي الظروف التاريخيّة التي أدّت إلى هذا التحوّل؟ وكيف اجتمعت هذه الظروف في الغرب لتنتج نهضة حضاريّة شاملةً؟

وهذه الأسئلة ليست من ابتكاري وإنّما هي أسئلة عامّةٌ تعرض لكلّ من تصدّى للتفكير في هذا النوع من الموضوعات. ولست أدّعي القدرة على تقديم الأجوبة الشافية الكافية. وما أطمح إليه هو التأسيس للأبحاث التي تؤدّي إلى تقديم أجوبة كافية عن هذه الأسئلة الحضاريّة الكبرى. فالطلب هو الذي يؤدّي إلى الوصال، والسير هو الذي يفضي إلى الوصول. ولن ننال شرف الوصول إلى ما نبتغي على مستوى القضايا الكبرى ما لم نحسن السؤال، وما لم نخرج من الأسئلة اليوميّة إلى التساؤلات الكبرى من هذا الحجم.

الثورة الإسلاميّة هي بداية عهدٍ جديد. ونحن سنشهد تأثير نتائجها الكبيرة على العالم، عاجلًا أم آجلا، وهي لن تواجه الإمبريالية في تجلّيها السياسي للحضارة الغربية فحسب، وإنّما تستهدف الإجهاز على العقل

المنتج لهذه الإمبريالية. فلتقويض شيءٍ من الأساس لا بدّ من تفتيت بُنيته. والثورة الإسلاميّة نقطة انطلاق لعصر ثقافيٍّ جديدٍ في العالم، سوف يطوي صفحة هيمنة الثقافة الغربيّة، ويقلب أسس الاقتصاد والفنّ والسياسة وغيرها رأسًا على عقب؛ فأساس التغييرات الفردية والاجتماعية يكمن في التغييرات العقدية؛ لذلك، أنا أتكلّم بجزم عن مستقبل العالم، لأنني أدرك أنّ الأمّة الإسلاميّة قد رجعت إلى سابق عهدها الأول الذي أبرمته مع الله يوم أجابت عن سؤاله عزّ وجلّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾[1]. وهذا العهد كفيلٌ بخلق فضاءٍ جديدٍ، سوف يشعّ نوره في أرجاء العالم، ويهدم صروحه المعرفيّة المضلّلة. وهذه الخلاصة يمكن التوصل إليها بأدنى اطّلاعٍ ومعرفة.

إذًا، قبل فتح باب الحوار حول الأسس التاريخية للحضارة الغربية، لا بدّ من ذكر مقدّمتين مفصّلتين نسبيًّا بشأن مسائل عدّة:

الأولى: ما هي ماهيّة التاريخ أصلًا؟

الثانية: ما هو أصل مصطَلحَي الشرق والغرب، وكيف ترسّخا في الأذهان والألسن؟ وهل هما مصطلحان جغرافيّان أم لهما دلالات أخرى؟ وإن لم يكن كذلك، فلماذا لا نضع تصنيفًا جغرافيًّا آخر، فيه مصطلحات ومعانٍ فلسفية جديدة؟ ما لم نطرح هاتين المقدّمتين، ونضع النقاط على الحروف، لا يمكن متابعة الحوار، ولن يجدي نفعًا حتّى لو استمرّ. وأزمة المصطلحات هي واحدةٌ من أزماتنا الفكريّة المعاصرة، فكثيرةٌ هي الكلمات التي لا تحمل معنًى محدّدًا. فكلٌّ يستخدمها وفق منظوره وإيديولوجياه، لعدم وجود مرجعيّة واحدة للحقيقة، تمتلك قاموسًا منتظمًا، يمنع الاستخدام الزئبقيّ للّغة.

---

(1) سورة الأعراف: الآية 172.

ويخطئ مَن يحسب أنّنا نستخدم كلمة «المادّة» اليوم، بالمعنى الذي كان متداولًا قديمًا منها. قبل القرن الثامن عشر، طرأت تغييرات كبيرة على كثيرٍ من المصطلحات، كالهندسة، والرياضيات، والكيمياء، والفيزياء وغيرها. أمّا بالنسبة إلى السؤال عن ماهيّة التاريخ، فنحن لن ننقل النظريات المختلفة حول المسألة، كما يفعل الغربيّون عند تناولهم مفهوم التاريخ؛ فهذا هو الضلال بعينه. إنّ الفكر الغربيّ رغم تغنّيه بالحرّية والتحرّر، إلّا أنّه يعفي نفسه من تحمّل المسؤوليّة بالتعلّل بالحتميّة التاريخيّة. لذلك، نحن لا نريد دخول هذه الصحراء القاحلة، لجمع عددٍ من هذه الأفكار والتعريفات، لنخرج بعد ذلك بما يسمّيه بعض المثقّفين بـ«دراسة في التاريخ». فرؤيتنا واضحة تمامًا، وهي أنّ التاريخ يسير وفق مقتضيات الصيرورة، أي الانتقال من مرتبة الإمكان إلى مرتبة الفعل. وبالتالي حديثنا عن التاريخ هو حديث عن المبدإ والمعاد.

إنّ حركة التاريخ ليست حركة عبثيّة ولا عشوائيّة، وليست حركة أزلية وأبديّة؛ بل إنّ حركة التاريخ بدأت في لحظة محدّدة، وسوف تقف في لحظة أخرى، وهي حركة هادفةٌ. وثمّة قوانين تضبط إيقاع حركة التاريخ. وهذه القوانين لا تلغي إرادة الإنسان ولا اختياره. فليس الإنسان بطلًا يملك كلّ الخيارات، ولا هو عبدٌ محكومٌ لقوى قاهرة لا تترك له خيارًا. وحياة الإنسان على الأرض مرحلةٌ من مسيرة الصيرورة العامة للخلق. ولست أدري كيف يسوغ لنا ابتغاء غايات خاصّة بنا، وتجاهل النظم العامّ لصيرورة عالم الإمكان وتجاهل الغايات والأهداف الكبرى المبتغاة من الخلق؟!

وأعيد التأكيد مجدّدًا أنّ طاعة النظام العامّ واتّباع قوانينه لا تعني بأيّ حال من الأحوال الجبر ونفي الاختيار. فالخيار الصحيح المنسجم مع المبادئ المشار إليها أعلاه هو الخيار الذي أقرّه الأئمّة الأطهار (ع)، وهو خيار «لا جبر ولا تفويض؛ بل أمرٌ بين أمرين». ويقول بعض العلماء في هذا

المجال: «على الرغم من أنّنا مختارون، فإنّنا مجبرون على الاختيار ولا يمكننا سلب الاختيار عن أنفسنا»، ومعنى هذه العبارة هو أنّ الاختيار سمةٌ أصيلة فينا، وخصيصة من خصائصنا. وهذا مطلبٌ عميقٌ يحتاج بيانه إلى محلٍّ آخر.

وفي قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ ﴾[1]، إشارة عميقة إلى هذا المبحث الذي نحن بصدده. ولا يسمح المقام بتفصيل الكلام في تفسير هذه الآية؛ وما يرتبط من معناها بما نحن بصدده هو أنّ الوجود كلّه يسير مشتاقًا إلى الله تعالى، والتخيير بين الإتيان طوعًا أو كرهًا يرجع إلى أنّ السماء والأرض لا تملك الاختيار الذي نتّصف به نحن البشر. والمعنى الذي نفهمه من حركة الكائنات كلّها نحو الله هو أنّ الحركة الكميّة والكيفيّة، والتحوّلات الظاهريّة والباطنيّة تسير في اتّجاه الكمال.

يقرُّ الفكر الغربي المادّي بأنّ التطوّرات الطبيعية للعالم تسير تدريجًا نحو الكمال. لكنّ الكثيرين منهم يتجاهلون هذا السؤال: كيف يمكن أن تسير الكائنات باتّجاه الكمال إذا لم يكن العالم محكومًا لغاية محدّدةٍ؟ وجود هذا التكامل التدريجيّ يعبّر، بقوّة، عن الحركة الجوهريّة الإلهية للعالم. وثمّة آيات كثيرة في القرآن الكريم تشير إلى هذا الأمر. فعلى سبيل المثال، تدلّ الآية 42 من سورة النجم[2] والآية 44 من سورة النازعات[3] على أنّ غاية العالم تتّجه نحو الخالق المتعال. وكذلك يشير قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾[4] إلى هذا الأمر. وقد

---

(1) سورة فصّلت: الآية 11.

(2) ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلْمُنتَهَىٰ ﴾.

(3) ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴾.

(4) سورة الروم: الآية 11.

تكرّرت كلمة «تُرجعون» ومشتقّاتها سبع عشر مرّة في القرآن. ففي الآية الآتية من سورة العلق نقرأ: ﴿إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾[1]، وتأتي بعدها عبارة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾[2]. ووفق رأي كثير من المفسّرين، ومنهم العلّامة الشهيد مطهّري (قدّه)، فإنّ الآية لا تشير إلى مبدإ كلّ إنسان بعينه ومعاده فحسب، وإنّما تشمل نظام الخلق كله، أيضًا؛ أي إنّ مبدأ الخلق ومعاده هو الذات الإلهيّة المقدّسة.

قد لا يكون هذا الكلام علميًّا عند المهووسين بالعلم والمصابين بلوثته؛ لكنّه بالنسبة إلينا نحن المؤمنين بالقرآن كلامٌ علميٌّ بامتياز. ونستنتج منه أنّ الوقائع التاريخيّة والجغرافيّة، ووقائع علم الأحياء، والسياسة، والوقائع الاقتصادية، ليست مضرّة بالإسلام. وحديث: «الخير في ما وقع»، وآية: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ ۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[3] يدلّان على أنّ الوجود بأسره محكوم لإرادة الله عزّ وجلّ، وأنّ مسار التاريخ، في نهاية المطاف، سيحطّ رحاله في موطن العدالة. وهذا لا يعني، أبدًا، انتفاء حرّية إرادة الإنسان؛ فإنّ العالم محكوم لسنن الله التي لا يلحقها التبديل والتغيير؛ وإرادة الإنسان هي إحدى هذه السنن. والسنّة في القرآن تعني القانون الذي لا يطرأ عليه تغيير كما في الآية الآتية: ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾[4].

كما تنصّ الآيات التي تتعرّض لخلافة الإنسان في الأرض إلى حرية إرادته؛ وقد فسّر بعض العلماء كلمة «الأمانة» في آية: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ

(1) سورة العلق: الآية 8.

(2) سورة البقرة: الآية 156.

(3) سورة آل عمران: الآية 54.

(4) سورة الفتح: الآية 23.

﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾[1]؛ أي بمعنى حرّية الإرادة. وسواء قبلنا هذا التفسير أم فسّرنا الآية بالولاية والخلافة، فالمعنى واحدٌ؛ لأنّه لا خلافة دون حرّية وإرادة. لكن علينا أن نعي جيّدًا أنّ هذه الحرّية محكومة لسنن وقوانين تحكم الكون. فالإنسان حرٌّ؛ ولكنّه ليس مطلق العنان، وشتّان بين الأمرين.

والنقطة المهمّة الأخرى التي نلفت إليها هي أنّه يجب الفصل والتمييز بين مفهوم التكامل والتعالي في الرؤية الإسلاميّة وبين الرقيّ والترقّي بالمعنى الغربيّ. وبين المفهومين بونٌ شاسعٌ، فالتكامل مرتبطٌ بعالم المعنى والترقّي والرقيّ الاصطلاحيّ لا صلة له بهذا العالم. وهذا المفهوم الأخير من اختراعات عصر النهضة، ولا أثر له في أدبيّات ما قبل عصر النهضة. يقول سيدني بولارد في كتابه «انديشه ترقّى» (فكرة الترقّي)، نقلًا عن كتاب «انقلاب رنسانس» (ثورة النهضة) لجوزيف أنطوني مازيو: «كان فكر التقدّم، أي التقدّم المتواصل الذي لا حدّ ولا حصر له في المعنى، والتحوّل من وضع متخلّفٍ إلى وضع أفضل، مجهولًا بالنسبة إلى الإنسان حتى القرن السابع عشر»[2].

لم يخفِ بولارد علمويّته التي ظهرت بوضوح في كتابه هذا وقد سعى إلى إعطاء العلم طابعًا إلهيًّا. وربط في كتابه بين العلوم كلّها وبين مفهوم التقدّم. ومن هنا نرى أنّ كتابه يستحقّ القراءة وعلى الخصوص من قبل أولئك الذين يخالفونه الرأي في موقفه من العلم أو غيره.

وقد انبثقت نظريّة التقدّم المستمرّ من العلمويّة الغربيّة. وهذه النظرة التقديسيّة بل التأليهيّة إلى العلم هي السمة الغالبة على الفكر الغربيّ المعاصر، ولم ينجُ من هذه اللوثة سوى أهل الولاية.

---

(1) سورة الأحزاب: الآية 72.

(2) سيدنى بولارد، انديشه ترقّى: تاريخ وجامعه، ص20.

يرى بولارد أنّ فكرة التقدّم قد نشأت عندما استطاع الإنسان تحطيم القيود التي كانت تكبّل ضميره[1]. وقد استطاع العلم، بحسب بولارد، إثبات زيف اعتماد العالم على النظام السرمديّ، وأثبت أنّه لا يتّكئ إلّا على ذاته. وهكذا صار العلم هو السمة الأبرز للإنسان المعاصر. وبهذا استطاع الإنسان القبض على مقاليد التقدّم[2]. ويبدو أنّه محقٌّ في دعواه هذه فلولا إنكار البعد الإلهيّ للكون، لما ظهرت فكرة التقدّم بالمعنى المقصود في هذا النقاش. يقول بولارد: «حينما استطاع ديكارت بناء علم جديدٍ وتأسيسه على العلوم الرياضية، وأعلن أنّه ليس أقلّ أهميّة من العلومً الدينية، وحينما نجح نيوتن، أيضًا في فكّ رموز العالم وتعقيداته وتفسيره بمجموعة بسيطة من القوانين، تفتّحت آفاقٌ واسعةُ المدى في وجه الإنسان الحديث، نقلت حياته نقلة نوعيّة. ويعزّز هذا كلّه تخلّي العلماء عن التفكير المجرّد واحتضانهم التفكير العلمي، وتبنّيهم رهان التطوّر العلمي بكلّ عزيمة وتصميم»[3].

لكن ينبغي أوّلًا فهم المقصود من التقدّم الذي يحدّثنا عنه بولارد، ويعفينا هذا الكاتب من عناء البحث عن المعنى المقصود عندما يعرّف التقدّم بقوله: «إنّ دعم المفكّرين الغربيين لمفهوم التقدّم ليس نابعًا بالضرورة من عقيدتهم الفلسفية؛ بل ممّا توصّلوا إليه من إنجازات علمية وتكنولوجية من شأنها تحقيق المنافع الماديّة للغرب. وذلك كلّه سيحصل جرّاء العمل في إطار فكرة التقدّم. وبفضل الغرب ستحصل شعوب العالم، وبسرعة، على معايير التطوّر الاقتصادي والسياسي المقبولة عند الغربيّين.

(1) المصدر نفسه، ص15.

(2) المصدر نفسه، ص21.

(3) المصدر نفسه.

وعلى حدّ تعبير الدكتور ليتش، سيظهر على الساحة رجال تضاهي قدرتهم قدرة الله وتفوق قدرة آلهة الإغريق، ويهيمنون على مناطق نفوذهم»[1].

وضع بولارد يده على الجرح، وعبّر عن الفكرة كاملةً عندما نقل هذه الكلمات عن الدكتور ليتش. وهذه الفكرة الأشبه بالقانون هي: «من لا يتبنّى نظرةً ماديّةً إلى التاريخ لا يصل إلى التقدّم». فالإنسان القديم، وفق التفسير المادّي للتاريخ، ليس إنسانًا كامل الإنسانيّة بل هو نصف إنسان أو ربّما أقلّ؛ وذلك لأنّ الناس كانوا خاضعين للقوانين الطبيعيّة والمحرّمات الاجتماعيّة، وكانوا يعانون الجوع والمرض. ولكي تخرج البشرية من وضعها هذا لا سبيل أمامها إلّا تطوير أدوات الإنتاج؛ فتحسين المعيشة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالأدوات المادّية. وفي هذا الإطار من التفكير وحده يُقسَّم تاريخ الحضارة إلى: العصر الحجري والعصر البرونزي والنحاسي والحديدي... وهذه التسميات مشتقّة كما هو واضحٌ من أدوات الإنتاج في كلّ عصر. والمهمّ بحسب هذه الرؤية هو الأداة المستخدمة في إنتاج الطعام وما يرتبط به، وكلّما تطوّرت وسائل الإنتاج تقدّمت الأمّة خطوة إلى الإمام، وليس مهمًّا بعد ذلك إن كانوا من قوم لوط أو أدنى أو أعلى.

ومن لوازم إدراك مفهوم التقدّم والقبض عليه، الاعتراف بكلّ التاريخ المزري والمشين للغرب. ومثال ذلك أنّه لا بدّ من الاعتراف بالرقّ والثناء عليه في تاريخ أوروبا لأنّه كان خطوة نقلت الأمم الغربيّة إلى المرحلة الراهنة التي هم عليها الآن. ومن هنا يعبّر سيدني بولارد عن رأيه في هذا الأمر ويرى أنّ الرقّ ينسجم مع مسيرة التقدّم وهو مرحلة من مراحلها. ومهما يكن من أمرٍ فليس هو الوحيد الذي يرى هذا الرأي. فلا تطوّر ولا تقدّم دون استعباد الناس.

---

(1) المصدر نفسه، ص 10ـ11.

«ولإثبات هذا المسار التقدّمي، لا بأس من إشارة إلى بعض المراحل والنقاط المضيئة: استقرار الرحّل في مخيّمات ثابتة، ظهور الإمبراطوريّات على ضفاف الأنهار للاستفادة من الماء، وفي هذه المرحلة تعرّف الإنسان إلى الأوزان والمقاييس والكتابة؛ واستخرج بعد استقراره المعادن واكتشف طريقة صهر الحديد وعرف البرونز، ومن ذلك أيضًا ظهور مفهوم الرقّ وتوسّعه. ولقد كانت هذه النقلات بطيئة إلى درجة أنّ أصحابها لم يكونوا يشعرون بها»[1].

وما يشير إليه بولارد من نقاط مضيئة أو واضحة هو الذي يؤكّد اعتراضنا فأيّ إنصافٍ يسمح بعدّ الاستقرار بداية للحضارة، ألا يعني هذا الحكم على العشائر والقبائل غير المستقرّة بأنها همجيّة بربريّة. ثمّ بعد ذلك يشير إلى ظهور الإمبراطوريّات والرقّ، ولو أكمل تعداد المراحل لذكر استبدال الرقيق بالآلة والأتمتة ووصفها بأنّها أرقى ما يمكن الوصول إليه في مسيرة المدنيّة والحضارة. ولا أدري ما الذي يجعل الغربيّ يفخر بقبائح ما كان يفعل؟ أليست هي المركزيّة الغربية التي لا ترى سوى نفسها؟

إنّ أدنى اطّلاع على تاريخ العبودية في أوروبا وأمريكا يكفي كي يكشف لنا عمق المأساة والمعاناة التي عاشها السود؛ إذ كان يتمّ اختطاف الملايين من الأحرار السود من أفريقيا، ليُباعوا في أسواق النخاسة، ويُستخدموا كحيوانات عاملة في الحقول. لذا، إذا كانت الولايات المتحدة وأوروبا على هذه الحال، مِن تطوّرٍ وازدهارٍ اقتصاديّ، فبفضل هذا الاستغلال المقيت للبشر. إذًا، هل يصحّ النظر إلى هذه الصفحات السوداء والمشينة من تاريخ البشرية على أنّها محطّة مشرقة ومرحلة في مسيرة التقدّم، أم يجب النظر إليها كحقبة مظلمة يندى لها الجبين، وبالتالي هي

(1) سيدنى بولارد، انديشه ترقّى: تاريخ وجامعه، ص 16.

مصداقٌ لهذه الآية المباركة: ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾[1].

فالتنمية الاقتصاديّة بمعناها الغربيّ تحتاج إلى أيدٍ عاملة. ومن يؤلّه التنمية والاقتصاد، ما يهمّه هو تحقيق الأهداف الاقتصاديّة، وليس مهمًّا مصدر الأيدي التي تسهم في صنع هذا الاقتصاد وتحقيق الأهداف المتبنّاة. ومع الاعتذار من القارئ ومن الإنسانيّة لا فرق عنده بين أن تتحقّق هذه الأهداف بأيدي العبيد أو بأرجل البغال. والنموذج الذي ينبغي أن يُحتذى هو اليونان والرومان ومن سواهم من الناس ذوو طبيعة بربريّة وبرابرة. ومفهوم التقدّم عند بولارد هو الدين العصريّ الجديد، ويؤكّد أن وصفه بأنّه دين ليس مبالغة فارغةً. والتقانة هي الصنم الجديد الذي ينبغي أن يعبد بدءًا من القرن العشرين فصاعدًا. والبشريّة تسير بحسب فهم العلمويّين وفق الخطّة المرسومة لها والتاريخ كلّه يسير في اتّجاه محدّد وسوف يصل إلى الهدف المعلوم مسبقًا وهذا السير هو سيرُ تقدّم وإلى الأمام.

وحاشا لله أن يكون هذا الكلام صحيحًا، فشتّان بين إنسان الشرق والغرب وحضارتهما وبين إنسان عصر رسول الله (ص) وأهل بيته، ولكنّه الغرب المعجب بذاته، والذي تأخذه العزّة بإثمه، ويبلغ به سكر العلم والصنعة حدًّا يجعله غافلًا عن ما يُراد به، وعن المصير الذي يسير نحوه.

نختم بالقول: شتّان ما بين تصوّرنا الإسلامي لمفهوم التكامل وبين تصوّر الغربيّين له. فبالنسبة إلينا، التكامل والتقدّم يعنيان العروج والسموّ المعنوي الذي يترك أثره على الدنيا الإنسان ولا عيب في ذلك، ونحن نؤمن بالحركة الجوهريّة والمسار التحوّلي الذي يخضع له الإنسان، ولكنّنا نرى أنّها حركة صعود وهبوط وليست مسارًا رتيبًا مرسومًا مسبقًا، ولا تهدف هذه الحركة الجوهريّة إلى مزيد من التمتّع بملذّات الدنيا فحسب...

---

(1) سورة الروم: الآية 41.

المصادر والمراجع

1 ـ أرنست ماندل، **علم اقتصاد**، الترجمة الفارسية: هوشنگ وزيرى، خوارزمى، طهران، 1359 هـ.ش.

2 ـ آلبرتو رونكي، **غول هاى بيمار**، الترجمة الفارسية: بيروز ملكي، امير كبير، خوارزمى، طهران، 1360 هـ.ش.

3 ـ آلدوس هاكسلى، **دنياى شگفت انگيز نو**، الترجمة الفارسيّة: حشمت الله صباغي وحسن كاويار، كارگاه هنر، طهران، 1366 هـ.ش.

4 ـ ----------، **وضع بشر**، الترجمة الفارسية: أكبر تبريزي، مرواريد، طهران، 1363 هـ.ش.

5 ـ آنتوني بارنت، **انسان به روايت زيست شناسى**، الترجمة الفارسيّة: محمد رضا باطني وماه طلعت نفر آبادي، نشر نو، طهران، 1369 هـ.ش.

6 ـ إي. أف. شوماخر، **كوچك زيباست: اقتصاد با ابعاد انسانى**، الترجمة الفارسية: على رامين، سروش، طهران، 1372 هـ.ش.

7 ـ إيمانوئل وليكوفسكى، ... **وجهان واژگون شد**، الترجمة الفارسية: محمد حسين نجاتيان، سيمرغ، طهران، 1364 هـ.ش.

8ـ ايوان ايليچ، **قتل عام پزشكى آفت زا**، الترجمة الفارسية: شيخاوندى جار، طهران، 1354 هـ.ش.

9ـ باربارا وارد، ورنه دوبو، **تنها يك زمين**، الترجمة الفارسية: محمود بهزاد ومحمد حيدرى ملايرى، كتاب هاى جيبى، طهران، 1352 هـ.ش.

10ـ جون رابينسون، **آزادى وضرورت**، **كتاب هاى جيبى**، طهران، 1358هـ.ش.

11ـ حاتم قادري، **شناخت امپرياليسم**، مركز تحقيقات اسلامى، 1363 هـ.ش.

12ـ حسين ملك، **تولد غول ها**: **امپرياليسم وسوسيال امپرياليسم**، رواق، طهران، 1385هـ.ش.

13ـ حسين مهري، **صداى پاى دگرگونى**، اميركبير، طهران، 1357 هـ.ش.

14ـ دزموند موريس، **باغ وحش انسانى**، الترجمة الفارسية: پرويز پير، كتابهاى جيبى، 1354 هـ.ش.

15ـ ـــــــــــ، **ميمون برهنه**، الترجمة الفارسية: مهدي تجلي پور، مجله سخن، طهران، 1349 هـ.ش.

16ـ رضا داوري أردكاني، **مقام فلسفه در تاريخ دوره اسلامى ايران**، دفتر مطالعات وبرنامه ريزى فرهنگى، 1356 هـ.ش.

17ـ رنه دومن، **خيال پردازى يا نابودى**، الترجمة الفارسية: منير جزني، اميركبير، طهران، 1353 هـ.ش.

18ـ رنه كنون، **سيطره كميت و علائم آخر زمان**، الترجمة الفارسية: علي محمد كاردان، مركز نشر دانشگاهى، طهران، 1361 هـ.ش.

19ـ روح الله الخميني، **صحيفه نور**، مركز مدارك فرهنگى انقلاب اسلامى، طهران، لا تاريخ.

20ـ روژه گارودى، **هشدار به زندگان**، الترجمة الفارسية: علي أكبر كسمائي، هاشمي، طهران، 1363 هـ.ش.

21ـ سيدني بولارد، **انديشه ترقى تاريخ وجامعه**، حسين أسد پور پيرانفر، اميركبير، طهران، 1354 هـ.ش.

22ـ مجموعة مؤلفين، **تكنولوژى وبحران محيط زيست**، 1364 هـ.ش.

23ـ محمد باقر الصدر، **الإسلام يقود الحياة**، موسوعة الإمام الشهيد الصدر، ج 5، لا تاريخ.

24ـ محمد بن حسن بن فرّوخ الصفار، **بصائر الدرجات**، منشورات الأعلمي، طهران، 1362 هـ.ش.

25ـ محمد بن يعقوب الكليني، **الأصول من الكافي**، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، ط5، دار الكتب الإسلامية، طهران، 1363هـ.ش.

26ـ محمد تقي مصباح اليزدي، **خلقت انسان در قرآن**، إعداد: محمود محمدي عراقي، شفق، قم، لا تاريخ.

27ـ محمد حسين الطباطبائي، **الميزان في تفسير القرآن**، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة.

28ـ ـــــــــــ، **بررسى هاى اسلامى**، دار التبليغ الإسلامي، قم، لا تاريخ.

29ـ مرتضى مطهرى، **مقالات فلسفى**، حكمت، طهران، لا تاريخ.

30ـ ـــــــــــ، **تكامل اجتماعى انسان**، صدرا، طهران، 1375هـ.ش.

31ـ ــــــــــــ، **جامعه وتاریخ**، دفتر انتشارات اسلامی، قم، لا تاریخ.

32ـ ــــــــــــ، **علل گرایش به مادی گری**، صدرا، طهران، 1367 هـ.ش.

33ـ مسیح مهاجری، **نظریه تکامل از دیدگاه قرآن**، دفتر نشر فرهنگی اسلامی، طهران، 1363 هـ.ش.

34ـ مؤسسه مطالعات وتحقیقات فرهنگی وابسته به وزارت فرهنگ وآموزش عالی، **مجموعه مقالات درباره طب سنتی ایران**، طهران، 1362 هـ.ش.

لماذا علينا السعي لتحقيق التنمية؟ سؤال لقي الكثير من الأجوبة المشوبة بطابع التساهل. ومن هذه الأجوبة:

- لمكافحة الفقر والحرمان.
- لتوفير المزيد من الرفاهية والتنعُّم بنعم الله.
- لعمارة الأرض وإحيائها، وهي أحد أهداف خلق الإنسان.
- لتحقيق التقدّم الثقافي والتصدّي لمدّ الحضارة الغربية.
- لمواكبة ركب الحضارة الغربية المتقدّمة.
- لتحقيق الاكتفاء الذاتي وردع الإمبريالية وأعداء الثورة الإسلاميّة.
- لإحراز التقدّمين العلمي والصناعي بهدف إنتاج الأسلحة المتطوّرة وتحقيق الاستقلال السياسي.

ويبقى السؤال عن ماهيّة العلاقة بين الإسلام وبين هذه الأجوبة. فهل نحن استخلصنا هذه الأجوبة من القرآن الكريم والسنّة الشريفة ومرتكزات العقل البشري مباشرة؟ أم من خلال تصوّرات أو منطلقات لا أساس مقبولاً لها عندنا؟ أم استقيناها من مقالات علمية نُقِلت من دوريات «سايتيفيك أميريكن»، «نيوزويك» «ناشيونال جيوغرافيك» وغيرها؟ أم أخذناها من محاضرات أُلقِيت في جامعات وأماكن أخرى في الشرق والغرب فاكتفينا بها دون أن نخضعها لمعايير الشريعة الإسلاميّة، حتى نعلم هل تتماشى مع تعاليم الإسلام أم لا؟

المؤلف
من المقدمة

Development and the Foundations of Western Civilization

Center of Civilization for the Development of Islamic Thought

THE CIVILIZATIONAL STUDIES' SERIES


ISBN 978-614-427-062-2



بالتعاون مع:
مؤسسة «ترجمان» للترجمة والنشر

مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي

بناية ماميا، ط٥ - خلف الفانتزي وُرلد - بولفار الأسد - بئر حسن
هاتف: 826233 1 961+ - فاكس: 820378 1 961+ - ص.ب
E-mail:info@hadaraweb.com - www.hadaraweb.com